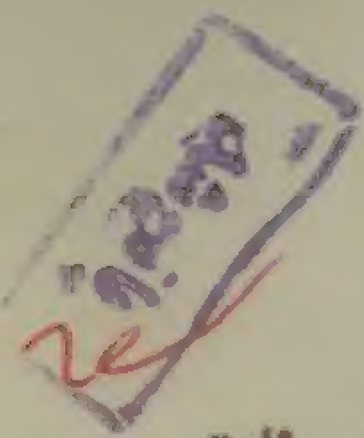




عن احوالهما فمتی لم یعرفا کیف یبحث عن احوالهما وقدم الکلمة علی الکلام لکون افرادها
جزء من افراد الکلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال الکلمة قبل هی والکلام
مشتقان من الکلم بتسکین اللام وهو الجرح لتاثیر معانیهما فی النفوس کالجرح وقد
عبر بعض الشعراء عن بعض تاثیراتهما بالجرح حیث قال جراحات السنان لها التیام ولا
یلتام ماجرح اللسان والکلم بکسر اللام جنس کالجمع کتمر وتمرة بدلیل قوله تعالی الیه یصعد
الکلم الطیب والعمل الصالح یرفعه وقیل جمع حیث لا یقع الا علی الثلث فصاعدا والکلم الطیب

يادل ببعض الكلم واللام فيهما للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس
بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها
على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي
يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله
بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة وحكما مهملا كان
او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب
واضرب فانه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه
باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان
لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض
الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان على هذا القياس كلمات
الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير داخلة في
اللفظ فلا حاجة الى قيد ذلك بخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة
والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء
بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم
معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا والاطلاق
الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل
اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد
بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى
اسم مفعول كمرمى ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه
فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت
حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض
التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض الاخر فكيف يصدق عليه انه وضع

هذا كتاب شرح جامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه وتعالى عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لان هذا الجمع والتأليف كان لعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ عليه ما عليه لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه وتعالى بان يجعله جزء منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزء من كتابه وبدء بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فلا بد من تعريفهما كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزء من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع ككلمة وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلاث فصاعدا والكلم الطيب

يأول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس
بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها
على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي
يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله
بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة وحكما مهملا كان
او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب
واضرب فانه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه
باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان
لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض
الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات
الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير داخلة في
اللفظ فلا حاجة الى قيد لاخراجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة
والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء
بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه
معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق
الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل
اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد لمعنى المعنى ما يقصد
بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مقصد ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى
اسم مفعول كمرمى ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه
فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت
حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض
التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض الاخر فكيف يصدق عليه انه وضع

بسمه تعالى
اهدایی به کتابخانه آستان قدس رضوی از محل ثلث مرحوم آیت الله حاج سید کمال الدین موسوی مرتضوی
رضوان الله تعالی علیه

لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد سواء كان لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض
الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمعنى مفرد قلنا معاني
هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة
بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر
مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة
والخبر وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ
مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس
هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى
ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد والتركيب قبل وضع اللفظ له وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا او مرفوع
على انه صفة للفظ ومعناه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد من بيان نكتة في
ابراز احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع
على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه على انه لو جاء عدم رسم الخط
فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته
ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان و
هذا القدر كاف لصحة الحالية المفرد وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت
كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما
يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة و
اعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا
يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب فيما
اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد
بالوضع

بالوضع فمثل عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة ويقع مثل الرجل و قائمة

وبصرى مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرج بقيد الافراد ولو لم

يخرج بذكره لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون

الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر ففي تحقق الوضع تحقق الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة

الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون

بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع

كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي

اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة

لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن

في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل الكلمة عليه بنفسها من

غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى

في نفسها بل تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها

بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في مباحث الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل

على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما محتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء

الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم

حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان

عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها

اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة

الثلثة الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة

ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة

القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم

ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام

دونا خويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو

ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة الفعل سمى به لتضمنه معنى الفعل اللغوى

وهو المصدر وقد علم بذلك اى بوجه حصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة حد كل واحد

منها اى من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم بذلك ان الحرف كلمة لا تدل على

معنى فى نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه

مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه غير مقترن باحد

الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال

فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز

عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده

مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف

حيث اشار الى حدودها فى ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح

بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع الكلام فى اللغة ما يتكلم به الانسان قليلا

كان او كثيرا وفى اصطلاح النحاة ما تضمن اى لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اى

يكون كل واحدة منهما فى ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة

من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين

الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب

فائدة تامة فقوله ما لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية

وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات

الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية

مثل ضربت زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد

منهما يتضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة

تامة وحيث كان الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل فى التعريف

مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب دخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ودبز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضرب زيدا قائما مجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسند احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب فقط والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل صاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام و الجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فخرج بقيد الجملة على الجملة الجزئية الواقعة اخبارا او وصفا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته فح يكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند و الاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند به وفي بعض النسخ او في فعل و اسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة منها من جنس اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها من جنسين مختلفين اسم وفعل اسم وحرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين وفي اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص في الايضاح شرح المفصل الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى

اى ما دل على معنى باعتباره فى نفسه وبالنظر الیه فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك

الدار فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل

على معنى فى غيره اى حاصل فى غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى نفسه انتهى كلامه

ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا

قائما بغيره كذلك فى الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا فى ذاته يصلح ان يحكم

عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشىء منهما فالابتداء

مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا فى ذاته ولزمه

تعلق متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء

فقط لا حاجة فى الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد

بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه اذا لاحظه العقل من حيث هو حالة

بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا

يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان

يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى و

لفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعقلة من حيث انها حالات

لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلى يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ فى حد ذاته

فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا

تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد فى كل منهما ان يكون

ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك جزئيات لا تتعقل الا بذكر

متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل

على معنى فى غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى فى نفسه استقلاله

بالمفهومية وبكينونة المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى

اليها الاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى فى نفسه كينونته فى نفس الكلمة الدالة

عليه

عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففى هذا الكتاب الضمير المجرور فى نفسه
يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التى هى عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على
طبق ما سبق فى وجه الحصر من كينونة المعنى فى نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى
تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين لكن عبارة المفصل ظاهرة فى المعنى الاخر وهو
ارجاع الضمير الى المعنى لعكس مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة وهذا
جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا
حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك
لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة فى حد ذاتها لزمها تعقل
متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها فى
مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم
هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهى دالة على معانيها المعتبرة فى حد نفسها لا فى
غيرها فهى داخلة فى حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى فى نفسه باعتبار معناه
التضمنى اعنى الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة فى الفهم عن لفظ الفعل خرج
بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اى غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة فى الفهم عن
اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم
وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فيدخل فيه اسماء الافعال
لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد
يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة
مصدر قوقا او عن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا نحو صه او عن الظروف والجار
والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشئ منها الدلالة على الازمنة الثلاثة
بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران
معناهما بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال

وللاستقبال يدل على زمان معين من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد معين ايضا

فى ضمنها اذ لا يقدح فى الدلالة على واحد معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح فى ارادة

المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر

بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها

ومن التبعيضية على ان ما ذكره هنا بعضها وهى جمع خاصة وخاصة الشئ ما يختص به

ولا يوجد فى غيره وهى اما شاملة لجميع افراده ما هى خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان

او غير شاملة كالكاتب بالفعل له من خواص الاسم دخول اللام اى لام التعريف ولو

قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم فى مثل قوله عم ليس من امبر امصيام

فى امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفى اختياره اللام اشارة الى اختيار ما

ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هى اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل

الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة

وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف

بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف

لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة

لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات

وكذلك ساير الخواص الخمس المذكورة ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر

بالاسم لانه اثر حرف الجر فى المجرور به لفظا وفى المجرور به تقديرا كما فى الاضافة المعنوية

ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم

ينبغى ان يدخل بالاسم ليفضى معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهى فرع للمعنوية

ينبغى ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعنى الفعل ويزيد

عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيئ فى اخر

الكتاب ان شاء الله تعالى فهذه بيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاصها عدا التنوين الترنم به

قال ان عامل الجر هو المضاف واختاره نجم الائمة الرضى قال

لان حرف الجر ... والمضاف ... معناه ولو كان

مقدرا لكان فى غلام زيد نكرة كغلام لزيد بمعنى كون ... فى

مضاف اليه ... الاول فهو الجار نفسه

وجهه عدم اختصاصه بنوبة الترنم ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على دخول لا
على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول والحوق بالاخر وكلاهما منتفيان
في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى
بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف
وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها
بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون
الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقعان مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقد يقال هذا بناء وبل المصدر اي يوم نفع الصادقين وبالاضافة بتقدير حرف
الجر مطلقا يختص بالاسم انما قيدنا بهذا وقلنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بنحو قولنا مررت
بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب
ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا فالاول اما ان يشبه مبني الاصل او لا
وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب
الذي يشبه المبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي
ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيخرج منه زيد في قائم وهؤلاء في قولك زيد قائم
وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المفردة المعدودة نحو الف باء تا زيد
عمرو بكر بخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كالغلام في غلام زيد
فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عنده انما الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة
في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو
الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها
لمبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى ثم اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية
عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك
اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل في

من كونه معربة او مبنية واقسام كل من المعرب والمبني من لم يعرف هذه الاحوال بالسماع من العرب لان من

المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب هو ظاهر من كلام الامام الهمام عبد القاهر واعتبر المص مع وجود الصلاحية حصول استحقاق الاعراب بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد لذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب لم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو فلا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف ولا بانه مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف ولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المص وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة وحكما اذا كان اعرابه بالحرف وصفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافها لفظا او تقديرا انتصب على التمييز اي يختلف لفظ اخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير ولا اختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا كما في قولك جاءني

فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتىٌ وفتياً وفتيٍ انقلبت الياء الفاً فصار الاعراب
تقديرياً والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكماً كما اشرنا اليه
لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين
مثنى او مجموعاً فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في احمد حقيقة بل حكماً
فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية
والجمع واخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكماً لا حقيقة فان قلت
لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب مع غير الاسماء المعدودة بغير
المشابهة لمبني الاصل مع عامل المبتدأ اذ لا يترتب عليه اختلاف الاعراب بل هناك
حكاية الاعراب بعد دخول العامل قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب لا الاختلاف كما ان العمل
لو يدخل احد الحكمين في الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاماً كثيرة لم يذكر منها شيئاً من
هذا الحكم ايضاً من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص المشابهة للاعراب
(ما) اي حركة او حرف (يختلف آخره) اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتاً او صفة بها اي
بتلك الحركة او الحرف حين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي ولو
ابقيت على عمومها اخرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب
والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب
على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل
من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القيد تم حد الاعراب جمعاً وضعاً لكن المصنف
اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة
عليه كأنه اراد بهذا المعنى حيث قال هذا من تمام الحد لا انه خارج عن الحد واللام في
ليدل متعلق بانه خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد
عن الفهم غاية البعد اللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره ليدل الاختلاف وما به
الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل

الى المعرف باللام في قولك جاءني صالح القوم ورأيت صالح القوم ومررت بصالح القوم ومثال الاختلاف التقديري جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى

عليه اي على المعرب متعلق بالمعتورة على تضمين مثل الورود والاستيلاء يقال اعتوروا
الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية
لا على سبيل الاجتماع فانها اي تلك المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متنافية
غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك توقع بسببها اختلاف في اخر
المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضعه بحيث يختلف به اخر المعرب
لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى
والاعرابية لا على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها
ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو مأخوذ من اعرب اذا اوضح فان الاعراب يوضح المعاني
المقتضية ومن عربت معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه
ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب
الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية
ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في
الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كانت او حرفا علم
الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتداء
والخبر وغيرهما والنصب حركة كانت او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة
كان او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كانت او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء
مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية بها كما
في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعلية والنصب بالمفعولية لان الرفع
ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها
خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علما له والعامل
لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة
على المعرب المقتضية للاعراب فجاء في جاء زيد عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد

فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا عامل إذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل
النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل إذ به حصل معنى الإضافة في زيد فجعل الجر
علامة لها فالمفرد المنصرف أي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد
ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف أي الاسم الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن
غير منصرف كرجال وطلبة فالإعراب في هذين القسمين من الاسم على الأصل من وجهين أحدهما
أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة والإعراب فيهما بالحركة وثانيهما أنه إذا كان الإعراب بالحركة
فالأصل أن يكون بالحركات الثلث فالإعراب فيهما بالحركات الثلث في الأحوال الثلث فالإعراب
فيهما بالضمة رفعا أي حالة الرفع والفتحة نصبا أي حالة النصب والكسرة جرا أي حالة الجر
فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف وبحمل المنصوب على الحالية والمصدرية
فالقسم الأول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة
ورأيت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالألف والتاء واحترز
به عن المكسر فإنه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فإن النصب فيه تابع للجر إجراء للفرع
ويتبع الأصل الذي هو الجمع المذكر السالم فإن النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل
جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا
فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني أحمد ورأيت أحمد ومررت بأحمد أخوك
وأبوك وحموك بكسر الكاف لأن الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف إلا إليها
وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والأفعال القبيحة
وهذه الأسماء الأربعة منقوصات واوية ووزنها فعل وهي أجوف واوي لأن فاءها
أصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين إذ أصله ذوو وإنما أضيف ذو إلى الاسم
الظاهر دون الكاف لأنه لا يضاف إلا إلى الأسماء الأجناس وإعراب هذه الأسماء الستة
بالواو رفعا والألف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة إذ مصغرها معربة
بالحركات نحو جاءني أخيك ورأيت أخيك ومررت بأخيك موحدة إذ المثنى والمجموع

منها معربة باعراب التثنية والجمع انما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها
اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة اعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت
باخ فينبغي ان يكون مضافا ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها
كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها
الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم
بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة
ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلته
كذا اعراب اسماء وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة
عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب بها غالبا بخلاف سائر الاسماء المتعددة
الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحرف المحذوف عند الاعراب المثنى وما يلحق
به وهو كلا وكلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا او كلتا مضافا الى مضمر
وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات
ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل
روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية
لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب
بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كونه
اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى المضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ
وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف
رفعا والياء المفتوحة ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به
اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا
ويجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا عن لفظه وعشرون واخواتها اي

انظائرها التسع وهى ثلثون الى تسعين ولیس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة ولا
لتصح اطلاق عشرین على ثلثین لانه ثلاثة مقادیر العشرة واطلاق ثلثین على التسعة
لانها ثلاثة مقادیر الثلثة وعلى هذا القیاس البواقی و ایضا هذه الالفاظ تدل على
معان معتبرة لا بعینه فی المجموع فاعرابها بالواو رفعا والیاء نصبا وجرا وانما جعل اعراب
المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد فی اخرهما حرف یصلح
للاعراب هو علامة التثنیة والجمع فیناسب ان یجعل تلك الحروف اعرابهما لیکون
اعرابهما فرعا للاعراب کما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحرکة ولما
جعل اعرابهما بالحروف وکان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع
فلو جعلوا اعراب کل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها
بقی المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقی المثنى بلا اعراب فوزعتها علیهما بان جعلوا
الالف علامة الرفع فی المثنى لانه الضمیر المرفوع للتثنیة فی الفعل نحو یضربان وضربا والواو علامة
الرفع فی المجموع لانه الضمیر المرفوع للجمع فی الفعل نحو یضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما
بالیاء حالة الجر على الاصل وفرقوا بینهما بان فتحوا ما قبل الیاء فی التثنیة لخفة الفتحة
وکثرة التثنیة وکسروه فی الجمع لثقل الکسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع
لمناسبة النصب الجر لوقوع کل منهما فضلة فی الکلام ولما فرغ من تقسیم الاعراب الى الحرکة
والحروف وبیان مواضعهما المختلفة شرع فی بیان انواع الاعراب اللفظی والتقدیری
اللذین اشیر الى تقسیمه لهما فیما سبق لما کان التقدیری قل اشار الیه ولا ثم بین ان
اللفظی ما عداه فقال التقدیر ای تقدیر الاعراب فیما ای فی الاسم المعرب الذی تعذر
الاعراب فیه ای امتنع ظهوره فی لفظه وذلك اذا لم یکن الحرف الذی هو محل الاعراب قابلا
للاعراب کما فی الاسم المعرب بالحرکة الذی فی اخره الف مقصورة سواء کانت موجودة
فی اللفظ کالعصا بلام التعریف او محذوفة بالتقاء الساکنین کعصا بالتنوین فان الالف
المقصورة فی الصورتین غیر قابلة للحرکة وکما فی الاسم المعرب بالحرکة المضاف الى یاء المتکلم

نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع
ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها فاذهب البه
بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي فقط اي في الاحوال الثلث
يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال
مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في اسم لكنه
استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكنه
يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسور ما قبلها
سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي
في حالة الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة
ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب
بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه
مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع
فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون بالاضافة
بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب
حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها
فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث
في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب
عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب
المتلفظ به فيما عداه يعني في ما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب واستثقل ولما ذكر تفصيل
المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس
الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب

فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما فيه اثرا سيجئ ذكره من علل تسع او علة
واحدة منها اى من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اى مقام هاتين العلتين
بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهى اى العلل التسع مجموع ما فى هذين البيتين من الامور التسعة
لا كل واحد منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع لكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع
عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل فى عطفها بين الكلم
من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل و
هذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى وبمنع النون الصرف حال كونها
زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعنى من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المقدم ولا يخفى انه لا
يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا عبر عنهما بالالف
والنون زائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة وارادة
بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف الزيادة وتقدم الالف عليها فى هذا الوصف
ثم زيادتهما جميعا فهذا كما اذا قلت جاءنى زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما فى
وصف الركوب وتقدم اخيه عليه فى هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل
بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور
التسعة علة قول تقريبى لا تحقيقى اذ العلة فى الحقيقة اثنان منها لا واحدة او القول بانها
تسعة تقريبى لان فى عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان و
قال بعضهم احد عشر ولكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة
ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل
واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفى ايراد زينب مثالا
للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمى التانيث اللفظى والمعنوى وابرهيم مثال للعجمة و
مساجد مثال للجمع ومعدى كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال للوزن
الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة

تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم
علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم
احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص
بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان
العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك
تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام
العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع
الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم
لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه الوزن كان فرعا عن
لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم
المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المضمرات
علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما
وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة
اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر كثيرا ما يقع
من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن وان زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله
صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبٌ لَوْ اَنَّهَا صُبَّتْ عَلَى الْاَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا وأما الثاني فكقوله اَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا اِنَّ ذِكْرَهُ
هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ فانه لو قيل نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه
زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري
فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري
عند بعض الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سَلَامٌ عَلَى خَيْرِ الْاَنَامِ
وَسَيِّدِ حَبِيبِ اِلٰهِ الْعَالَمِينَ مُحَمَّدِ بَشِيرٍ نَذِيرٍ هَاشِمِيٍّ مُكَرَّمٍ عَطُوفٍ رَؤُفٍ مَنْ يُسَمَّى
بِاَحْمَدِ فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر

الابيات لدال المكونة او للتناسب اى ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه

وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهتم عندهم وان لم يصل الى حد

الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا ليتناسب المنصرف الذى يليه

اعنى اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا امثال الجموع غير المنصرف الذى صرف والمنصرف

الذى صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اى العلة الواحدة التى تقوم مقام

العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررها

احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كما فى الباب وانا عيم وحكما كالجموع الموافقة لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح

وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو اقسام التانيث المقصورة والممدودة

اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا انفكاك لهما اصلا فلا يقال

فى حبلى حبل ولا فى حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث اخر بخلاف التانيث بالتاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت للفرق بين المذكر والمؤنث

فلو عرض اللزوم لها بعارض كالعلمية مثلا لم يفوته اللزوم الوضعى فالعدل مصدر مبنى

للمفعول اى كون الاسم معدولا لا خروجه اى خروج الاسم اى كونه مخرجا عن صيغته الاصلية

اى عن صورته التى يقتضى الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة

المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها و

ان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغيير انما وقع فى الصورة

فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان

المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله فى صيغة اخرى له

مغايرة لها اولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها فى كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت

الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها

مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل انوس وانيب من الجموع الشاذة ليست

مخرجة عما هو القياس فيها اعني اقواسا واينابا بل انما جمع القوس والناب ابتداءً على اقوس وانيب

وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب ثم اخراج اقوس

وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان

المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل

لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة الى تصحيح

هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث

ومثلث وجمع وعمر واخر غير منصرف لم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية

احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل واعتبروه فيها الا انهم تنبهوا

للعدل فيما عدا غير هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد

في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه

عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق العدل بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد

دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها

لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل

الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار

اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا

معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على

اصالتهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ

ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا

الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءهما الى عشار ومعشر خلاف

والصواب مجيئهما والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لا ان الوصفية

العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارهما فيهما وضعا

لم واخر جمع اخرى مؤنث اخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم

ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث
لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اى عن
الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اى عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة
لانها توجب التنوين والبناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل وبايهم تيم عدى
وليس في اخر شئ من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث
اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان تجمع على فعل كحمراء
على حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى وصحراوات
فاصلها اما جمع وجماعى وجمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد منها تحقق العدل
فاحد السببين منها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب
التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى
ما ذكرناه لا يرد الجموع الشاذة كانياب وقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما
كالانياب والاقواس كيف لو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه
الجمعية ولا فائدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ
ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول وتقديرا اى خروجا كائنا عن اصل
مقدر مفروض يكون الداعى الى تقديره وفرضه منع الصرف كعمر وكذلك
زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما
العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير
منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام
المعدولة عن قاطمة وارادوا بها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير
ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء
في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار ووبار فانها مبنية وليس فيها الا سببان العلمية
والتانيث وليسا الا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما

اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظايره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف لهذا يقال ذكره في نظام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه مثله فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الذين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيه لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها

الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرض له الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدود بلا الاعداد علم ان معنا مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرج عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود و

وادرقم حيث صار اسمين للحية الاول للحية السوداء والثانى للحية التى فيها سواد وبياض واده‍م حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعنى السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع صفات لم يهجر استعمالها فى معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف فى هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها فى معانيها الاصلية فلا اشكال فى منع صرفها للوزن الفعل والوصف فى الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اى لطائر خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف فى هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعانى الوصفية مطلقا لا فى الاصل ولا فى الحال يعنى ان الاصل فى الاسم الصرف والتانيث اللفظى اى الحاصل بالتاء او بالالف فانه لا شرط له فى سببيته منع الصرف العلمية اى علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية لها وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوى كذلك اى كالتانيث اللفظى بالتاء فى اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فان هذا التانيث اللفظى بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفى المعنوى شرط الجواز ولا بد فى وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف احد الامور الثلثة الزيادة على الثلثة اى زيادة حروف الكلمة على الثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفه الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط فى وجوب تاثير التانيث المعنوى احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة من الخفة التى من شانها ان تعارض احد ثقل السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاول ظاهر وكذا

العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم
تاثير التانيث المعنوى على حال مور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين
فيه وزينب علما للمراة وسقر علما الطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين
لبلدتين يمتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم
تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى
مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث
المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى مذكر
فشرطه فى سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع فى حكم تاء التانيث قائم
مقامها فقدم وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل منصرف
لان التانيث المعنوى الاصلى زال بعلميته للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية وحدها
لا تمنع الصرف وعقرب هو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل
يمتنع صرفها لانه وان زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا
صغر قدم ظهرت التاء المقدرة لاقتضاء قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه
اذا صغر يقال عقيرب من غير ظهور التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمى
به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمى المعرفة اى التعريف لا نسبب منع الصرف
هو ونسخ التعريف لان ذات المعرفة شرطها اى شرط تاثيرها فى منع الصرف ان تكون
علمية اى تكون هذا النوع من جنس المعرفة على ان يكون الياء مصدرية ومنسوبة الى
العلم بان يكون حاصلة فى ضمنه على ان تكون الياء للنسبة وانما جعل شرطه بالعلمية
لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات
والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او فى حكم المنصرف كما سيجيئ فلا
يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى انما جعل المعرفة سببا والعلمية
شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية

لم العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب لتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها

الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن

العلم في العجم حقيقة كابرهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير

تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القرآن المجود

قرائته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا

يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع

الصرف فعلى هذا لو تسمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني

احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا تعارض

الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما

هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي

فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر

في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الوسط وان لا يعتبر فان

قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا قلنا

اعتبارها فيما سبق انما هو لتقويته بسببين اخرين لئلا يقاوم سكون الوسط احدهما كما

يلزم من اعتبارها لتقويته بسبب اخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن

بديار بكر وابرهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي

ابرهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو

الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني

والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلم ممتنعة

عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان

هود كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسماعيل

ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل عم بما يذكر فكان كنوح الجمع وهو

سبب قائم مقام السببين شرطه أي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي

الصيغة التي كان أولها مفتوحاً وثالثها ألفاً وبعدها حرفان متحركان أو ثلاثة

أوسطها ساكن وإنما سميت بها لأنها لا تجمع جمع التكسير مرة أخرى ولهذا سميت صيغة منتهى

الجموع لا لأنه جمع في بعض الصور مرتين تكسيراً فإنه ينتهي تكسيرها المغير للصيغة تارة أي

جمع السلامة لأنه لا يغير الصيغة فيجوز أن يجمع جمع السلامة كما يجمع أيامن جمع أيمن

على أيامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وإنما اشترط أن يكون صيغة منتهى

الجموع بغير هاء منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف أو

المراد بالهاء التاء كما عبر بالهاء لأنه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع

فارهة وإنما اشترط بغير هاء لأنها لو كانت مع الهاء كانت على زنة

المفردات كفرازنة فإنها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة

فيضعف فيه جمعيته عن الخروج نحو مدائني فإنه غير منصرف لكونه جمعاً

لا في الحال ولا في المآل بخلاف الجمع بخلاف فرازنة فإنها جمع فرزين

أو فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق أن صيغة منتهى الجموع على قسمين أحدهما ما يكون

بغير هاء وثانيهما ما يكون بها فأما ما يكون بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تأثيرها

كمساجد مثال لما بعد ألفه حرفان متحركان ومصابيح لما بعد ألفه ثلاثة أحرف

أوسطها ساكن وأما فرازنة وأمثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء

فمنصرف وإن شرط تأثير الجمعية وجودها بلا هاء وحضاجر علماً للضبع

هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال إن حضاجر علم جنس للضبع بطريق

على الواحد والكثير كأنه أسامة علم جنس للأسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى

الجموع ليست من أسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي أن يكون

منصرفاً لكنه غير منصرف تقدير الجواب أن حضاجر حال كونه علماً

للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الأصلية لأنه منقول عن

الجمع فانه كان فى الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمى به الضبع مبالغة فى عظم بطنها

كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر فى منع الصرف هو الجمعية الاصلية فان قلت

لا حاجة فى منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع

هى انثى الضباع قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث

غير مسلم لانه علم الجنس للضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف فى التنبيه على

اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون فى الاصل كما قال

فى الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية

غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض فى الجمعية وسراويل جواب سؤال

مقدر تقريره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع

بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون فى الحال او فى الاصل فما تقول فى سراويل

فانه اسم جنس يطلق على الواحد الكثير ولا جمعية فيه لا فى الحال ولا فى الاصل فاجاب

بانه قد اختلف فى صرفه ومنعه منه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر فى موارد الاستعمال

فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل فى التفصى عنه انه اسم اعجمى ليس بجمع لا

فى الحال ولا فى الاصل حمل فى منع الصرف على موازنه اى على ما يوازنه من الجموع العربية

كاناعيم ومصابيح فانه فى حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه

من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقية وحكمية فبناء هذا الجواب

على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو

اسم عربى ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جمع يطلق على الواحد الكثير لكنه جمع سروالة تقديرا

او فرضا فانه لما وجد غير منصرف من قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف

قد حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم

جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اى سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل فى الاسماء

الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصى عنه ونحو جوار اى كل جمع

منقوص على فواعل بابها كان دوا وبا كالجواري والدواعي فما وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جائتني جوار ومررت بجوار كما تقول جائني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف بالجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال لجوهر الكلمة متقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جائني جوار جوارٌ بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواريٌ بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في الحالتين كما عرفت التركيب هو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء منه فلا يرد النجم وبصري علمين شرطه العلمية ليامن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف والى حكمه فكيف

يؤثر في المضاف اليه بما يضاده اعني منع الصرف ولا اسنادا لان الاعلام المشتملة على الا
من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل
العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن
ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان الواجب على المصنف ان يقول وان لا
يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه
ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا فانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد
انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكرها بها اصلا لقلة
الاحتياج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك
هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما النسبة اضافية او اسنادية
او غيرهما الالف والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من
حروف الزوائد تسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الالف التانيث في منع دخول
تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما
للمزيد عليه او مشابهتهما الالف التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانتا في
اسم يعني بها ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل الفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ
معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما
والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور فيه هنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة
فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب
واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او لمنع
التاء فيتحقق تشبيههما بالفي التانيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان
الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى
مشابهتهما الالف التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان ثبوت عريانة

وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيتقوى مشابهتها لالفى
التأنيث على حالهما ومن ثمة اى ومن اجل المخالفة فى الشرط اختلف فى رحمن فى انه منصرف او
غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره
لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى
مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف فى منع صرفه
لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف
فى صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لانه فى هذا اذا كان ندمان بمعنى
النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة
ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفى فى
سببيته منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص فى اللغة العربية بالفعل بمعنى
انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضى المعلوم من التشمير
فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وضرب
لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم الصبغ معروف هو العندم وشلم علما
لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح فى ذلك الاختصاص
ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى
منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون فى اوله اى اول وزن الفعل او
اول ما كان على وزن الفعل زيادة اى زيادة حرف وحرف زائد من حروف اتين كزيادته اى مثل
زيادة حرف وحرف زائد فى اول الفعل غير قابل اى حال كون وزن الفعل او ما كان على
وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن وزن
الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا وبه الاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع
اذا سمى به رجل فان لحوق التاء به للمذكر لا يكون قياسا ولا اسود فان مجى التاء فى

أسودة للحية لا أنثى لعين باعتبار الوصف الأصلي الذي لأجله يمتنع من الصرف بل باعتبار
الغلبة الاسمية العارضة فيه ومن ثم أي من أجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع أحمر
عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء
بمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة أي كل اسم غير منصرف
يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة أو مع شرطيتها لسبب آخر واحترز
بذلك عما يجامع الخلافة أي ... وصيغة منتهى الجموع فإن كل واحد منهما كاف في منع
الصرف لا تأثير فيه للعلمية إذا نكر بأن يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو ما زيد
ورأيت زيدا آخر فإنه أريد به المسمى بزيد أو بجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به
كقولهم لكل فرعون موسى أي لكل مبطل محق صرف لما تبين أي ظهر من أن ليس فيه سبب
منع الصرف وشرايطهما فيما سبق من أنها أي العلمية لا تجامع مؤثرة إلا ما أي سبب
هي أي العلمية شرط فيه وذلك في التأنيث بالتاء لفظا أو معنى والعجمة والتركيب والألف
والنون المزيدتين فإن كل واحد من هذه الأسباب الأربعة مشروطة بالعلمية إلا العدل
ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الأول أي لا تجامع مؤثرة غير ما هي شرط فيه
إلا العدل ووزن الفعل فإن العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر وأحمد ليست شرطا فيهما
كما في ثلث وأحمر وهما أي العدل ووزن الفعل متضادان لأن الأسماء المعدولة بالاستقراء
على أوزان مخصوصة ليس شيء منها من أوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون فيهما
أي لا يوجد شيء من الأمر الدائر بين مجموع هذين الشيئين بين أحدهما فقط إلا أحدهما
فقط لا مجموعهما فإذا نكر العلم المنصرف لم يبق إلا أحد سببيه العلمية يبقى بلا سبب أي لم يبق
فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الأسباب الأربعة المذكورة لانتفاء شرطه
أحد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث هو
سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب أو على سبب واحد فيما هي ليست شرطا
فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد ميل على قوله وهما متضادان أن أصمت

شهادة الاستقراء فإنك قد عرفت أوزان
العدل وليس شيء منها على وزن الفعل المعتبرة في منع الصرف وهو
كونه مختصا بالفعل أو أوله زيادة كزيادته ...

بكسرتين علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العلمية فيه فانه امر من صمت يصمت

وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير

محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فلا وزان التي يتحقق فيها العدل تحقيقا

كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل

محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج

الصيغة عن ذلك الاصل وفيما نحن فيه لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وزن الفعل وهما

العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على

قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المذكور وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه

ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة

الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف مثل احمر علما اذا نكر والمراد

بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله

ويخرج عنه افعل للتاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى

الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية

فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان

معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا

للصفة الاصلية بعد التنكير اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية

بعد التنكير انه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله

غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان

قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها

وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف بل الباعث على اعتبارها امتناع

... وادم مع زوال الوصفية عنهما ح وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي

فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والادهم للحية التي فيها سواد

تفسيره نحو حمر عليه دخول افعل من فيه مع انه لا اختلاف فيه فيقول
ينبغي ان يفسر نحو احمر بما يكون الوصف فيه ظاهرا ولا يكون معه من في اللفظ
ما لا يكون مع احمر من التفضيلية حتى لا يتجه عليه افعل من عصام

وبيانه

وبناء فيهما شبهة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد
التنكير لاضافة ذلك عنه بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد
زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد
هو وزن الفعل والالف والنون المزيدتين وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف
الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم
من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار
الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا
مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية
الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين يعني الوصفية
والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد هو منع صرف لفظ واحد
بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في سود وانه فان تلك المضادة
انما هو بين الوصفية الاصلية والعلمية لا بين الوصفية الاصلية والتأنيث والتركيب
الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين لما تقدم
احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد ان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه
شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول
لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر
لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان
الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف
او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم الصرف انما كان لمشابهة الفعل فلما
ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع
الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة
ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين

قوله والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين الدال على التمكن وانما منعه الكسر تبعا له ...
تحقيقا لمحذوف التنوين والتنوين لا يمكن مع اللام والاضافة فجاز الكسر فيه ...

وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط
التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فيعاد الكسر في حالة سقوط التنوين لامتناعه من الصرف وضعهم
من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا
معا او زالت احديهما كان منصرفا وبناء ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت
العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا كما في ابرهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما
وان لم تكن فيه علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف
به المضاف غير المنصرف

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم
وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات
للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخام وكالايام الخاليات هو اي المرفوع للذات
عليه بمرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية دون الافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم
الفاعلية اي على علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها
ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي لان معنى
الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع
بما عدا الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء
فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات
عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا
وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه هو التقديم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد او مشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه
لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم
اعجبني ان ضرب زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل
وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر
التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل

والصفة المشبهة والمصدر واسم المفعول واسم الفعل واسم التفضيل والظرف قدم
اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك الاسم واخرج به عن نحو زيد فى زيد ضرب لانه مما
اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره اسناد اليه فى الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد
تقديمه عليه وجوبا فيخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت
قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم
نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه
به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به اى بالفاعل وطريقته ان يكون الاسناد
على صيغة المعلوم او على ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واخرج بهذا القيد
عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد
انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا فى الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله
داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد فى قام
زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه فى زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند
اليه شبه الفعل والاصل فى الفاعل اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع
ان يلى الفعل المسند اليه اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل
لشدة احتياج الفعل اليه بدليل على ذلك اسكان اللام فى ضربت لانه لدفع توالى اربع حركات فيما
هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذى يقتضى تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل
جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا
فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة
فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جنى ومستندهما
فى ذلك قول الشاعر جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب
عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير
يرجع الى عدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل اى جزى رب الجزاء واذا انتفى

الاعراب

لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره يوجب التكرار وقد يقال ان احتمال الثانى تعينى العقل الاول فى الاسم الظاهر فلو ظهر نظيره كونه لمفعول

الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اى فى الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفى ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة ايضا والقرينة اى الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شئ انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغن عنه اذ القرينة شاملة له وهى اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفاء الاعراب والقرينة فيهما فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلما فاته الاتصال لا انفصال واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب معنى الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير لانه لو تقدم المفعول على الفاعل مع الا فقيل ما ضرب الا عمرا زيد كان الظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلى الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة على شئ قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد بتقييد انحصار صفة كل منهما فى الاخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا فى الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع

اى الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمروا الا
زيد فايدة هذا القيد مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل بعد معناها اى بعد الا نحو انما
ضرب عمروا زيد او اتصل به مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل
غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور
اما فى صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى
صورة وقوعه بعد الا او معناها لئلا ينقلب الحصر المطلوب واما فى صورة كون
المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل لمنافاة الانفصال توسط الفاعل الغير المتصل
بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل
نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا
اى حذفا جوازا فى مثل قولك زيد اى فيما اذا كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا
عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد
بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل
يوجب حذف احد جزئيها والتقليل فى الحذف اولى كذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا
لسؤال مقدر نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه
ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل
ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة
الخصماء لانه كان ظهير العجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح
المختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على
غير القياس كاللواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعنى ويبكيه ايضا
من يسئل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال
لانه كان يعطى السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع الفاعل لقرينة دالة على تعيينه

وجوبا اى حذفا واجبا فى مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اى فى كل موضع
حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا مل
صاحبوا الطلاق المفسر لكنه فيه ابهام بدون الحذف فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره
كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثانى وانما
وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء
لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اى الفعل والفاعل
معا دون الفاعل وحده فى مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة
الفعلية وذكر نعم فى مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى
مؤداه فى مقامه كالمفسر فلو قيل فى الكلام الذى تقدم وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان
يقال نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان
بل العاملان لان التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم
وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع
فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو اثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما
اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما المتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثانى
فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه يصح ان يكون
مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فخرج لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل
لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى فهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى
لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم
الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن فيه عما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل فى الاول
البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف ولا يصح اضماره ولا بد له
لفقد المفسر لانه يقتضى الفعل عن الفاعل والمفعول به ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون

تدل على لفظ الحمد المحمود وقوله والحمد
تدل على مقامات الكلى تؤدى
الحمد والحذف واجب
لابد من تفسيره
وايضا فان المفسر فى الاية هو استقلال حرف
الشرط هو الاول الثانى مقدمه

طرفين تقطعه اضمار الفاعل فانه هذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل
فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب
غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون
اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان
متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان
يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية
مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين
احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين
في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع
القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك
الاسم الظاهر بعينه لا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم
الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون في
تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك
لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه
اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور
على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا و
ضربني واكرمت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون
اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون اعمال الاول
اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان
اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدا به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا
اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير
للزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته

افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا
للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده
خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف
في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين ضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي
وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال
الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل
الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل
الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني
واكرماني الزيدان وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمتهما الزيدان ولا يلزم محذور
وقيل روي عنه تشريك الفعلين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخر الناصب تقول
ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو وان المثن غير مشهور عنه وحذفت
المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه
والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني
لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى
زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا
فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان
جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ
متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن
الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث عمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا

مفعولاً له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه
لو اضمر مفرداً خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقاً ولا يخفى انه
لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسماً دالاً على اتصاف ذاتٍ ما بالانطلاق
من غير ملاحظة تثنية وافراد والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول
يقتضي مفعولاً مفرداً والثاني مفعولاً مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون
على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب
قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال
فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذي هو افصح شعراء
العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب
المصنف عن طرف البصريين وقال وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي
من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال
لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي
لكل منهما وذلك لان لفظ لو يجعل مدخوله المثبت شرطاً كان او جزاءً او معطوفاً على
احدهما منفياً والمنفي مثبتاً فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفاً
اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا
يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت اسعى له مفعول ما لم يسم فاعله
اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل
المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلاً كل مفعول
حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول مع ملابسته كونه فاعلاً لفعل متعلق
به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط
مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلاً ان تغير

صيغة الفعل الى فُعِل اى الماضى المجهول ويُفعَل اى المضارع المجهول فيتناول امثال
افتُعِل واستُفعِل ويُفتعَل ويُستفعَل وغيرها من الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع
موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت لانه مُسند الى المفعول الاول اسنادا
تاما فلو اسند الفعل اليه لا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه
مع كونه كلا من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد لان احد الاسنادين هو اسناد المصدر
غير تام والمفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت
فى كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه الفعل
فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه
كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثانى والثالث من
من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فكما عرفت واما المفعول
معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال
والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به
فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اى المفعول به له
اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب
مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل
فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف
زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة
وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة
فيه لدلالة الفعل عليه فى داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اتيم مقام الفاعل مثلها
فتعين له ان لم يكن اى وان لم يوجد فى الكلام مفعول به فالجميع اى جميع ما سوى المفعول
به سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اى الفعل المتعدى
الى المفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثانى لان فيه معنى

الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه غالط اي اخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا

وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا

فمنها اي من المرفوعات المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة

المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيه

واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا

خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به

عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في

المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر والثاني يسمى المبتدأ

الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين والصفة سواء كانت مشتقة كضارب

ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام

ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش

يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله لو

جعل خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي فهو غير جائز

لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل

لئلا يخرج عنه قوله تعالى اراغب انت عن الهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان

اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد

قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي

واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت اي الصفة الواقعة

بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد او اقائم زيد احترز به

عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها ههنا خبر ليس الا

جاز الامران اي كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها ساد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ

والصفة خبرا مقدما عليه ففيها ثلاث صور احدها اقائمان الزيدان يتعين ان يكون الزيدان

مبتداء وقائمان خبرا مقدما عليه ثانيها اقائم الزيدان ويتعين ان يكون الزيدان
فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد
اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام فى مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب فى
يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اى ما يوقع به
الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة
المذكورة فى تعريف المبتدا واحترز به عن القسم الثانى من المبتداء ولك ان تقول ان المراد
بالمسند به المسند به الى المبتدا او تجعل الباء فى به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا
وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا
واعلم ان العامل فى المبتدا والخبر هو الابتداء اعنى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند
الى شىء او ليسند اليه شىء فمعنى الابتداء عامل فى المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين واما
عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتدا والمبتدا فى الخبر وقال اخرون كل واحد من
المبتدا والخبر عامل فى الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدا
اى ما ينبغى ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر
حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم اى ومن اجل ان الاصل فى المبتدا التقديم
لفظا جاز قولهم فى داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا المتقدم رتبة لاصالته
التقدم وامتنع قولهم صاحبها فى الدار لعود الضمير الى الدار وهو فى خبر الخبر الذى اصله التاخير
فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل
فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع فى الكلام انما هو الحكم
على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه
التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
فان العبد شامل للمؤمن والكافر حيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره
ومثل قولك رجل فى الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما فى الدار فيستعمل المخاطب

عن نعمة

من نعيمه نكانما قال اى بين الامرين المعلوم كون احدهما فى الدار كان فيها فكل واحد منهما تخصص
بهذا الصفة فجعل الرجل مبتدا وفى الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيه ما
وقعت فى خبر النفى فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تقدر فى جميع
بل هو امر واحد كذا كل نكرة فى الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل
قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل فى موضع
ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما
عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم ضمنا ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم
عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو فى قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام و
اعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان بمجى حبيب مثلا وقد
يكون شرا كما اذا كان بمجى عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشاءم به فيكون شرا الا خير
فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب على الثانى لا يصح فيقدر
حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل نبيت لرجل قوى ادرك
النجرفى حادثة ومثل قولك فى الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل فى الدار علم
ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره فى الدار فهو فى قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك
سلام عليك لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل
الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامى اى سلام من قبلى عليك فهذا هو
المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروا
من التخصيصات التى يحتاج فى توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية الضعيفة فعلى
هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول
اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة
داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية
مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية وانا

كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها الا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا
عن المبتدا من عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير كما في المثالين المذكورين وغيره كاللام
في نعم الرجل زيد ووضع المظهر في موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدا
في نحو قل هو الله احد قد يحذف العايد اذا كان ثمة قرينة نحو البر الكر بستين درهما
والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما
وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان ومكان وجارا ومجرورا فالاكثر من النحاة
وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر الى مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر
فيه الفعل يصير جملة بفعله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون
فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل
فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر هو الافراد ثم ان الاصل في
المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا
مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب
تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو
الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة
الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى
الاستفهام او كانا اي المبتدا والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين
ولا قرينة على كون احدهما مبتدا والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في
اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا
مثل افضل منك افضل مني دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا احترازا عما لا يكون
فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز ان يقال قام
ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدا على الخبر
في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في صورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل

اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس هذا المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى يجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتداء واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد من ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما له الصدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتداء من حيث انه مبتداء فتقديمه يصحح وقوعه مبتداء مثل في الدار رجل فان في الدار خبر يخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر لم يصح المبتدأ نكرة غير مخصصة وكان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له تبعيته يمنع منها تقديمه على الخبر فلا بد نحو وعلى الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتداء وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلقة به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتداء اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور كما ذكرناه وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير

صدر جملة من المحمل بحيث لا يتقدم عليه شئ من ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها فلا يقال ان من تضربه اضرب واما جواز قولك الذي ان تضربه يضربك فلان الموصول لا يؤثر في صلته معنى محصورا

العامل شيخ محمد حسين النحوي انشار نحو شهر ولقعدة الحرام سنة ١٣١٠ اللهم اغفر له ولوالديه

قوله اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة اه دون تقديمه فالفتح متعين لان يكون خبر عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون ما في خبر ان المكسورة معنى لصدارتها ولا ما في خبر ان

العطف

العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة
خبر واحد اي مز في هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز
العطف ولا يبعد ان يقال ان مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير العطف لان التعدد
بالعطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدا ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر
بل هو من توابعه لهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عطف ولو جعل المتعدد اعم فالانفصال
عليه لذلك وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او الحكم به فلا يرد عليه
نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدا الشرط في سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول
الفاء في خبره ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط واما اذا
قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه اما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله
فيه بل يجب عدمه ذلك اي المبتدا المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف
اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط
ان يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون
الا فعلا او في حكم الاسم الموصول المذكور اي الاسم الموصول والنكرة الموصوفة بها اي باحدهما
وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي
في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور
فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم
الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم
المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل
من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذي يصح دخول الفاء على خبره على ما مر مانعان
عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتداء والخبر للشرط والجزاء وليت
ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء
من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت ولعل الذي

بانيني او في الدار زيد درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه
تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من باب الحروف المشبهة بالفعل
لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام لبيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو
سيبويه ان المكسورة بهما اى بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء في الخبر والاصح انها لا تمنع عنه
لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم
كفار فلن يقبل توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص
المكسورة بالالحاق قيل بعضهم لكن الحق ان بهما هو سيبويه فاعتمد بقوله وذكره ولم يعتمد
بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم
منع ان المكسورة عن دخول الفاء على خبرها ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن
عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم
قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية
جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه فاذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد
اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم
او غير ذلك فلو ذكر المبتدأ لم يتبين ذلك القصد فيجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل
زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف
في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله
بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل
تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما
اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف
الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في
قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا
السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف وفي غيره اذا مفاجاة اى ففي وقت خروج

السبع وانف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى فى تركيب التزم فى موضعه اى فى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها

المبتدأ الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما فى قوله

ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد ولولا خشية الرحمن عندى جعلت الناس كلهم عبيدى هذا على مذهب البصريين قال الكسائى الاسم بعدها فاعل الفعل مقدر

اى لولا وجد زيد قال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صورة او تأويلا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابى راجلا وضربى زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربى زيدا قائما او قائمين ان ضربت زيدا قائما واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير

قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقى اذ كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال واقيم الحال مقام الظرف لان فى الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضى هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهى حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة والذى يظهر لى ان تقديره نحو ضربى زيدا ملابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربى زيدا ملابسى قائما اذا كان حالا عن الفاعل اولى ثم تقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فبقى ضربى زيدا ملابس قائما ويجوز حذف ذى الحال مع قيام القرينة كما تقول الذى ضربت قائما زيدا اى ضربته ثم حذف ملابس الذى هو خبر المبتدأ والعامل فى الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون

منتزعا من تلك التكلفات البعيدة قال الكوفيون تقديره ضربى زيدا قائما حاصل فيجعل قائما من متعلقات المبتدأ فيلزم منه حذف الخبر من غير سد شىء مسده وتقييد المبتدأ المقصود

عوض

عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف

الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له

لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى

المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل

مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب الحذف لان الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم

المعطوف موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك

لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم

وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح

لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله ومنها خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان

واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع

بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت

رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند الى شيء اخر بعد دخول هذه الحروف

عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول

هذه الحروف اخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها لاحداث

اثرها فيها لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم

هيهنا من حيث اسنادها الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة هي يقوم

ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسم هذه الحروف يلزم منه

اسندراك قوله بعد دخول هذه الحروف لا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند

فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مؤول بقائم مثل زيد

قائم في ان زيدا قائم فانه مسند بعد دخول هذه الحروف امره كامر خبر المبتدأ اي حكمه

كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا

ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد ولا يحذف الا

اذا علم ان المراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم
من ذلك ان كلما يصح ان يكون خبر المبتدا يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز
ان يقال ابن زيد من ابوك ولا يجوز ان يقال ان ابن زيد من ابوك الا في تقديمه اي لكن امره
كامر خبر المبتداء في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا
وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا
والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمول
الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي لكن امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا
اذا كان ظرفا فان حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي
وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف
ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي
القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء اخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان
وكان وغيرها بعد دخولها اي بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت
في خبر ان فلا يرد نحو نضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال
المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال كون الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان
غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر منها اي في الدار خبر بعد خبر
لا ظرف ظريف ولا حال الا ان الظرافة لا تتقيد بالظرف نحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب
بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا للنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه
حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا
اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم
واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال
انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل

قائم على الصفة ونائب الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ

والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد

دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم

مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة

بخلاف ما فانه يعمل في النكرة والمعرفة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل

ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة

اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قيل

لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه مختص

لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح

اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع

ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت علم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون

مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع

ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال

المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد

بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف

والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوب ومما اشتمل

على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد

بالباء او في ومع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول

عليها الا بعد تقييدها بواحد منها فيقال المفعول به وفيه ومعه وله وهو اي المفعول

المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان

يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد

الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها

مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو
ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب واسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا
ويخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة
ثابتة للفعل وليس المراد بان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى ذلك الاسم جزء معناه
بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فيخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته
تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذا يخرج
به مثل كراهتي في نحو كرهته كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل
المذكور واشتق منها فعل اسند اليه لا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها ح وثانيهما كونها
بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهته
كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي
فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس لك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع
عليه وقوع الفعل على المفعول به فيخرج بهذا الاعتبار عن الحد ان انطبق الحد على المحدود ومانعا
وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل او للنوع
ان دل على بعض انواعه او العدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة
بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع
لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد
فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه
اي اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات بكسر الجيم او بفتحها
وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة مثل
قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبتك الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا
من بابه اي كتبوت وجلست جلوسا وانبتك الله فنبتت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت

ندو ما خير مقدم خبر اسم تفضيل و مصدر شبه باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان لاسم
التفضيل لحكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع
لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة
اى خاب خيبة من خاب الرجل اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف
والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا
فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف
سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرت لله شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم
بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام
نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا
قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلى يحذف معه الفعل لزوما فى مواضع متعددة
منها اى من هذه المواضع ما اى موضع وقع اى المفعول المطلق فيه مثبتا اى اريد اثباته
لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم
وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما
وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد
لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصلح ان يكون
خبرا عنه فلا يرد نحو اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما فى الوقوع
بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وما انت الا سير البريد
اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى وانما اورد مثالين تنبيها
على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدا والى ما شبه
به فعله والى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفى و
زيد سيرا سيرا اى يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اى من المواضع التى يجب حذف الفعل

قوله لان الزهد ليس من افعال الجوارح فيه تعرض بالفاضل الرضي حيث قال وينبغي ان يضم الى التعريف شرط اخر لاخراج مثل له علم علم الفقهاء وله هدي هدي العلماء فان الثاني يكون مرفوعا لا غير وحاصل الجواب ان مثله خارج بقوله علاجا ثم تفسير الشارح فان الزهد والعلم ... من افعال الجوارح كالصوت

الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع وقع المفعول المطلق فيه تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء فصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي ومن تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع المفعول المطلق فيه للتشبيه كان يشبه به امر اخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كان بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امراة مات لها ولد ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع المفعول المطلق فيه مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو قوله على الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له على الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا تحتمل لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه ذاته لا امرا مغايرا له ولو بالاعتبار ومنها اي من تلك المواضع ما اي موضع وقع

مضمون

مضمون جملة لها اى لهذه الجملة يحتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق

حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قائم ولها

محتمل غيره لانها محتمل للصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول

المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث

هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد

اسم فاعل من حيث هو منصوص عليه بالمصدر يحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره

لينتفع وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه لينكر ونفسه

حتى يحصل التقابل ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير

ولابد لتتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد نحو

قوله تعالى فارجع البصر كرتين ينقلب اى رجعا مكررا كثيرا او فى جعل المثال من تتمة التعريف

لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك لبابين اى اقيم لخدمتك واتثال امرك

ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثى بحذف

زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه نصابيا ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى

الب فلا يكون بحذف الزوائد على هذا القياس سعديك اى اسعد اسعادا بعد اسعاد بمعنى

الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع

عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه

تعلقه بلا واسطة حرف جر فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب وقع على زيد ولا يقولون

فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال فى

واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه المفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل

فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او

حكما فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى

زيد درهما فانه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه من مفعول ما

نديم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرناه ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل
لكان اخصر نحو ضربت زيدا واعطيت زيدا درهما فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف
جر فعل الغير المسند الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل
فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا فنحو الله اعبد ووجه
التمني واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك
هذا اذا لم يكن فانه امتنع التقديم كوقوعه في خبران نحو من البران تكف لسانك وقد
يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا
لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة
للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية وهو ياتي بعضه واضح تخصيصه
بالذكر ليس للحصر لانه يحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح والذم او الترحم نحو
اخاك اخاك اي الزمه بل الكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاولى من تلك المواضع
الاربعة سماعي اي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة
اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث
واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهو
لا معمور لا اخرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من
تلك المواضع الاربعة المنادي وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه وبقلبه اذا
ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد وحكما مثل يا سماء ويا ارض ويا جبال فانها
اوكانت منزلة منزلة من يصلح للنداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد ندائها فهي في حكم من
يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه دخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله
منزلة المنادي وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادي ولهذا افرد المصنف
بالذكر فيما بعد فيه بحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادي مطلوب اقباله حكما على وجه
التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فلا وجه لادخاله

قوله او وجوب الحذف في باب الاغراء كتب قدس
سره في الحاشية نحو اخاك اخاك اي
الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو
اتاني زيد الفاسق
الخبيث
و
نحو مررت
بزيد المسكين عصام

ادعو مع انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى
للاجابة وان اريد التلبية فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى عصام

بحث المنادى كما فعله صاحب المفصل ثم قيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى

بحرف نايب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا واي وايا وهيا واي الهمزة واحترز به عن

نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون ذلك الطلب

لفظيا نحو يا زيد او تقديريا بان يكون ذلك الطلب مقدرا نحو يوسف اعرض عن هذا

او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النايب ملفوظا او تقديريا بان يكون النايب مقدرا

كما في المثالين المذكورين او للمنادى اي المنادى الملفوظ مثل يا زيد المقدر مثل الا يا اسجدوا

اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر

واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء

عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه

ان يا واخواته اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب

المفعول به بعامل واجب الحذف على المذاهب كلها مثل يا زيد جملة واحد جزئي المنادى احد جزء

الجملة فعند سيبويه كذا في الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند المبرد حرف النداء

قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر

ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى يقدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة

الى النصب والطلب الاختصار بان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على الضم

او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء والفعل مسند الى الجار والمجرور

اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان المنادى مفردا

اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل

النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لو قوعه موقع الكاف الاسمية لمشابهته لفظا ومعنى

للكاف الخطاب الحرفية ولكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف

كالكاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا بمشابهته الاسم المبني مثل يا زيد

يا رجل مثالان لما هو مبني على الضم واولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء و

رفع بها المنادى المقصود من هذا التحقيق دفع ما اورد على ظاهر العبارة وهو ان ضمير به يرجع الى المنادى مع ان المنادى لا يكون مرفوعا في حالة لان الرفع من القاب المعربات و اجاب عنه باحد ثلاثة وجوه اما التعبير بضمير عن حاله لكن المراد رفعه قبل حالة النداء والتسمية منادى قبل هذه الحالة مجاز باعتبار ما يؤول اليه او يكون الفعل مسندا الى الجار والمجرور ولا ضمير فيه والتقدير ويبنى المنادى على ما يقع به الرفع من حركة او حرف او يكون الضمير راجعا الى الاسم والتقدير ويبنى المنادى

على ما يرفع به الاسم ورد الشارح بانه غير ملائم لسوق الكلام لان الضمير في قوله ويبنى راجع الى المنادى فلو عاد ضمير به الى غيره يلزم انتشار الضمير

قوله وعند المبرد بحرف النداء وفيه ان العقد باسناد العقد يستدعي تحقيق الظاهر ان يكون لنسبة اليه مجازا فالظاهر ان سيبويه يجوز هذا المجاز عفور قوله وعند المبرد حرف النداء قائم الخ لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل وانا

ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى

بلام الاستغاثة اي بلام يدخله وقت الاستغاثة به وهي لام التخصيص دخلت على المستغاث

دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس المستغاث له اذا حذف

المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لولم يفتح لام الاستغاثة لم يعلم ان المظلوم في هذا

المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف الضمير التي

يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطف على

المستغاث بغير يا نحو يا لزيد لعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بين المستغاث والمستغاث له حاصل

بعطفه على المستغاث وان عطف مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد يا لعمرو

وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف ولام

الجارة من خواص الاسم فبدخولها عليه ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل

فيه وقيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي

ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما فكيف يصدق قوله فيما بعد

وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد

اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من ابن خصومته وكان

المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب

بوجه اخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء وللدواهي ليس الماء

ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان

القول بجر المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على فتحها فيشكل لانتفاء ما يقتضي

فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة

باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما

تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب

بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا

يوجب اعراب المبني اجيب بان علة بنائه في غاية الضعف

بانه بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو

وقوعه موقع الافراد وفيه ان البدل يجري مع بعده

ان الاعراب وبنائه في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب

ولا يبعدان يجاب بان حرف النداء واللام

اذا اجتمعا كانت الغلبة للام لقربها

كما في تنازع الفعلين

غفور ١٢

أو تقديراً إن كان معرباً قبل دخول حرف النداء لأن علة النصب هي المفعولية متحققة فيه

وما غيره مغيّر عن حاله وما سوى المفرد المعرفة إما ما لا يكون مفرداً بأن يكون مضافاً

أو شبيه مضاف وإما ما يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة وإما ما لا يكون مفرداً ولا معرفة

فالقسم الأول وهو ما لا يكون مفرداً لكونه مضافاً مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون

مفرداً لكونه شبيه مضاف مثل يا طالعاً جبلاً والقسم الثالث وهو ما يكون مفرداً ولكن

لا يكون معرفة مثل يا رجلاً مقولاً لغير معين أي لرجل غير معين هذا أو قيد لنصب رجلاً

لا تقييد له لأنه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفرداً ولا معرفة

مثل يا حسناً وجهه ظرفها ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالاً إذ حيث اتضح انتفاء كل من

القيدين في مثال سهل تصور انتفائهما معاً فلا حاجة إلى إيراد مثال له على انفراده مع أن المثال

الثاني يحتمله فيمكن أن يراد بقوله يا طالعاً جبلاً هذه العبارة أعم من أن يراد به معين أو غير

معين فأمثلة الأقسام بأسرها مذكورة وهذه الأمثلة كما أنها أمثلة لما سوى المستغاث أيضاً

فلا حاجة إلى إيراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة أو حكماً

وإنما قيد المنادى بكونه مبنياً لأن توابع المنادى المعرب تعرب بإعرابه لفظاً وقيدنا المبني

على ما يرفع به لأن توابع المستغاث بالألف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لا عمرو ولا

المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لأنها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكماً

كانت مضافة بالإضافة المعنوية وح لا يجوز فيها إلا النصب وإنما جعلنا المفردة أعم من أن يكون

مفردة حقيقة بأن لا يكون مضافاً معنوياً ولا لفظياً ولا شبه مضاف أو حكماً بأن يكون مضافاً

لفظياً أو شبيهاً بالمضاف فإنهما لما انتفت فيهما الإضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيهما

المضاف بالإضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لأنهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو

يا زيد الحسنُ الوجهِ الحسنَ الوجهِ يا زيد الحسنُ وجهُه والحسنَ وجهَه لما لم يجر الحكم الآتي في التوابع

كلها بل في بعضها لم يجر فيما هو مضاف فقط بل لا بد في بعضها من قيد فصّل التوابع الجاري هذا

الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج إليه فقال من التأكيد أي التأكيد المعنوي لأن

التاكيد للفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد ويجوز اعرابه رفعا
ونصبا وكان المختار ضمه لضم ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة معطوف
وعطف البيان كذلك اي المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل
والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمهما كما سيجيء ترفع حملا على لفظه
الظاهر والمنصب لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعا للفظه
تنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل على المفعولية
نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها
لانها اكثر واشهر استعمالا ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد الحارث والحارث
في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه الخليل ابن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بالحرف في الحقيقة
منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة تجارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي
الضم وما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصار
رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه
الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم
التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن
اي كاسم الجنس في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه
لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن
في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار نصبه
لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة
يرفع بها المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع
توابعها فلا لا حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد المازني في الصفة
ويا رجل عبد الله في عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا

لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير
ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو المعطوف الممتنع دخول يا عليه فغيره
المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل
الذى باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة
لذكره والمعطوف المخصوص هو المنادى المستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول يا
عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل واحد منهما مطلقا فى
هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين ومضافين ومتضافين
او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا
والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا
والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا
على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبنى عن جواز ضمه فان جواز الفتحة لا يكون الا فى المبنى
على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوقها اعنى ابنة بلا فصل واسطة بين الابن و
موصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون
ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة
بناء المنادى المفرد المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه
الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركة الاصلية لكونه مفعولا به
واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط اى مع
ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع اداتى التعريف
بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين معا
والتزموا يعنى العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب
كما مر لانه اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة
للحركة البنائية التى هى علامة المنادى فيدل على انه المقصود بالنداء وهذا بمنزلة

المستثنى

المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج
صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع
توابع الرجل مفردة او مضافة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال
لانها توابع منادى معرب فجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبنى وقالوا
بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى اجتماع امرين احدهما كون
اللام عوضا عن المحذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله اله فحذفت الهمزة وعوضت
اللام عنها ولزمها للكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران
في موضع اخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق
وان كانت اللام لازمة فيهما لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام
فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة
الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في
قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت
لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا
لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشذ شذوذا ولك اى جاز لك في مثل يا تيم تيم عدى
اى في تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة المفردة صورة ووليه الثاني اسم مجرور بالاضافة
في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد
معرفة كما هو الظاهر واما النصب على انه مضاف الى عدى المذكور ويتم الثاني تاكيد لفظي
فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدى المحذوف ثم الثاني
المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي واجاز الفتح سكان النصب على ان يكون في الاول
يا تيم بالضم تيم عدى نفتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني
لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم
في سوءة عمر البيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا بالتيم

لا تتركوا عمران يهجوني فيلقيكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني يهاجا اياهم

والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي

وسكونها مثل يا غلامي وسقوط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن

نحو يا قاضي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان

غالبا في النداء لان النداء موضع التخفيف لان المقصود من النداء غيره فيقصد

الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فيخفف يا

غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان

الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا يقعان

في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما

غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المقدرة

بالحذف والقلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء في المنادى يا غلا

بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف وقد يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم

بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف تقول يا غلاميه ويا

غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في

محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كما يرما اضيف الى ياء المتكلم

مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليها

بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء

فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة

الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة وعن

يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء

فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا

يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الا ختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ

ويا ابن خال الا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا ابنة ام ويا ابنة عم على الوجوه الاربعة
مثل يا رب يا غلامي فقالوا يا ابن امي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء
والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه اخر شذ في
المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال
وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه
فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه
فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة
اي لضرورة شعرية دعت اليه لا في حال سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف
في اخره اي اخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف
المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى
ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع
الضمير المرفوع الى الترخيم المطلق والضمير المجرور في قوله في اخره راجع الى الاسم
شرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول وشرط الترخيم اذا كان واقعا
في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا
حقيقة وحكما فيدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه
ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس من اخر اجزائه نظرا
الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا بالام مجرورا باللام لعدم
ظهور اثار النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصايص المنادى
ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المصنف المندوب
لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف
الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه
زيادة الالف في اخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف

وان لا يكون

وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين الوجودين

وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف

بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته

على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا

بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه

ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء

نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا

كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم بغير هذه الشروط منادى لم يستوف

الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب مع شذوذه فالوجه في

ترخيمه كثرة استعمال المنادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف

بسببه فقال فان كان في آخره اي في آخر المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة

الواحدة في انهما زيدتا معا واخترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون

فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخر كاسماء اذا جعلتها

فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب

غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي

لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف

منه الا التاء وهو اعم من ان يكون صحيحا او حكما فيشمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف

الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف وواو وياء ساكنة وحركة ما

قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج

منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال ان في آخره حرف صحيح

قبله مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف

حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب انما لم ياخذ هذا القيد في قوله زيادتان

فى حكم الواحدة لان نحو بشون وتلون يرخم بحذف زيادته لان بقاء الكلمة فيه على حرفين
ليس للترخيم حذفا اى الحرفان الاخران فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم
الواحدة فكانه زيدتا معا حذفتا معا واما فى الثانى فلانه لما حذف الحرف الاخير مع صحته
واصالته فحذف المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت على
النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل
بعلبك وخمسة عشر علما حذف الاسم الاخير فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر
يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث فى كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان
كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد
لحصول الفائدة المقصودة وعند وجب حذف فى الاكثر نحو يا حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك
وهو اى المنادى المرخم فى حكم المنادى الثابت جميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار اخر
الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال فى يا حارث
يا حار بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم وفى ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة
وفى يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قليلا للتقليل اى ويجعل المنادى
المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شىء ويكون له فى بنائه واعلاله
وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم
ويا ثمى لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء
وكسر ما قبلها كما دلى فى ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه دفع مانع الاعلال
وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد
استعملوا يعنى العرب صيغة الندا يعنى يا خاصة فى المندوب لانه لا يدخل عليه سواها
لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى والمندوب
فى اللغة من يبكى عليه احد بعد تعداد محاسنه ليعلم الناس انه مولم امر عظيم ليعذروه فى البكاء
وليشاركوه فى التفجع وفى الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه

عدمًا ما يتفجع على عدمه كالميت لكونه يبكى عليه النادب المتفجع عليه وجودا ما يتفجع على

وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل الا ان الاخصر للنادب لفقد

الميت فالحد شامل لقسمى المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا ويلاه ويا حسرتاه و

يا مصيبتاه واختص المندوب بوا تميزا له عن المنادى لعدم دخولها عليه بخلاف يا فانه

مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكم المنادى

يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك

القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا

يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى نحو انه لا يقع نكرة لانه لا يندب

الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف فى اخره اى فى اخر المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة

فان خفت اللبس اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره قلبت الى حرف من مجانس

لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت وا غلامكيه لا

غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت

وا غلامكموه اذا لم اصلها الضم لا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين

وجاز لك الهاء اى الحاقها بهذه المدات فى حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب

المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذى اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته فى

ندبته والتفجع عليه فلا يقال وا رجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل

الذهن اليه يعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب

بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيداه الطويل لان اتصال الصفة ليس كاتصال

المضاف بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جئ

بها بعد تمام الموصوف للتخصيص وللتوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه

ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة

فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان فى اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف

والمضاف اليه

الا بهو المضاف اليه لا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد
لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران بالذات وحكى عن يونس ان رجلا
ضاع له قدحان فقال ذا جمعني ليشامتبناه والجمع القدح ويجوز الفعل لقيام قرينة حذف
حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء
تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم
فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اى الا مع اسم
الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد
الصوت والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء
العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابداله
الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف
لفظة اى اذا وصف بذى اللام نحو ايها الرجل اى يا ايها الرجل او بالموصوف بذى اللام
نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف في اى هذا من غير ان يوصف هذا
بذى اللام والمضاف الى احد هذه كانت نحو غلام زيد افعل كذا او الموصولات نحو
من لا يزال محسنا احسن الى واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ
حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اى صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل
مع انه اسم جنس شذ وذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اى يا مخنوق
قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء
من المخنوق مع انه اسم جنس شذ وذا في اطرق كرا اى يا كروان وفيه شذوذان حذف
حرف النداء وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا
اطرق كرى ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة الذي هو اكبر
منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخل ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة
جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا

يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد
اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا يسجدوا
ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب
حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول به اضمر اي قد ر عامله الناصب له على شريطة
التفسير الشريطة والشرط واحد اضافها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط
هو تفسير اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر
والمفسر هو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به
عن نحو زيد ابوك وكل من زيد بان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه
اجزاء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل
او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او متعلقه اي متعلق
ذلك الاسم ومتعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير
ذلك الاسم او متعلقه اي فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو
سلط بمجرد دفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او
شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين
الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو
زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان
المانع من عمل ضربته في زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره لان عمل معنى الابتداء فيه ودفعه
اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنت
اياه ومناصبه اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه الثانية
اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف الثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير
تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور الا بتقدير
تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل

بالضمير ما بسامه للثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ح ما خير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشئ على الشئ يلزمه ملابسة المحبوس عليه وينصبت اى في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اى ضربت يعنى ان الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسرا عنى ضربت الثانى وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعنى مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعنى ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعنى حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوى فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اى بكونه مبتداء لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى النصب لان قرينتى الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما لا صلاحية للتفسير قرينة مصححة للنصب فيبقى لو يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف فنحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهى والدعا نحو لقيت القوم واما زيدا فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهى اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتداء بخلاف عطف الا على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب

احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور المفاجاة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف الجملة التي هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من زيد اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشتمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظا الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي مقام قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي فيما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة

بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال
الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس
انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفيته لا بينه بوصف المفسر
وبين الصفة لان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل
شيء على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا لكان موافقا للمنصوب
في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود
فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه
يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية
للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت
في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك الا انه يصح العطف على الصغرى
لعائد الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات
وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء او نصبه بتقدير الفعل
والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية
وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الجملة الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة عن الحذف
مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما
اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدأ فالصغرى
اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به هنا ان ولو فان اما
وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب
مع الطلب وكذا يجب النصب بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب
النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال
لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب
الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله

على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام

لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه

بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا

مناسبه عنى اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب اخر بنفسه مثل بلا بس

او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابسه ذهابه او يلابسه هذا بالذهاب

به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه

فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال المذكور

بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف

مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في

صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار تقديره

فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان الزبر ليست

ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم

وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود لان المعنى المقصود ان كل شيء

مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل

شيء كائن في صحائف اعمالهم هو مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة

الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو

مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان بعد الاسم المذكور

اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب فالظاهر ان

قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع

ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تحملوا

لاخراجه عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تحملوا

لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبط

بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام فى الزانية والزانى مبتدأ موصولا ففيه معنى الشرط

واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبط بالشرط

لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما فى جزء فيما قبله فامتنع تسليط الفعل

المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والا اى جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية

مبتدأ محذوف الخبر المقدر والزانى عطف عليه الخبر محذوف اى حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم

بعد قوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اى ثبت

زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل فى جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط

ولا يدخل فى الضابطة فتعين الرفع والا اى وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية

جملتين ايضا فهى تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب

باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين

لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما

وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت على ذكره وهو فى اللغة تخويف شئ عن شئ

وتبعيده منه وفى اصطلاح النحاة معمول اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق

تحذيرا اى حذر ذلك المعمول تحذيرا بان يكون معمولا مطلقا او ذكر تحذيرا بان يكون مفعولا

له مما بعده اى مما بعد ذلك المعمول وذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا

على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير فى المعطوف كما فى المعطوف

عليه قلنا نعم لكنه وضع فى المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او

معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى

المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف فهذا

مثال للاول نوعى التحذير ومعناهما بعد نفسك عن الاسد والاسد من نفسك

وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربها بالعصا بعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين

المحذر منه هو الاسد او الحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرهما

منها

منها لا تحذير بهما منها دا الطريق الطريق ومثال الثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق
ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا مثل الاسد
فينبغي ان يقدر فيه مثل تبعد ونح وتقدير تبعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى
على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده منه فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق او نحوهما فيقدر
مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان
المعنى على هذا بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال
المذكور بل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون محذرا
وليس كذلك فانه ايضا محذر واجيب بانه تابع للمحذر والتوابع خارجة عن الحد وبدليل
ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك
والاسد من ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير
اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس
ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من لشذوذه مع غير ان وان فان
قلت فيمكن تقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا اذ حذف حرف الجر
قياس مع ان وان وشاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول
فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور بتضمنا اي ضمنا الفعل الملفوظ او المقدر او
شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء
الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان ومكان عن ان يفعل فيهما سواء ذكر الفعل الذي فعل
فيهما اولا وقوله مذكور خرج ما لا يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل
فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور ولكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة
يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو
اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل
فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه

فصل

بفعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد
الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف قوله من زمان او مكان بيان
لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي
المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرورها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها
وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في
واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه ومنها الفهم المصنف حيث
جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه
فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا
تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة
كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا
وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان اي المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على
الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون
محدودا فلا يقبل اي تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة
نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين و
شمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه
الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية
الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند لدى وشبههما
نحو دون وسوى لابهامهما اي لابهام عند لدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان
حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ
مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست
لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرة استعماله
لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به

لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله

وهذا محل التأمل لان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا

شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه

كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه

ومما يؤيد ذلك ان كل فعل ينسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان عام

شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول

ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربت زيدا في البلد فلو كان الدخول بالنسبة الى

الدار كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد

فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فاذا يكون الدار

مفعولا فيه بل تكون مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان

استعمال دخلت في نحو دخلت الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه

ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم

الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير

نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله

اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل لما فعل مطلقا او به او فيه

فعل اي حدث مذكور انه ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا

قلت تأديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز به عن مثل اعجبني التاديب

فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه بناء اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما

في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا

المراد المذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي

ضربت لاجله لله الا ان يراد بذكره معه ذكره معه العامل فيه مثل ضربته تاديبا مثال

المانع لقصد تحصيله فعل بنفسه ضربت فان التاديب انما يحصل بالضرب بعد ترتب عليه

وقولك

وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان
القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل
في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فان المفعول له عنده اي عند الزجاج
مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا
وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب فقعدت قعود جبن و
رد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقته الا ترى ان صحة
تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاءني زيد راكبا جاءني زيد وقت الركوب من
غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له الا شرط كونه
مفعولا له كالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن وللاكرام لك اذ عنده مفعول له على
ما يدل عليه [illegible] فيكون شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف
اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر فخص اللام بالذكر لانها الغالب
في تعليل الافعال [illegible] غيرها من من والباء او في فمع انها من داخل المفعول له
كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله
عليه السلام ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة
عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة
في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما
يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز
ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل
المعلل به اي يتحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا الغير نحو جئتك لمجيئك
اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته
تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان
وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان

قوله الا بالاعتبار بان يعتبر زمان الضرب او تمام يعتبر زمان التاديب لان الضرب سبب في الخارج للتاديب

الفعل

الفعل اعنی القعود ببعض زمان المفعول له اعنی الجبن ونحو شهدت الحرب ایقاعا

للصلح بین الفریقین فان زمان المفعول له اعنی ایقاع الصلح بعض زمان الفعل اعنی

شهود الحرب واحترز بتلک القیود عما اذا لم یکن مقارنا له فی الوجود نحو اکرمتک الیوم

لوعدی بذلک امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط یشبه المصدر فیتعلق

بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شیء منها المفعول معه ای الذی

فعل بمصاحبته بان یکون الفاعل مصاحبا له فی صدور الفعل عنه او المفعول فی وقوع

الفعل علیه فقوله معه مفعول ما لم یسم فاعله اسند الیه المفعول کما اسند الی الجار والمجرور

فی المفعول به وفیه وله والضمیر المجرور راجع الی اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض

النحاة من اسناد الفعل الی الاسم المنصوب وترکه منصوبا جاریا علی ما هو علیه فی الاکثر واستشهد

ذهب فی قوله تعالی لقد تقطع بینکم علی قراءة النصب وفی بعض الحواشی ان هذا الرای

شرفه هذا وبنا الوجه ان یجعل من قبیل وقد حیل بین العیر والنزوان فان مفعول ما

لم یسم فاعله فیه الضمیر الراجع الی مصدره ای حیل الحیلولة لان بین النزوم ظرف فیه لا یقام

مقام الفاعل فعلی هذا معناه الذی فعل فعل بمصاحبته علی ان یکون مفعول ما لم

یسم فاعله ضمیرا راجعا الی مصدره والضمیر المجرور للموصول هو المذکور بعد الواو احتراز

عن المذکور بعد غیره کالفاء لمصاحبة معمول فعل الا ان متعلقه بمذکور ای یکون ذکره

بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل واقعا دیناما سواء کان ذلک المعمول فاعلا

نحو استوی الماء والخشبة او مفعولا نحو کفاک وزیدا درهم وسواء کان ذلک

الفعل لفظا ای لفظیا کالمثالین المذکورین او معنی ای معنویا نحو ما لک وزیدا

ای ما تصنع وزیدا والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشارکته له فی ذلک الفعل فی

زمان واحد نحو سرت وزیدا او مکان واحد نحو لو ترکت الناقة وفصیلها

لرضعها فلا ینتقض بالمذکور بعد الواو العاطفة نحو جاءنی زید وعمرو فانها هنا

لا تدل الا علی المشارکة فی اصل الفعل دون المصاحبة علی ان مذهب جمهور النحاة

یعنی لو لم یحفظ الناقة اهلها واهملها ولم یحفظ فی هذا الزمان ولدها ایضا لرضعها وترکها فی مکانین

ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسيط الواو التي بمعنى مع وانما وضع الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها او العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما دل على الحدث فيتم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا او العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي مفهوما مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حتى لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه اخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لانه عطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ المسؤول عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يماثله فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو

والحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه

من غير

حال مؤكدة | حال منتقلة | حال موطئة | حال مترادفة | حال دائمة | حال متداخلة

قوله وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما هذا توجيه حسن لكن المصنف ذكره في شرحه مثالا للمعنوي ويتجه عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام

من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعليته الفاعل ومفعوليته المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول به نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابرهيم حنيفا مقام بل نتبع ملة ابرهيم وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه وكان حينئذ فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما هو في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزءه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ ما نبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او نبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا الدخول فيما وقع حالا عن المضاف اليه نحو ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعليته تاء المتكلم ومفعوليته زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعليته الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوي لان مفعوليته زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهوم من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم

الاخبار بهما عن نفسه حتى يقيد رفى نظم الكلام اشير او انبه ويصير بل مفعولا لفظيا

بل مفعولا لهما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة

وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ

او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او

شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا

وزيد في الدار عند ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب

قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من

غير تصريح بحروفه كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كاسم وكالنداء والتمني

والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد

صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض منه وهو تقييد

الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها

معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس شرطها

ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي في اكثرها وبيان ذلك ان

موارد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جائني رجل

من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم

امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل

راكبا او بعد الا بنقض النفي نحو ما جائني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جائني

راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب موارد وقوع الحال واكثرها

هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد

لاشتراط الحال بكون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها

معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره

ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدا وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة

واذا لم

فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف الحمار الوحشي

والاتن فيقول ارسل الحمار الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل و

ما يريده اي ارسلها معتركة اي مزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي

لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال هو ان

يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه

لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض او المعنى على نغص

الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب متاول بالنكرة

فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر

لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك

فهذه الجمل الفعلية وقعت احوالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف

موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة

فهي في التقدير نكرة وان حسن لوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان

صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم لم

يكن الحال مشتركة بينها وبين المعرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي

تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانهما في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا

يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان

لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل

المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل واسم الفاعل مثل

الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور وخارج عنه داخل في الفعل او شبهه نعلى هذا معنى الكلام

ان الحال لا يتقدم على عامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا

او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش

بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تاخر المبتدأ عن الحال فانه وافق

بعدم تقدم الحال على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في

الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ مع الحال يكون بناء الكلام

على مذهب الاخفش وبعد يجيء ان العامل المعنوي كالعامل

الظرف في عدم التقدم عليه اصلا بخلاف العامل

الفعل والمشتق ايضا فان الحال تقدم

عليهما مطلقا تخصيص المخالفة بالظرف

سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لكونه في معنى الظرفية الا انه يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هنا اذ لم يكن الظرف خلافي لعامله المعنوي واما اذا جعلته بخلاف العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذا لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو اعجبني مجردا عن الثياب ضارب زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم ما بعده ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقدمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت مررت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال لان كافة حال عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة لمبتدأ اي رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي على صفة سواء كان الدال مشتقا وجامدا صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية من غير حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا هو اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على

اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان
كل منهما متعلقه والبسرية تتعلق بالمشار اليه هذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان
لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في الحيثية لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر
مقامه او جوا ان يليه والرطبية تتعلق به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب
ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر
كان كالعدم ومع هذا فلا ارى بأسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب
بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه
يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تفيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع
موقع اسم الاشارة اسم لا يصح عمله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة
لدلالتها على الهيئة كالمفردات فتصح ان تقع الا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية
محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراها عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة
الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تفتقر في ارتباطها
بغيرها اذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير او الواو والجملة الخبرية
اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان تكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا
مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية حالية متلبسة بالواو والضمير
معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا
راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد هو راكب وبالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر
فاكتفى بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو
وحدها او معا مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة فاما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو نحو
هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما
او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر
نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون

الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني

عن الواو نحو جائني زيد يسرع وما سواهما اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على

المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير

معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية

فالمضارع المنفي نحو جائني زيد وما يتكلم غلامه وجائني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت
وجائني زيد لما يتكلم غلامه

نحو جائني زيد قد خرج غلامه وجائني زيد قد خرج غلامه وجائني زيد وقد خرج عمرو والماضي

المنفي نحو جائني زيد ما خرج غلامه وجائني زيد ما خرج غلامه وجائني زيد وما خرج عمرو

ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي

المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه

يجوز لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان

العامل فلا بد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون

قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جائني زيد قد ركب غلامه او مقدرة

منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وهذا بخلاف مذهب

سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم

بقوم ما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد

يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل

زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اى الشارع

في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله

مهديا اما صفة لراشدا وحال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اى

جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها

قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اى الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنفك

عن صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل

زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنفك عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها
من حققت الامر بمعنى تحققته وضربت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او
بمعنى اثبتّه اي تحققت ابوته لك فصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال
صاحب المفتاح اخو التقدير ان عندي ان تقديره يحبك عطوفا وشرطها اي شرط وجوب
حذف عاملها ان تكون مفردة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما تؤكد بعض اجزائها
كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذف عامله احترز به
عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى
قائما بالقسط انه حال مؤكدة منصوبة على شهد ولا بد ههنا من قيد اخر وهو ان يكون
عقد تلك الجملة الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا
فكيف يكون حذفه واجبا نحو شهد الله قائما بالقسط **التمييز** ما اي الاسم الذي
يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس برفع الابهام عن شيء بل
هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع
له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو
الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا
لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع
الاحتراز عن وصف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله
في جزئياته ولكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته
بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له والمستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام
لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف
البيان في مثل قولنا ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين
لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر صار تذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعكس الاشتهار
لا الابهام الوضعي عن ذاته وكذا عن صفة احترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام

المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من
فلا شك ان الموضوع له معنى معين مميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه
كمن ومتميز لا ابهام فيه لا من حيث انه اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس
العسل او الخل او غيرهما ولا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي
فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل
بغدادي او بغداديا واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن
الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان
لذات اشارة الى تقسيم التمييز المذكور نحو رطل زيتا والمقدر نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة
قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم
الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعها عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة
او شبهها والمضاف او صفته مقدار يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي
في غالب الموارد واكثرها وذلك اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر
الموارد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عندي عشرون درهما
وسيأذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا
فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا عندي
وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور المقدرات لان قوله
عندي عشرون درهما ورطل زيتا ومنوان سمنا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد منه
بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة لانه
كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان
سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها
ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين
ونوني التثنية والجمع مع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء

الفعل اذا تم بالفاعل صار به كلاما تاما فيشابه التميز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام

الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه لك الاسم التام قبله لمشابهته

بالفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم كما كان

الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف لما دخلت على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم

فلا يضاف معها لا ينتصب التميز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التميز وان كان

الاسم التام شيئا مجموعا ان كان اي التميز جنسا وهو ما يتناول اجزاءه ويقع مجردا عن التاء

على القليل والكثير فلا احتياج الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف نحو رجل وفرس

الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا

عليها فلا بد من ان يثنى ويجمع مثل في تخصيص قصد الانواع بالاستغناء نظرا لانه كما جاز

ان يقال طابت بدجلستين للنوع جاز ايضا ان يقال طابت بدجلستين للنوعين ويمكن

ان يجاب عنه بان المراد بالانواع خصص الجنس سواء كانت خصوصيتها الكلية والشخصية ويجمع

اي يورد التميز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد غيره اي في غير الجنس نحو

عندي عدل ثوبين واثوابا ثم ان كان اي المميز المفرد تاما بتنوين او بنون التثنية والمعنى

ان وجد المميز ملتبسا بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية فانه يتم الاسم بهما اقتضى المميز جازت

الاضافة اي اضافة المفرد المفسر الى التميز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا

شائعا كثير الحصول الغرض وهو دفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن

والا اي وان لم يكن تاما بتنوين او بنون التثنية بان يكون تاما بنون الجمع والاضافة فلا يجوز

الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما

في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري مضافا بالاتفاق لكثرة الحاجة

اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى ضارب

انه اراد عشرين مضافا او اراد اليوم العشرين منه مضافا فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا

على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اي الاول كما

نحو حسبك زيد رجلا
يكفيك زيد من
جهة كونه رجلا
نعمة الله

برفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع
ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزا و
الخفض اي خفض التميز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور
غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني
اي القسم الثاني من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر
ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام
فيها ودفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا
القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة
او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم
المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو
زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا
نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتميز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما اشبه
الجملة والتميز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحينئذ لا فرق في التميز بين الجملة وما
ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا
فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثال المذكور
غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التميز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة
امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي وهو متعلق بالمنتصب
عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد
منهما متعلق بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل
اعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التميزات ولا خفاء فيه ابا وابوة ودارا وعلما اورد
هذه الامثلة على نحو ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التميز قد يكون صفة
مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتميز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير

رجلا او يكون فارسًا تميزا عنه اذا ان ينبه على انه يصلح ان يكون تميزا عن نسبته على ان يكون الضمير معلوما معينا والابهام يكون في نسبة الدر اليه الدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فيكنى به الخير اي لله خيره فارسًا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حاذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فهي البصر ثم ان كان اي التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله لما انتصب عنه اطلاقه عليه اي التعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التميز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تميزا برفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تميزا برفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يجوز ان يكون تارة تميزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوه ودارا وعلما فان هذه الاشياء لا يصح وضعها في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها بل هي لمتعلق زيد وهو الاب والدار والعلم اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التميز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه ومحتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التميز وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت بالاب فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا وطاب زيد اباء اذا اردت ابا واجدادا فعلى كل من التقدير اذا قصد وحدة التميز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التميز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته وجمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه.

نحو طابت زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتميز هو الجنس الذي لانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا يدح من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين

والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدان والزيدون نوع اخر من

العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اي التميز صفة مشتقة مثل لله

دره فارسا او ما و لها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة

صفة له اي لما انتصب عنه لا المتعلق لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى

فاذا قيل طابت زيد لدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو اباو

طبقه الواو بمعنى مع والطبقة مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت

اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة

المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس وحال كونه فارسا لكن زيادة

من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل تؤيد التميز لان من تزاد في التميز لا في الحال

وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها

من الصفات ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون

ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا

يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التميز على ما هو عامل فيه من الفعل

الصريح والغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه

او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو

املا الاناء ماء اي تملاه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا

بحث وهو ان ماء في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله

متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقع تميز

قوله اذا كان اسما تاما يتميز اذا كان التميز تميزا عن نسبة اسم تام عن الفعل فانه يتقدم على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام ...
ان عامله لا يتقدم التميز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق عصام

قوله لان من تزاد في التميز لا في الحال في نسخة الاولى مطلقا

الابهام

عصام

الابهام فيه لاجرم تميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل معنى وكذلك

بعينه مثل قوله ربح زيد تجارة فان التجارة تميز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد هو

التجارة فالفاعل في ضمنك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها

مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن النسبة ما فاعل

في المعنى او مفعول من ان التميز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا اطراد لتلك

القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى

اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر

وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر أتهجر سلمى

بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه

يكون نفسا ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى يكون نفسا تميزا عن

نسبة تطيب اليها مقدما عليه اما على تقدير تذكير الضمير يضمر كاد للحبيب ونفسا تميز

عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت

على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار

النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك

المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما

كان معلوما منه هذا الوجه لغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه فقسمه الى

قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه

الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز

به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن حكم شيء متعلق بجزئياته نحو ما جاءني احد

الا زيدا او اجزاءه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا

نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد

بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد

جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد و
احترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فان المستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء
منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد
او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا سواء كان متصلا او منقطعا وبهذا الوجه صح تقسيمه كما
عرفت ثانيا فلا ينتقض لدخول تعريفيه في تعريفه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او
غير مخرج فظهر انه لم يعرف مطلقا منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا
غير الصفة احترز به عما بعد غير وسوى وغيرهما وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا
في المستثنى لانه لا بد فيه من الاخراج في كلام موجب اي ليس فيه نفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم
الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب فانه ليس بواجب النصب على ما سيجيء ولا
حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا
فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في
كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا او خلا
الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب
والعامل في النصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل
بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما او قدم
بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا
كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم
وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات
وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية
فالمنقطع عندهم منصوب اذ لا يصح فيه البدل لانه بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة
والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد جوزوا المنقطع

الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جائني القوم الا حمارا فههنا يجوز فيه البدل

وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى

لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم

فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا

يعدو عدوا اذا جاوز مثل ما جائني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جائني القوم

خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز

او يحذف من ويوصل الفعل اليه فيتعدى بنفسه التزموا هذا التضمين او الحذف ايضا في باب الاستثناء

ليكون ما بعدهما منصوبا كما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب فاعلهما ضمير راجع الى

مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاء

القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية

ولم يظهر معهما قد لكونهما اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب

انما هو في اكثر الاستعمال لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا

جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما عدا وما خلا

اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وبعد ما عدا لان ما فيهما مصدرية

مختصة بالافعال نحو جائني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا وتقديره خلو زيد وعدو

عمرو والنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم

او تجاوزه مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خاليا

بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز

الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم يقل

في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جائني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو

سيجيء اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما واجبا لانهما من الافعال الناقصة

الناصبة ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور

اوالى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما فى التركيب فى محل النصب على الحالية واعلم انه لا استعمال

هذه الافعال الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها افعال قائمة مقام الا

وهى لا يتصرف فيها ويجوز فيه اى فى المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن

المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا فى محل يكون مما خرج

غير الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما فى كلام غير موجب

احترازا عما اذا وقع فى كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا

عما اذا لم يكن المستثنى منه مذكورا فانه يعرب على حسب العوامل وفى بعض النسخ ذكر

المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اى فى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى

منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق

فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء

ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا

زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما

اختار البدل فى هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة

وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل

اى بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك

المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد

بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى واقع فى غير الكلام الموجب واشترط

ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربنى الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف

ضربنى الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون

الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا

التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى

قطعا مثل قرات الا يوم كذا اى وقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا الظهور انه يريد المتكلم جميع ايام

الا زيدا وثانيهما الا ان يكون رد الكلام متضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيد الخ جواب قام القوم الا زيد فانه فى

الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر ومثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على
تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى
وايضا لا يصح مثل قرأت اليوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز
هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يتخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين
اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة
مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في
الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك
جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما
يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما
يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد
ليس الا بانه هو قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول
وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين
كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد
فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك
في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في
الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان
نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا
يستقيم قال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا
تناقض وليستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت
امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة
الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع الموا
على القصور النفي وتقصد الاثبات . لا يتوقف حمله فهو ليس عنه عفو

الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستفهام كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد

المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على

ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اى لفظ المستثنى منه فعلى الموضع

اى يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما

جائني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه

ومثل لا احد فيها الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد

شيئا الا شئ لا يعبأ به اى لا يعتد به فشئ مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه

وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة الشئ المستثنى وقيل

انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم

من ان يوجد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان

ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد الا في

النفي وبعد الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتأكيد النفي ولا نفي بعد

الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جائني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جائني من

زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخريين لانه لو ابدل المستثنى

على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها

بكثرة لا نفي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة وحكما ليعمل فيه هذا العمل

وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شئ لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما

كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذ

بدخولهما على المبدل منه اعتبر سرايته حكمه الى البدل فانه في قوة البدل فيجب ان يكونا عاملين في المستثنى

المحمول على البدل بعده اى بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما

اى ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ

حمل على المحل فغيره مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء او شئ مرفوع على انه

الاسم لا جاز كونه اب ولا ابن عصام

محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب هو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد هو رفعه بالابتداء فلم اعتبرتم حمله على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عاملة للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي من هنا اي لان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس وتمام وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان تمام فيه انما هو للنفي وقد انتقض بالا والمستثنى مخفوض بعد غير وسوى بكسر السين وضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه لها في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم حاشا زيدا اي براه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو ح يعرب باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق وكانه لما انجر المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعدما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء لانه لابد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد . ثم متعدد

اي من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون شئ فلا يدخل فيه ما جائني

رجلان الا زيد منكورا اي منكرا لا معرفا باللام حيث يراد به العهد والاستغراق فيعلم انتفائه

قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر

المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جائني رجل او رجال

واما بعض منه معلوم القدر نحو له على عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير

محصور لانه لو كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء

نحو كل رجل الا زيدا جائني وله على عشرة الا درهما وانما يصح عند وجود هذه الشرائط

حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر

هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء

في المحصور نحو جائني مائة رجل الا زيد وقد يتعذر في غير المحصور نحو جائني رجال الا واحدا او الا

رجلا او الا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو

لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيهما على عدد محصور الا الله اي غير الله

لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا ههنا صفة لا تيانها تابعة لجمع منكور غير محصور وهي

الآلهة وتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الآلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء

وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه لصار المعنى لو كان فيهما

آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله

وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما

اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة

غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير

غيرها اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع

الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما جائني احد الا زيد ان يكون الا بمعنى

غير زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين متمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان

صفة لكل اذ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد وسواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فانهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا خرج عن الظرفية ايضا نصب واستنكر الرفع فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب استعماله على الظرفية نحو قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب **خبر كان واخواتها** وستعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد بكونه المسند بعد دخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لانتفائها فيه بل لا بد من قرينة دافعة للبس كذا [illegible] انتهى [illegible]

فى اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد تبين

بحث نافلة اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال

الا كان وانما اختصت بجواز الحذف لكثرة استعمالها فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان

خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز فى مثلها اى فى مثل هذه الصورة وهى ان يجئ بعد ان اسم

ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثانى وهو اقويها نحو ان خيرا فخير اى ان

كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه

خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا

اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف

وكثرته ويجب الحذف اى حذف عامله يعنى كان فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان

كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان

اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضا

منها وادغمت النون فى الميم وابقى الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على

تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل

بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر اسم ان

واخواتها وستعرفها فى قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اى دخول

ان او احد اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع

انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه فى ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التى لنفى

صفة الجنس وحكمه انما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا

من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه قسم ما عدده فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها

ما على من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل

وعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه ومحلا

كالمفرد المبنى على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها

جرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت هذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه
لما اراد حد المنصوب منها ورد عليه قوله يليها اى يلى المسند اليه لفظة لا اى يقع بعدها بلا فصل
نكرة مضافا او شبها به اى بالمضاف في تعلقه بشئ هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من
الضمير المجرور في اليه والاولى منه ومن الضمير المجرور في دخولها وما بقى من الضمير المرفوع في يليها
مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت
في المرفوع تحقيقه قوله منها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله
لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اى المسند اليه بعد دخولها غير واقع
على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او شبها به
اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به ليترتب عليه قوله فهو مبنى على ما ينصب به فانه لو كان مفردا
معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول
لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو
لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم
نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى
والمجموع وانما بنى لتضمنه معنى من لان معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول
هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على
حركة او حرف يستحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة
ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها مايلا الى ما يستحقه في الاصل اعنى الاعراب فان كان اى
المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اى بين ذلك المسند
اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا
او مشبها به اولا وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو
ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار
غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الستة الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر

لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التأثير مع الفصل والتكرير اي وجب
تكرير اسمها لكن فيه لا بعينه اما في المعرفة فليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد
واما في النكرة فليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امرأة
وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه
القضية هذا جواب سؤال مقدر على قوله ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة
لان ابا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه متأول
بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف
بالاضافة الى المعرفة او بتأويل ابي حسن بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره بهذه الصفة وكانه قيل
ولا فيصل لها ويقوي هذا التأويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير
وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل
منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه تزيد عليها
فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف
على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا
بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء
عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح
الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي
والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على اللفظ لمشابهة حركته حركة الاعراب
ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول
ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع
الثاني فلان لا الثانية زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف
مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة
والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قوله ابغير الله حول وقوة فجاء

بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان يكون لا
بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله
على ان يكون لا لنفي الجنس وضعفه بعضهم بضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء لا
عملا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل فيهما
دخل فيها الثواني الاسمين بعدها في الاعراب وهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على
جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله ولا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا
وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما
لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها
اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة
على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض
نحو الا نزول عندك ولم يذكر سيبويه حالا في العرض لما الرد قبل المنفرد بل ذكره السيرافي او تبعه
الجزولي في المتن ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف
الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما
التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل
لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض براسه فكانه قال الا ترونني
رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة
الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني
الا النعت بمعنى المعرب احتراز عن مثل لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني
وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريفا كريما في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل
مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه ظريف فيه حال بعد حال او صفة مفردا احتراز
عن الفصل نحو لا غلام فيها ظريف وظريفا وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حال على تاويل
المنعوت لكان الاتحاد بينهما والاتصال توجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة فالمبني في قوله ونعت

المبنى اشارة الى ما بنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبنى وبنى على الفتح ثم جئ بنعت لا يجوز بنائه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبنى الاول مفردا يليه فان باردا فى هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل فى التوابع تبعيتها لمتبوعاتها فى الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اى وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اى فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب قد مرت امثلته فى بيان فوايد القيود و العطف على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررة فى المعطوف فحكمه ما علم فى قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى و يجعل منصوبا او بان يحمل على المحل و يجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل فى حكم المتصل لمظنة الفصل بلاء المؤكدة اذ المعطوف على المنفى يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن فى قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وساير التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسى و مثل لا اباله ولا غلامى له اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف فى نحو اب و حذف النون من نحو غلامين جائز يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبرا لها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامى له بزيادة الالف فى مثل اب واسقاط النون فى مثل غلامين كما فى حال الاضافة لتشبيهه اى اسم لا فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء الاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك

التشبيه بما هو لمشاركته اى لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف

اليه له اى للمضاف فى اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو

الاختصاص ومن ثمه اى من اجل ان مثل لا اباله ولا غلامى له جاز تشبيهها له اى لمثل هذين التركيبين

حيث لا اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى لمشاركة مثل هذين

التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة

وهو الاختصاص لا بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى

اتم من ما يفهم من غيره ومن ثمه اى لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه

المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اى فى الدار لعدم الاختصاص

فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير

ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب

يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته فى اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف

حقيقة لفساد المعنى لان المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب

او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى

يفسد من وجهين على تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير اضافته

لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير الخبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان

اما ثانيا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم

او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا

الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فذهب سيبويه

والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام

اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المضاف بنفساه لما عرفت ويحذف

اسم لا لاجله كثيرا فى مثل لا عليك اى لا باس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا

يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما واسم لا محذوف

اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلنا ها حرفا فالاسم محذوف

اى لا احد كزيد خبرها ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو

المسند بعد دخولها اى دخول ما ولا وهى اى خبريتها بلا لهما وكذا اسمية اسمهما

لها لغة اهل الحجاز وخص المخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما

وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو

تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما

مبتدا وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجازى هى التى جاء عليها التنزيل

قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم فيلا

انما خص ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا فى استعمالهم وهى زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة

عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم

زيد بطل العمل اى عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان

ما عامل ضعيف عمل بشبه ليس فلما انفصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي

بالا فلان عملها بمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع

ضعفها فى العمل واذا عطف عليه اى على خبر ما بموجب بكسر الجيم اى بما طف يفيد الايجاب

بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى فالحكم

المعطوف الرفع لا غير لكونه بمنزلة الا فى نقض النفي المجرور فهو ما اشتمل اى اسم

اشتمل بعض الحروف الاواخر التى هى محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات

والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا الا على اقسام الاسم على علم المضاف اليه علامة المضاف اليه من

حيث هو مضاف اليه يعنى الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قال

من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة كونه مضافا اليه بل بحيثية كونه مضافا اليه

والمضاف اليه ان كان مختصا بما اعرب به لكن المشتمل على علامة عند ما هو شبيه

به يدخل فى تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة

اللفظية ان لم تكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور
بينهم وقد ذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف
جر اما لفظا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين
صدقهم فانها في حكم المصادر ونسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت
بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت
بزيد او مقدرا لكون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام
زيد خاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف
المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لما يجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرط ان
يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي مجردا
عن تنوينه وما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين
او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من
الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها
بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يسوقوا الا في تقدير
حرف الجر ان الاضافة اللفظية غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر
من كلام المص في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية
انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في
شرحه لم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها
مثل ضارب زيد بتقدير لام تقوية العمل اي ضارب لزيد لكن اضافتها الى فاعلها مثل
الحسن الوجه بتقدير من البيانية فذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز
فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما لانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال
من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية
لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا هذا التخصيص كان واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيد

الاضافة

الاضافة فليست فائدة الاضافة اللفظية الا التخفيف فى اللفظ وهى اى الاضافة بتقدير حرف

الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية

اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم افادتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون

المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اى فاعلها

او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير مضافة

الى معمولها بل الى غيره كصانع مصر وكريم البلد احترز به عن نحو ضارب زيد وحسن

الوجه وهى اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى فى المضاف اليه

عدا جنس المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف ولا ظرفا له نحو غلام زيد

فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى

غلام لزيد واما بمعنى من فى جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان

يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه

واما بمعنى فى فى ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف

او لا ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى فى والا فهى بمعنى اللام واما مساو له كليث واسد

او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه

وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا

للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهى ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة

فضة الى خاتم بمعنى اللام كما تقول فضة خاتمك خير من فضة خاتمى واعلم انه لا يلزم فيما

هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام

فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا

يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة

مثل كل رجل وكل واحد هو اى كون الاضافة بمعنى فى قليل فى استعمالهم وردها اكثر النحاة

الى الاضافة بمعنى اللام كان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فلينسب

كون المضاف لان حقيقة الاضافة انتساب الشئ الى الشئ بواسطة حرف الجر تقديرا

وان كان المضاف اليه من جنس المضاف يكون المضاف بعد الاضافة

بان يصح احدهما كلما يصح استعمال الآخر

بالاعم والاخص والتباين الا اذا احملت

يلزمها فيلزم تكلفات كثيرة عصام الدين

الا بعد التاويل بالجزئيات والافراد

ان كل الاحاطة والجزئية والفرد

فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين

المبين والمبين قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى

اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى

بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام

لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال

للاضافة بمعنى في اى ضرب واقع في اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف

المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة

على معلومية المضاف الا ان نسبته امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب فهو دليل

فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى

واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا

لا يضر ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين

كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه ليس يجري هذا الحكم

في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما

في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة

غير السكون وكذا اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة

فقيل الرجاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء لفلاني وتفيد الاضافة

المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص

تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل و

غلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة وقلت الشركاء فيه وشرطها اى

شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا اللام

حذف اللام وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان

لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجرده وخلوه من

التعريف

التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن
التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص
مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة
حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في
نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك
قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل
باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت علاما
لم ينو فيها الاشارة الى معلوم منها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل
تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من اعداد
المعرف باللام المضاف الى المعدود ونحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا
واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء
من ترك اللام قال ذو الرمة وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار
البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله عليه السلام بالالف الدينار فعلى البدل دون
الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة
نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو
مصارع المصر وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه
من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا
ولا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض
المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل
حواج بيت الله وبحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد ضاربوا زيد واما في لفظ المضاف
اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام فان اصله القائم غلامه خلاف

الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط

واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في

المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة و

من ثمة اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعر

والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها

صفة للنكرة من جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد

حسن الوجه ولو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني

لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب

افادة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب

الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل

في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام

لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو

زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب

انما يسقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف

ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم

هذا الفرع لكنه أخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد مالا

توهما ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب

الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر

اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء يخالف الظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى

من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار

المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكان لا يمتنع ذلك حيث

اتى به بعض البلغاء الا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف الواهب المائة

الهجان وعبدها يعنى هذا القول ضعيف لا يقوى فى الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت

من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة فى الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة

على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف فى الاستدلال به اذ لا نص فيه على

الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه ولانه قد يتحمل فى المعطوف

ما لا يتحمل فى المعطوف عليه كما فى رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز

رب سخلتها بانه حال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة

الهجان وعبدها عوذا تزجى خلفها اطفالها اى ممدوحه الواهب المائة الهجان

اى البيض من النوق ويستوى فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها

او من قبيل التثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اى راعيها تشبيها

له بالعبد لقيامه بحفظها او عبدها حقيقة باضافة لادنى ملابسة عوذا

بالذال المعجمة جمع عائذ اى حديثات النتاج حال من المائة تزجى بالزاء المعجمة والجيم على

صيغة المعلوم المذكر اى تسوق وفاعله ضمير العبد اطفالها منصوب على المفعولية

او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف

الا بعد معرفة حركة حرف الروى من القصيدة واما الانه قاسه على الضارب الرجل و

الضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعنى كان القياس عدم

جوازه لانتفاء التخفيف بزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار فى الحسن

الوجه هو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه

بالمفعولية ووجه الحمل اشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفا باللام

وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع

الفارق والضاربك يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت.

وكذا شبهه وهو الضاربى والضاربه وغيرهما فيمن قال اى فى قول من قال يعنى سيبويه واتباعه

انه اى الضاب فى الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على

المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه الى
حمل حملا اي المفعولية على ضاربك فانه بناء على المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه
انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردا عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرا
متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك في ان لم يحصل
التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك جوزوا
حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى
مضمر متصل محذوف التنوين قبل الاضافة لا للاضافة ولم يجوزوا الضارب زيد عليه لانهما
ليسا من باب واحد لا دليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا لانه
انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا
بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب
زيد لم يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة واعلم انه لم يجوز
لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف
التنوين وصار ضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف حينئذ ثم حمل الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار
حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا
من باب واحد علم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله والضاربك
الرجل والضاربك حملا على نظيريهما على الاجوبة عن سند لا لان الفراء على جواز
الضارب زيد عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحد
منهما اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه
صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم
عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه

وح

ويندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل
من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاشكال بهما
ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من
معنى التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه
لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف
الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل
واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة
الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب
بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل
معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع
صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا نسيا منسيا والجامع قائم مقامه منطوبا عليه
فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد
وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى بقلة الحمقاء
بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل
لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف
مكان هو جانبه اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف
اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل
فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد
قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف
واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم قد حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة

جر يحتى بها رکا نه اسم غير صفة قلما تقصد والتخصيص لکونه صالحا الان يکون قطيفة وغيرهما مثل خاتم فی کونه صالحا الان يکون فضة وغيرها اضافوه الی جنسه الذی يخصص به کما اضافوا خاتما الی فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلی هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل ای مشابه للمضاف اليه فی العموم والخصوص الی ذلك المضاف اليه سواء کانا مترادفين کليث واسد فی الاعيان والجثث وحبس ومنع فی المعانی والاحداث وغير مترادفين بل متساويين فی الصدق کالانسان والناطق لعدم الفائدة فی ذکر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيد رايت ليثا بدون ذکر الاسد اضافته الليث اليه فيکون ذکر الاسد اضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الی الخاص فی مثل کل الدراهم وعين الشیء فانه ای المضاف فيهما يختص ای يصير خاصا بسبب اضافته الی المضاف اليه ولا يبقی علی عمومه سواء افادت الاضافة التعريف والتخصيص واعينه لعين عن الشیء اذا کان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا کان للجنس ففيها خفاء ويرد علی قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فی العموم والخصوص قولهم سعيد کرز فان سعيدا وکرزا اسمان لمسمی واحد کليث واسد مع انه اضيف احدهما الی الاخر فاجيب بانه متاول يجعل احدهما علی المدلول والاخر علی اللفظ فکانك قلت جائنی مسمی کرز فقلت جائنی مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا کرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو فی عرف النحاة ما ليس فی اخره حرف علة او الملحق به وهو ما فی اخره واو او ياء ما قبلهما ساکن وانما کان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السکون مثلها لا يثقل عليها الحرکة لمعارضة خفة السکون ثقل الحرکة ولان حرف العلة بعد السکون مثلها بعد السکوت فی الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحرکة بعد السکوت يعنی فی الابتداء کذا بعد السکون الی ياء المتکلم کسر اخره للتناسب مثل ثوبی وداری فی الصحيح وظبيی ودلوی فی الملحق به

والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح ان الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف لكونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كيلا يلتبس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلميّ وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها الا انها لما انقلبت ياء ساكنة توجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحة كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم يتحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي لم يبحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي في الحال في اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف وجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المص في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابيّ جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابيّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفدّيننا بالابينا اي لما سمعن

وعلى اصماتنا بكين وقلوكنا اباؤنا فداكم وتقول لى امراة قائلة لامتناع اضافة الحم
الى المذكر حمي وهني بالادراج وعند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي و
ابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما ان المشهور مما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه
بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في هذه حال الاضافة الى ياء المتكلم
في بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعمالاته وفي بعضها ابقاء
للميم المعوض عن الواو وعند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن
الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي
من الضم والكسر وجاء حم ايضا مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك و
مررت بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمءك ورايت حمءا وحمءك
ومررت بحمء وحمءك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا و
حموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت
حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جواز مثل هذه الاسماء الاربعة
مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجيء هذه الوجوه في كل من حالتي الافراد
او الاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت
هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى
مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف
اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل
لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء
حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص
باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس
ليس الا باضافته اليها

التوابع

وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسم
يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي

هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان زيدا ضرب ضرب لعدم كونها من افراد

المحدود وكل ثان اي متاخر متى لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية عند تحليل

فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا اشتملت بان اي سابقها اي بجنس اعراب سابقه بحيث

يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشيا كلاهما من جهة واحدة وحدة شخصية مثل جا

زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة الثانية واعرابه من جنس اعراب

وهو الرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجي

المنسوب الى زيد منسوب الى العالم فيخرج خبر المبتدا وخبر كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله

باعراب سابقه يخرج الخبر لانه ليس باعراب سابقه وقوله من جهة واحدة

يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل

اللفظية لكن الاخرة لكن من حيث انه يقتضي مسند اليه والخبر من حيث انه يقتضي مسندا

من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي شيئا مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه

انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي اخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه

فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق

السابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء

الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف

انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالحمل بالحقيقة التابع وذكر لفظة كل

افراد المحدود فيكون مانعا والظاهر من خصائص المحدود فيها العكس فذكرها ليكون جامعا

حتى جامعا مانعا يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه لتنبيه تابع جنس شامل للتوابع كلها

قوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه

مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احترازا عن سائر التوابع فانه لا

يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه

ودلالة التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان
دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو
جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد غلامه وجاءني زيد نفسه
لا يحد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة
والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت
غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون
لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم
من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة ولما كان غالب موارد الصفة المشتقات توهم
كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق
ولما لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت
مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه او وضع غير المشتق لغرض المعنى
اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل
تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان الذات منسوبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل
على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع
على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح
جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في
مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل
على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات
مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات
المبهمة فلذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى
لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي

بزيد المشار اليه بهذا فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات فوقع صفة له
وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية اي التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى متبوع
كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع
صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق
لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه
قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة
له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال الموصوف قائمة به نحو مررت
برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون
الرجل حسن الغلام معنى ... باعتبارها فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي
الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا و
التعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي
فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور وفعيل بمعنى مفعول
كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة يجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت
بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير
ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل المشبه به يعني ينظر الى فاعله
فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا
بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا
غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل
يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد
غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته
وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر وتعمر داره وقائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم

في الدار وجاريته قائمة قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف
ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل
اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث
وتاء التأنيث في الواحد المؤنث لذلك قلت مررت برجل ضارب برجلين ضاربين برجال
ضاربين بامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين بنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب
ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم
قلنا المقصود الاصلي في هذا الحكم بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها
ولما كان الوصف الاول بتبعيته في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في
الخمسة البواقي عن هذه التبعية كما عرفت اكتفي فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف
الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير
مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين
حاله عند عدم التبعية ومن ثمة اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل
حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل
مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة
يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف و
يجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان هو جمعا ايضا كقاعدون لانك
اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر
فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان
يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية ويجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا
مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها
فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب على ان الوصف للتوضيح والوصف المادح
والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية

وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع

في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشيخ الرضي وقال لم يذكر المضمر لانه لا يوصف

بالضمير لانه بين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا

بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من

الصفة في التعريف ومساويا لها الا انه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها

والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة

ثم المعرف باللام والموصول لان بينهما مساواة ومن ثمة اى ومن اجل ان الموصوف اخص او

مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى ذى اللام الاخر والموصوف فانه ايضا مماثل لذى اللام

لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل والرجل الذي كان

عندنا امس او بالمضاف الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل

صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو

لتعريف المضاف اليه وانما نص عليه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره لجعل سائر المعارف فانها

اخص من ذى اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص منه وهو على البدل عند صاحب هذا الكتاب

وانما التزم وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان

القياس يقتضي جواز وصفه بكل اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في

الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فانه اذا رأيت فعرفه لا يتصور مثله للابهام ولا

يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعاذة من المستغيث والسؤال من المحتاج

الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت

بهذا الذي كرم اى الكريم ومن ثمة اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام

لبيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص

بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل

العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة

الواقع

الواقعة في الكلام قوله بالنسبة متعلق بالمقصود منه وهو من المقصود مع متبوعه اي كما
يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو
فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليهما بنسبة واحدة في الكلام وكما ان نسبة المجيء
اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة بالنسبة فقوله
مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها
وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه مثل يخرج بقوله مع
متبوعه المعطوف ببل ولا بل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين
من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة
ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع
على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
الستة مقصودان بالنسبة بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جعلنا منها اورد شيئا
لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف
وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات
مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر
والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه اخريهما
كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها
الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف بين شيئين
لا يستلزم ان يكون عطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه
لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست
معطوفا فلم يتوقف مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة
لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل بانه استثناء لا

ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة
لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه
قال في امالي الكافية ان العاطف في مثل جاءني زيد العاقل والعالم تابع يتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما هو
كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما
من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف
وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسط بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ما يدل عليه
في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها
ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا
المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل ولا ثم
عطف عليه ذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل
لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه
بلا تاكيد كان كالو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد او لا بمنفصل لانه بذلك
يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز
افراده مما اتصل به بتاكيده يحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف
على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا
المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت
وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن
كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب
هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز
تركه اي ترك التاكيد لانه بطول الكلام بوجود الفصل المنفصل يحسن الاختصار بترك
التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا

قوله المنفصل ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو ضربت انت وضربت انا يضرب

لضرورة العطف لو لا التاكيد بالمنفصل ...

قوله فيجوز تركه ... جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو حضر القاضي المراة ...

ولا ابا ولا نا فان المعطوف هو ابا و نا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما كان
يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون
ربك لا يؤكد الا ان تقدما و ثبات هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل
هو الاولى و يجوزون العطف بلا تاكيد لا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه
بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال المضمر
المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز
انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض
حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما
عمل في المرفوع المتصل وفي شبهه المرفوع لم مثله ولا يكتفى بالفصل لان الفصل
كان في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصاص حيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا
يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك و بزيد والمال
بيني و بين زيد المعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى
بدليل قولهم بيني و بينك و بين زيد لا يتصل الا الى المتعدد و قيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد
نحو كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب
البصريين و يجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستندا بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو القوم جاءوني
كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك بشرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز بلا شرط
تاكيد المضمر المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت منك جمالك من غير
اعادة الجار ولم يجز العطف على الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة
الجار قلنا التاكيد يعني المؤكد والبدل في الاغلب اكل المتبوع او بعضه او متعلقه و
الغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما
وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف

العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة

بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور لان المتصل يخرج المتصل

المرفوع عن صرافة الانفصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة

المجرور بانضمام الجار اليه كان المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه

فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها

منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال

العارضة له من حيث نفسه كالاعراب او البناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية

والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه انما قلنا بشرط ان لا يكون ما

يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث

معطوف على الرجل ليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن

اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة

وسخلتها بتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على

نكارة الضمير كرب رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف

في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف

مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر

الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا

معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد في كونه زيدا

مفردا معرفة وعبد الله مضافا ومن ثم اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف

عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في مثل تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو ولا

الرفع في ذاهب لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن

زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع

على ان يكون خبرا مقدما للمبتدا وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة

لا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب
زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك
الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء
في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية
لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها
تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد
الذباب يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب
ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد به يطير الذباب اذا عطف اي اذا وقع
العطف بناء على وجود عاملين بان عطف شيئان على معمولهما بعاطف واحد قال
بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة
الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي
عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو
ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين
اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب
ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ
العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا
بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان
بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب حقيقته لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم
مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب
الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها ثم
عدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم

المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب بمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع

لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف

بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه

على اعرابه نحو قوله تعالى يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة

كما جاء في بعض القراات اي عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه

عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او

منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع

لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك

الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب ضرب زيد او ضرب ضرب زيد زيد او لدفع ظن السامع

به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك قتل قتيل فيتوهم السامع ان يريد بالقتل

الضرب الشديد فيصح ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي

او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته

كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيصح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد

زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه وتكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه وعينه او في

الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول

المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب

الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كل و

اجمع واخواته وكليهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد

واذا عرفت هذا فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر

يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها

للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع

واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه بحقيقته لكن لا في النسبة

والشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التأكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله بتكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي صفة تكرير اللفظ الاول اي مكرر اللفظ الاول معاده حقيقة نحو جاءني زيد زيد وحكما نحو ضربت انت وضربنا نحن فان ذلك في حكم تكرير اللفظ الاول وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التكرير [illegible] التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي [illegible] في الالفاظ كلها اسما او فعلا او حرفا او جملة او مركبات تقييدية او غير ذلك [illegible] الضمير في التأكيد اللفظي الاصطلاحي [illegible] تخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود منه هذا التعميم عند اختصاصه بالفاظ محصورة كالتأكيد المعنوي والتأكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة [illegible] وهي نفسه وعينه [illegible] وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع [illegible] الالفاظ [illegible] لا معنى لها [illegible] الافراد [illegible] مشتق من حول اكتع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه [illegible] استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناه التأكيدي بالتأمل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد المثنى والمجموع والمذكر والمؤنث مختلفا صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه للمذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحد انفسهما باتحاد صيغة الجمع تثنية للمذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث غير العاقل من المذكر والثاني كلا وكلتا [illegible] النفس والعين [illegible] سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد المثنى المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو [illegible] العالم

وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وبخلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع

وابصع بالمهملة والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتأويل

الجماعة واجمعون في الجمع المذكر وجمع جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء

ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها

كانا وجمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه لا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي

ما له افراد مجتمعة لم تصر اجزاءه لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء

بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة

مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده

بكل ليفيد الشمول بخلاف جاءني زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء

واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما

اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك تاكيد التاء الضمير بعد

تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو

زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني

نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري

بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين

بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك لعدم اللبس ومررت بك نفسك لعدم اللبس

وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك

قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا

تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم الالتباس للتاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين ملابس

العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع

اتباع بفتح الهمزة على ما هو للاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة

لكونه دالا بمعناها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم بمعنى اكتع واخواته عليه اي على اجمع لو اجتمعت

معه وذكرها

معه وذكرها اي ذكر الكتع مع اخويه وتراي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها
على معنى الجمعية واللزوم ذكرما من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب
الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي
لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة
وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءني زيد
اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت
التاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به
بقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع
ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه
قصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل
الذي بعد الاستثناء ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبته ما نسب اليه من عدم
القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام
الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى
التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى متبوعه
فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة
ما نسب الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل على
اربعة انواع بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه
فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل هو مسبب عن اشتمال
احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو
يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الآخرين
من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني
شيئين اذا الا ان يتحد مفهوما فيكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك

وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق
جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل وما
قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف
البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم
ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين
في جوابه انه ظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل اراد وانه ليس مقصودا
اصليا والحاصل ان مثل قولك جائني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت
بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت
بالاول توطئة له ومبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا
تبعيا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض
جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه و
بين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس
اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته
لا باعتبار ذاته وبتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا
وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب
الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما
اي بكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه وجزءه فيدخل فيه ما
اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابدا له منه بناء على هذه الملابسة نحو
نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة
في المثال فيمكن ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه
المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم
يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدمه وقوعه في كلام العرب فان هذه

الامثلة

الامثلة مصنوعة والرابع اى بدل الغلط ان تقصد اى يكون بان تقصد بنت اليه اى الى البدل من غير قصد ما ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اى بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة عن معرفة فالنعت اى نعت بدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فان وصفه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص لا الرمز لظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان مدلول الثاني منهما غير مدلول الاول فيهما مفقود اذ ليس مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار **عطف البيان** تابع شامل جميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة توضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد لا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان لم روي قصة انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء فجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق وصدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع

فانا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا

اى من جهة الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكرى بشر فان قوله بشر ان

جعل عطف البيان للبكرى جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل

فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد واخر

البيت عليه الطير ترقبه وقوعا عليه الطير ثاني مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير

والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال

من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى متوقعة لزهوق روحه

لاذهاب روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوى بينهما

فقد تبين بما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما كان عطف بيان

لمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن

ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا

كان بدلا فيندرج فيه صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين

مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام

زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني اى القسم الثاني المبني اى الاسم المبني

هذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم

يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اى اسم ناسب

مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف

المعرب وهو هذه المناسبة لقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى

المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه

الحرف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع

موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما يشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع

موقع كاف الخطاب المشابه للحرف نحو دعوتك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ

بني مرء بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا لتقديم ما هو مهم ومرجح ذكر لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات آخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس لان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضم رفعا والفتح نصبا والكسرة جرا او على غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل باختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امراة ومن زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحثه الاصوات بما يعبر به لا باسماء الاصوات وبعض الظروف انما قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب اذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لم اختيرت دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيله

اطلاق في الالقاب كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضي وعند المتقدمين اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز

المراد المتكلم يتكلم به او مخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به
ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب
مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة
للغائب لانه لم يتقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالمتقدم اللفظي ان
يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل
ضرب غلامه زيد وبالمتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث
اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى
او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه فانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا
فكانه تقدم ذكره معنى واما المتقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما
يجوز فيه ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهما ليتمكن ما يعقبها في النفس
تفسيرها فيتمكن فيها ذلك فلما لم يذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم الغائب الحاضر
المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا وربه رجلا
وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج
الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو
ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى العامل الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار
الاعراب ثلاثة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لكونه قائما مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها
فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من
الاتصال [illegible] هو الاصل والثالث اي ضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال
[illegible] المانع [illegible] النوع المرفوع المتصل
والمنفصل المنصوب المتصل المنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل

ضربتُ على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضُرِبْتُ على صيغة المتكلم الواحد
المجهول الماضي المتهيئين وهما لِضَرَبْنَ على صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما
الضُرِبْنَ على صيغة جمع الغائبة الماضي المجهول وانما بدئ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف
المعارف واخر ضمير الغائب لانه ادون الكل وصورة التصريف هكذا ضربتُ ضربنا
ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتنّ ضرب ضربا ضربوا ضربتْ ضربتا ضربن وعلى
هذا قياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هنّ انا نحن انتَ انتما انتم
انتِ انتما انتنّ هو هما هم هي هما هنّ والضمير في انتَ الى انتنّ هو ان اجماعا والحروف
الاواخر لواحق دالة على احوال من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو
ضربني الى ضربهنّ ضربني ضربنا ضربكَ ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكنّ ضربه
ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهنّ والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني
اننا انكَ انكما انكنّ الى انهنّ والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياكَ
اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكنّ اياه الى اياهنّ وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير
هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع و
التذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف
غلامي غلامنا غلامكَ الى غلامهنّ ولي لنا لكَ الى لهنّ وكان القياس ان يكون ضماير
كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين بدلا عن ستة معان
كضربتُ وضربنا فضمير ضربتُ مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين
الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث ووضعوا للخطاب
خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا
الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما
والتاء حرف تانيث بقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى يعني ان للتكلم له

لفظين للمواطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة الثمانية عشر بعضها

فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتي عشرة كلمة الثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لستين معنى وبقي الثلث الاخر وعلى الاوضاع سباب لانه طول الكلام

بذكرها فمرفوع المتصل خاصة بعد لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة

والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير التي وضعها للاختصار استتار الفاعل

فاكتفوا بلفظ الفعل كما يكتفى في اخر الكلمة المشتهرة ويكون فيما بقي دليل على المحذوف

في الماضي للمرفوع لكن بعد الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب

الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنثة الغايبة اذا

لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع ولا

يجتمع مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء

كان مثنى او مجموعا او مفردا وفي الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب والواحد

المذكر نحو تضرب واضرب والواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو

زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم الفاعل او المفعول او الصفة

المشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم

يكن مسندا الى الظاهر نحو انا ضارب والزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان

ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست

الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر

والضماير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير

وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو

كانت ضماير لا يتغير لا ترى ان الياء في تضربين والنون في يضربن والواو في يضربون

والالف في تضربان لا يتغير فيها اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليستا

بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا لاجل تعذر

المتصل

المتصل اي لا حال تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا
يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه
اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل
الواقع لغرض كلا يحصل الا بابراز الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف
اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به او بكون العامل
عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له
مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو
انني انا او بكونه اي بكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت
على غير من هي له اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لوقع
الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه
التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير
المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم
ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة له واذا وقع الالتباس في بعض
الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال لمن هي له لا
ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اختصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت
مثال التقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا
واياك والشر مثال الحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل
معنويا وما انت الا قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي
اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث
خبر له وهي صفة لهند حيث تم الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا
والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد لكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل عن
الزيدين ضاربوهم نحو ورد عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما

قال والمختار في المثبت صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى

فاذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء
من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الضمير والفعل الثاني فيما يجب اتصاله فان
كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين
اعرف من الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في
الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين
الذي هو اعرف على الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك
فيلزم انفصاله ليعلم المتكلم في تأخير الاعرف لا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده
على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيهوك فلك
الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو
اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا ونحو ضربك
فان اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية
وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بالمتصل ولك الفصل نحو ضربني اياك الاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما
اعرف ويكون اعرف لكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل
لا غير اما على تقدير الاول لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما
هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص
على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما
اعرف لكونهما ضميرين غائبين واعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو
ضمير المخاطب لكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا
كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر

المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال فخبر شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها و جاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه اما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ الحقه الياء لتقي اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي للاعراب نحو تضربني لتقي اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة في المضارع ومع لدن وان واخواتها

يعني

يعني ان وكان ولكن وليت لعل مخير فيه الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات

البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو

حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج حملا على اخواتها كما في ليت ويختار الحوق

نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في دخولها والحمل على اخواتها خلاف

الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي

هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار

فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل

مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع

ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية

وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك

المتوسط لينفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم

اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب في كون المبتدا ضميرا وغير ذلك

بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان

الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد

هو افضل من عمرو واقتصر على مثال الافعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر

قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند

الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى فيه للاعراب ولا

عامل له لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا

اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب لا يعرفون المبتدا والخبر وما

بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال ومنصوب عطفا على ثاني مفعولي

يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدا برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا

هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدا ما بعده خبره بدون الواو ووجه الرفع متعين

وينقدم قبل الجملة وايراد لفظة قبل للتاكيد لتقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير
معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع رد ذلك بحسب
المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا
الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان
الضمير راجع اليه وضمير القصة ان كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا
لحصول المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الجملة
من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع
ليس داخلا فى بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه
التسمية اولا وايضا يلزم استتار اذ قوله يفسر بالجملة بعده متعلق بهذا لو لم يحمل المتقدم
على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى
الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم قبل الجملة تفسر بالجملة بعده
فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة
زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا
يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان
منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد
قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز
وحذفه عن اللفظ باصالة لا لنسيا منسيا لكونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعفه
بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلة
واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل
الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه
الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا

خصيص ضمير الشان من عشر للاول انه لا يحتاج الى تقديم ما يفسره الثانى انه لا يعطف عليه الثالث انه لا يؤكد الرابع انه لا يبدل منه والمقصود فيها توضيحه والمقصود منه الابهام كذا فى

ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فى اختصاصها بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت **اسماء الاشارة** اى اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسم وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهى اى اسماء الاشارة خمسة ذا حال كونه للمذكر الواحد العامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ وللمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر تدم لكون الضمير قريب مرجعه على هذا القياس فى التراكيب الثلثة الباقية فقوله هى مبتداء وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها بحال خبر له ويجيء فى بعض اللغات ذان فى جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث للواحدة تا قيل هى الاصل فى لغات المؤنث للواحدة لانه لم يبن منها الا هى وذى قيل هى الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغى ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سايرهما الفروع ونقلب الالف تاء وتردده بقلب الالف ياء وهما بغير وصل الياء بهما وبهى وذهى بوصل الياء بهما وللمثناه اى مثنى المؤنث تان فى الرفع وتين فى النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف آخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف

العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية المنصوب والمجرور
ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما وجمعهما
اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا
يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض
بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هي حرف
جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك
هذا زيد قائم وهاان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب
وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع
ذلك مثل ضربتك بك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة و
اشتراك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع الاسماء الاشارة
يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة واجعت الى خمسة لاشتراك
جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ينتهي الى ستة
اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرون وهي اي تلك الخمسة والعشرون من ذاك الى ذاكن
يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك
اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن
وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذيك فقد
اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء ويقال ذا للقريب
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وآخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق الا بعد
تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات ثلاث مقام

الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وتانك وذانك حالكون هاتين الاخريين مشددتين وذلك بالكلام اى هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد فلا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تانك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي لحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا الا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره **الموصول** اى الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى اسم لا يتم من حيث جزئيته يعنى لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا مميزا ولا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا لجمل التركيب ولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوى لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوى لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا معه هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية

تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة

بمعنيها اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب

الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان

يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته

اي صلة ما الاسم جزء الا بصلة جملة خبرية وما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول

والعايد ضمير لا غير ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او

مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا

صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد

المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث يكونان بالالف في حال الرفع

والياء في حالتي النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث لانه في الجمع

المذكر اشهر والذين كاللائين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة

المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع

المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء

في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء

والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل

نحو والسما وما بنيها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى

والمجموع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي

في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي

المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي قال الشاعر

وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة

للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعته والالف واللام بمعنى

الذي والتي والمثنى والمجموع والعايد المفعول اي العايد الذي لا يتم جزئيته

الموصول الا بارزا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان عائدا
لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر وله اى لمن يشاؤه واعلم ان
النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى وما يقوم مقامه مقصودهم من وضعه
تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا الاخبار
عن الاسم الفلانى في الجملة الفلانية بالذى يعد هذا فهم ظرفية الاخبار به منه تذكر
كثيرا من مسائل النحو وقد سبق للنظر فيها حتى نعلم ان في الكلام الاخبار وفي اى اسم يصح
وفي اى اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة على هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا
اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باستعانة الذى والتى والالف واللام فان
الباء ليست صلة للاخبار لان الذى يخبر عنها لا المخبر بها صدرتها اى وقعت كلمة الذى
او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى في موضع
ما هو مخبر عنه بالذى في الجملة الثانية يعنى في موضعه الذى كان له في الجملة الاولى
ضميرا لها اى لكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال من ضمير
اخرته او ضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متأخرا فاذا اخبرت مثلا عن
زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذى اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في
موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة يعنى زيد والمراد بموضعه محله الذى كان له
في الجملة الاولى وهو في محل المفعول من ضربت ضمير الذى واخرت المخبر عنه
يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى وقلت الذى ضربته زيد وكذلك اى مثل
الذى الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسمى الفاعل والمفعول
منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يؤخذ
اسم الفاعل من عه ال المبنى للفاعل واسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط ان
يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس
وحبذا وليس وعسى لا يجئ منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام عن زيد في

ليس زيد

في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسمي
الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر
باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون
قايما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي
هي تصدير الموصول ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك
الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة اي ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر
الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا
عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبر الوجوب تقديمه على
الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف
فلا يجوز في ضربني زيد العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن
عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر
عن مجموعها فيقال الذي ضربني زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل
بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن
دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يكون الضمير الذي جعل في موضع
دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك
امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة
في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي
لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير
وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد
ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك
اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد واذا جعلته عايدا الى المبتدأ
بقي الموصول بلا عايد كل منهما ممتنع وما الاسمية الا الحرفية فاما هنا اما كافة نحو

انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما
شرطية واستفهامية نحو ما عندك وما فعلته شرطية نحو ما تصنع اصنع
وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو
ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس و
تامة بمعنى شيء منكر عنده وعلى الشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي
نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضرب ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك
اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضرب
وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على
من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا
في التامة والصفة فان كان من لا يجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن
في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت
والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء
الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل اي يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التي
لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى
مررت برجل اي رجل اي رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى
الصفة وهي اي كامن اي مع انه معرب بالاتفاق وحدها لا يشاركها في الاعراب غيرها من
الموصولات الا على الاختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لالتزامه فيها
الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث وذو الا اذا كانت موصولة
حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فمن قرأ بالضم
اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكيد شبهها بالحرف من جهة
الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها
كما حذفت من الغايات ما بينها وهو لفظ اليه او يشتق اي الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل

كاستغنى

كما استثنى التي حذف صلتها الا انه ذكر في بحث المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوف لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء صنعت اي صنعته فما مبتدا وما بعده خبره او بالعكس وح جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اي شيء وفيه عبارة ان احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء وذا زائدة والظاهر انه واحد لان معنى قولهم بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وح جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف لو بغيره المصلحة لما تقرر بين السؤال والجواب **اسماء الافعال** ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من اقسام مبني الاصل فعلة بناؤها كونها مشابهة لمبني الاصل فما قيل ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى توجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لانه المعنى الى الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثال رويد زيدا اي امهله مثال ما هو بمعنى الامر وهيهات ذلك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بعد مثال ما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال بل اسماء مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشيخ الرضي ولبس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ

الفعل لا لمعنا بشئ اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت

وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان بمعنا

الامر والماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس

نقضا على التعريف وفعال اى ما يوازن بفعال الكاين بمعنى الامر المشتق من الثلاثي

المجرد قياس اى قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ورد

عليه بانه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا تاول بعضهم قول سيبويه بانه اراد

بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا

وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على

ما قيل مصدر معرفة مونث ولم يتم لي الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه و

حال كونه صفة لمونث مثل يا فساق بمعنى فاسقة مبني اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبني

لمشابهته له اى لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنه فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه بعض

النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة

في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشيخ الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال

معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شئ ان لا

عن النوع الذي ذلك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة

فغير ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين جهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع

اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اى لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج باب فساق

وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان

وقوله مونثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمونث

وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا ومعرب

في استعمال بني تميم الا ما كان اخره اى الا في فعال علما للاعيان يكون في اخره راء فان

بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين

قوله معرفة اى علم جنس كسبحان وقوله كفجار صفة اخرى لمصدرا ويجوز ان يكون خبر مبتدا محذوف اى هو كفجار والجملة معترضة قال الشيخ الرضي وقال ايضا ان كان مرادهم ان جميع وزن فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مونثة فاذا سميت بها مذكرا وجب عدم صرفها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مونثة

ذات الراء وغيرها بل يكون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر واختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة

الاصوات

علم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه وحسه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا نسازجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي ونحوه لا يقصد ان يحكم عليه بشئ او به على شئ ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شئ كما اذا قلت غاق قاصدا به الا ما يشابه صوت الغراب عن نفسك ونحوه لا يقصد ان يحكم عليه وبه ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما للزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير ونحوه ايضا لا يقصد ان يحكم عليه وبه وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا اخذ بناء على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي وعند اناخة البعير نخ او غاق عند صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجريها واخذها حكمها وبينت بعد ما يجري ما الاتركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شئ كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من

البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا
كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق حكاية
اذا صوت بها انسان تشبيها بالغراب والثاني كخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم
يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك
لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك
القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره **المركبات** اي المركبات
المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين
او فعلين او حرفين او مختلفين فجعلتا كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في
الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء
الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجرى
مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا
علما لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية فلا يخفى انه يخرج بهذا القيد
مثل خمسة عشر علما مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف
وتعيين النسبة على وجه لا يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن
ان يقال المراد بالنسبة نسبة يفهم من ظاهر هيئة تركيب هذين الكلمتين مع الاخرى
ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن
ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعلقية التي تكون بين الفعل والمفعول
بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا
كما ان هيئة تركيب احد شطري بختنصر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد
على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا
اي الجزءان الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني
لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركب عشر مع خمسة

ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر

اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا

المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل

فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن العطف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد

ان صيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار

وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن

لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة

على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات لا يتعسر ذلك من مجموع الجزئين

لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في

اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس اختاروا الاول ليدل على المخصوص

الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد

عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من

احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى

هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى عشر و

اثنتا عشرة فانه لا يبنى فيها الجزآن بل يبنى الثاني المتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف

بسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن

قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب على الفتح لانه

اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات

وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين جميعا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف

المضاف اليه اخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات

جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح في الدلالة

عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا

في القاموس كنى به عن كذا يكنى ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه وان يتكلم بشئ يريد غيره او بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجاز

عصام

والمراد بها هيهنا ما يكنى به لا المعنى المصدرى ولا كل ما يكنى به بل بعضه لا كل بعض بل بعض معين وكانهم اصطلحوا فى باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وبتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية منها متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها فى الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقى ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت ... ى الكناية عن الحديث الجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى من حيث هى لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بنى لان كاف التشبيه دخلت على اى واى كان فى الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون اذ اخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد اليا نون مع ان التنوين لا صورة لها فى الخط فرتبته فى البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذى يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التميز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندى وكم رجال عندى كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله فى التصريح بالكثرة جعل جمعية تميزه

كانها

كاهنا نائبة عن مغني التصريح بها وتدخل من بيانا أي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية
تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية
كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم و
اما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه
كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولها اي لكم استفهامية كانت او خبرية
صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم
اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا
نوع من الكلام يجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتأنيث
الاستفهامية والخبرية فهو على تأويل كلا هذين النوعين من كم الاستفهامية والخبرية اي
كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل
واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل
عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسب
هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم ههنا
على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه
لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم
ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت
وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار
على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو
من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخلا في قاعدة النصب وان لم تجعله من
قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع

وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما
اشتريت وبكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت
فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع انهما
صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما
على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا
اي وان لم يكن بعده لا لفظا او تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا
قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ
ان لم يكن ظرفا نحو كم ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده
بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم
على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك
نكم هنا منصوب المحل ولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه
و داخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اي
مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط
بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي
واني واين ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان
مختصتين بالاستفهام نحو وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلاثة الا
نحو من ضربته ما صنعت بمن مررت غلام من ضربت من ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما
الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك
الوجوه الثلاثة نحو من تضرب اضرب وبما تصنع اصنع بمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب
ومن ياتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل
في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء
وما هو لازم الظرفية منها من هذه كمتى واين وايان وكيف واني واذا ان لم يجر بجار نحو من اين

فلابد

فلابد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية وتقع اسما
صريحا نحو اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة
بالابتداء وقال الشارح الرضي انا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب فاسم لازم الظرفية
يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك
بفلان اي متى كان عهدك به واما اي فيتاتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في
محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي
وقت كان مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه على الظرفية مرفوع المحل بالخبرية كانت [illegible]
الوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وقد يقال كم عمة لك يا جرير وخالة
يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلاثة اوجه [illegible]
وفي مثل تمييز كم عمة اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى [illegible]
الثلاثة في كل واحد نصبه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية [illegible]
سبق يقول منصوبا معمولا على حسب كثرة وجوه النصب [illegible]
سبق من وجوه اعرابه ويحتمل ان يعتبر في تمييزها اعني عمة ثلاثة اوجه فاحدها الرفع
بالابتداء استفهامية كانت وخبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية
والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف ها
وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق ان ياخذ هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك تمييزه
التتمة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء
قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل فتكون منقلبة الكف
او القدم بمعنى انها الكرة الحدقة صات كلتا وهذا غاية لها انهما الى شق وانما
عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى تقلبت اي كادها بحلبها مستنكفا عنها فخوفتني على كره
مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناس
والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها اشد ذي

الحلب كم ظبيع بجهولة تفني حلبها زيادة مشقة في ذكر عمة وخالة اشارة الى ذلك الظرف بينه

واما فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه قال هل تعرف كمية عدد عماتك وخالاتك

فسئل عنه لكونها خبرية على الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت علي

عشاري واذا حذف المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفع

عمة على الابتداء وما بعده صفة بتقوله لك وخبره قد حلبت كم استفهامية كانت او خبرية

على تقدير ارتفاع عمة في نحو ضمير نصب لان الفعل الواقع بعدها تسلط عليها فانتليها الظرفية

او المصدرية واذا رفعتهما رفعتهما مع الخالة ونحوها واذا نصبت نصبتهما واذا خفضت خفضتهما

وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت وخبرية في مثل كم مالك وكم

ضربت اي في كل مثال تامت قرينة دالة على تعيين المحذوف فانه اذا سئل عن كميته

مالك واخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على ان السؤال عن كميته دراهم او دنانير او

اخبار عن كثرتهما معناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال

مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بكم بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر

ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت والى

ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية

والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية

اولا الوقت الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث

الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت

فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف المعدودة من المبنيات

المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها

اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ

دون النية فان عند كسيبا نزاعه مع التنوين نحو رب بعد كان خبرا من قبل و

سميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت

هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان

كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوع عن الاضافة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى قبلا اي قديما قال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري مجراها اي مجرى الظروف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في جهة المضاف اليه البناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وانما بني بعد ليس ولا لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا اخفيه مضافا الى مفرد وهو سهيل مفتوح اي اما ترى مكان سهيل طالعا اخره نجما يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعرب بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤها على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذ زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اي اذ اذا كانت زمانية للمستقبل وان كانت خلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها

ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه
في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت
الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام
الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وجه
اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون
جملة على الاخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط
فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبته لفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على
الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجاة مجردة
عن معنى الشرطية الذي جاء الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت
لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبته
ووقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير
نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف اي حاضر على حذف الخبر والعامل في اذا هذه بمعنى
المفاجاة هو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه اما الفا
فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف
من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب
الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده
مكانية فقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا
لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجات في زمان وقوف السبع
او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اي وقت
احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد
سبقت الاشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي بناها لما مر في حيث او
لكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم

ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجاة نحو
خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكره المص ومنها اين وانى فانهما للمكان استفهاما
وشرطا اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام و
الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد يجيء انى بمعنى كيف وانى
القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى في الاستفهام والشرط نحو متى القتال
ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق
بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان
قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها
ايضا ومنها كيف الكاينة للحال استفهاما اى بحال اى شي والمراد بالحال الصفة
لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال ... بمجرى الظروف معنى
السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو ... الشرط مع ما على ضعف
عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس وبدونها عند الكوفيين
نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع على الخبرية ... وان كان بعده
فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت راكبا ام ماشيا
ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان
تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ
يوم الجمعة اى اول زمان عدم الرؤية يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ و
منذ المفرد لا المثنى ولا المجموع حقيقة كالمثال المذكور المتقدم او حكما نحو ما رأيته
اليومان اللذان تباعدنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فانه ما دام لا يلاحظ
هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا
لا شيئين واشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرف حقيقة

كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه

معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول امدا لمدة فعل لان في

وقت ما زمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة

زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي يقصد بيانه حال كونه مقابلا

بالعدد اي بعدده المستغرق لجميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان

اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما

المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك والفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي ما كتبت على

هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب كما خرجت مذ ان ذهبت

او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان

مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ

زمان ذهابك على هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين

مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة

وخبره ما بعدهما اي خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ

والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة

والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صرح بان الظرفان

فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما

يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بلا الف المقصورة ولدن

بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون

ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولد

بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها

[illegible] وجعل [illegible] كلها بمعنى عند الفرق انه يقال المال عند

زيد فيما يستقر عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه لا يقال المال الذي يدا ولدن زيد

[illegible]

بالحركات بل [illegible] مع [illegible] على جواز لدن بضم الدال ولا يخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال جمع بضم اللام مع لدن بفتحها كما في شرح [illegible]

الايضا

الا فيما يحضر عنده وحكيا ان يجرها على الاضافة نحو المال الذى يد يد وقد ينصب فى بعض

لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا لتشبيهها لنونها بنون التنوين فى مثل

رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة و

غيرها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد

يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا بضم الطاء المشددة او المخففة و

جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضى

المنفى اى لاجل الفعل الماضى المنفى او الزمان الماضى المنفى وقوع شئ فيه لتستغرق المنفى

جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة او وضعه وضع الحروف وبناء المشددة

لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد

وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اى لاجل الفعل المستقبل المنفى او الزمان المستقبل

المنفى فيه وقوع شئ ليستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض

على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض

العائضين اى دهر الداهرين فى معنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه الدهر والظروف

المضافة الى الجملة او الى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف

اليه ولو بواسطة على الفتح المخفف نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من

خزى يومئذ بفتح يوم بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب

اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه وكذلك اى كالمذكور من الظروف فى جواز البناء

على الفتح والاعراب مثل وغير مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامى مثل

ما قام زيد وقيامى مثل ان يقوم زيد ومثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة

الى الجملة جوازا وحيث بهذه المشابهة ذكرهما فى بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما

اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اى هذا بيان باب المعرفة والنكرة

من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم وضع بوضع جزئى او كلى لشئ متلبس بعينه

اي بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيد بهذه المعلومية
والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر
عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه
يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى
ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة
باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه
مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد
بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك
المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني
الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته
ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد هو الحيوان المفترس ووضع
ووضع بازائه من حيث معلوميته معهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار
علم لهذا المعنى الجنسي معرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي
مع قطع النظر عن معلوميته معهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات
يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة
حسية مبهم وكذلك الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع
له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها و
معهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر
وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان المتصور
المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل
واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينهما والرابع والخامس ما عرف باللام
العهدية او الجنسية والاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله

اللام

اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام ولا يبعد
ان يجعل قسما آخر من المعارف وعرفوا النداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف نحو
يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المصنف لعوده الى ذي اللام اذ اصل يا رجل
يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم
صحة الاضافة الى كل واحد منها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى
الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه فكان عليه ان يقول والمضاف الى
المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب
ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك
نظرا الى ما سيجيء ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا
الحكم معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به
عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق
تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى والمعرف باللام والنداء
عن التعريف خص العلم بالتعريف فقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب
او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو
الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات وعن الاعلام الغالبة
التي تعينت لفرد معين لغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال
المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان
هؤلاء المستعملين وضعوه لذلك الفرد بعينه غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع
لشيء بعينه غير متناول لغير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها
وقوله بوضع واحد اي بالنسبة الى وضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار
الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها
فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني كلها [illegible] عند

المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب
فانه قد يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت
جاز ان يلتبس باخر يتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من
اللبس ثم المضمر الغايب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه دون منهما
واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان ساير المعارف لا تفاوت بين اصنافها
الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت
التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه ايضا وهذا الترتيب الذي ذكره
هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار
ذات المعين المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة
والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لان
لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء
فكانه قال لكمية الاحاد ومجتمعة الاشياء هي المعدود وذات آحادها كل واحد واحد
منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك
المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها
موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت
منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها
اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى
ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف
لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان
المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض
التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومنا ومنوين من حيث لا يفهم منها
الواحدية والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي تتفرع منها باقيها

لان ذلك من لباس الكم الحكمي بحد البلور عصام

اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتا

والفين او بالجمع كمات الوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلاث مائة او امتزاجيا

كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين ثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف

تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان

في مفرد المذكر وتثنيته واحدة واثنتان وثنتان في مفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو

القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التانيث الجماعة نحو

ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بحذفها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث

نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول

اذا جاوزت عشرا احد عشر واثنى عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة ثنتا

عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث

وغير الواحد الواحدة الى احد للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو

ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء الجزء

الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر لامتناع اجتماع تانيثين من جنس

فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من

جنسين اما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء

في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من

التانيث في ثنتان وان كانت للتانيث لانها حملت على ثنتان واما تانيث

الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر كما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء

المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم يكسر الشين عند التركيب في المؤنث

اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او من

فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون

اخف من الفتح والكسر وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرات

المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اى في المذكر والمؤنث

من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد اخر احد

وعشرون في المذكر واحدى وعشرون في المؤنث لما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب

لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم

بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما

فقال ثم بالعطف اى عطف تلك العقود على الزائد عليها كاثنا ذلك الزائد بلفظ

ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان

او ثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث عشرون في المؤنث

هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين تقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة

والف في الواحد ومائتان والفان في التثنية فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما

ثم تقول فيما زاد على مائة والف مما يتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزائد عليهما

او عطفهما على الزائد مما يكون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء العدد من غير تغيير و

تبديل فتقول مائة وواحد وواحدة ومائة واثنان واثنتان ومائة وثلثة رجال وثلث

نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون رجلا واحدى وعشرون

امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون

رجلا وثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة

وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد

ومائة الى اخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدر الاعداد المركبة

على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اى اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في

معدي كرب وشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسر

كما في قولك جاءني القاض فحذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فرع

زيادة استثقال فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على

المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما

فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز

للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض

اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلاثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه

لما كثر استعماله اثروا فيه جر التميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين اما

كونه مجموعا فليطابق المعدود العدد الا في ثلث مائة الى تسعمائة استثناء من قوله

مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يقال ثلث

مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون و في صورة

جمع المؤنث السالم وهو مات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال

ثلاثة مسلمين فلم يبق الا مات لكنهم كرهوا ان يلي التميز المجموع بالالف والتاء بعد العقود

التي بعدما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين مع تصدر على المفرد

مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد

اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون

الجمع لا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان

يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد لا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان

غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد

امراة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا

ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما

قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات

رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل كما يقال الفا

رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميز

على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في

بواو بحيى مائتين من غير تصاد عدد اليها لكن جاء مائتين عاما قال الرضي ان لم يكن مائة مضافا اليها ثلث واخواتها وجعت واضيفت الى المفرد نحو مائتين عاما قال الشاعر اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء منصوب بعود عصام

جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد لانه على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث وبالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النسا اعتبارا باللفظ وهو الاكثر كلاما وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان بمميز كما يميز ما فوق الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون تميزا لهما على تقدير ذكر التميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التميز اي الصالح لان يكون تميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الواحدية والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التميز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية فيذكرهما استغنا عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مستغنى عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يستغنى عنه لكن لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التميز اي بجواهر حروفه المصوغة بهيئة الخاصة القابلة للحوق علامة الافراد بها اعني التنوين وعلامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما لان رجلا اخف من واحد رجل ورجلان اخف من اثنين رجل وذلك لان الاستغناء انما يكون لافادته اي افادة لفظ التميز النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك

التنصيص

التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التميز ذلك التنصيص استغنى
في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد
باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا انقص منه اي زيد عليه
بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول لقول وذلك القول انما هو باعتبار
تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين
انما ابتدئ من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في
المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي
لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات
لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد
من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر
والاولى والثانية في المؤنث كذلك اي من غير اعتبار معنى التصيير انما لم يقل الواحد والوا
لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى الدالة لة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة
والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع
والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم فاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير اولا حكم اسماء الفاعلين
في التذكير والتانيث فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث
الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو
الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا
الاسمين لانه اسم الواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه للجماعة
وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اي ومن اجل اختلاف
الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافته اي لاختلاف اضافتهما
قيل في الاول اي المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى
الانقص اي بجزء اي مصيرهما اي الاثنين ثلاثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي

صير لاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة
او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون ثم ثلثة اي احدها

نقلا عصام الدين

لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز
ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما
زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد
من احد عشر متاخرا بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار مبان
الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في
اداء هذا المعنى حادي عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه
بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول من المركب
الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما
وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التانيث
والتذكير وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث ويعرف
المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقية
كامراة وناقة وغرفة او حكما كعقرب فان الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا
لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية وتقديرا اي مقدرة غير ظاهرة
في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم متلبس
بخلاف المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة
التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد
زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها للتانيث ليس ذلك بحجة لجواز ان يكون
صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما
اي اسم بازائه اي في مقابلة ذكر من جنس الحيوان كامراة في مقابلة الرجل وناقة في مقابلة
جمل واللفظي بخلافه اي متلبس بخلاف المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه

منسوب

منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقى

فى معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظى حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظى تقديرا فان تاء

التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظى الحكمى

كعقرب لقلة وقوعه فاذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى الى المؤنث مطلقا

حقيقيا او لفظيا مظهرا او مضمرا فبالتاء اى فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا

بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقى فانه ح لك الاختيار فى الحاق

التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء

من هذه القاعدة وذلك ان تقول فى طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه

الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء به لما فى افعله من الاشعار به

بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث

الحقيقى وضمير المؤنث اللفظى بقرينة قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ولو كان يستثنى

من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التفصيل بقولنا بلا فصل لكان احسن

استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففى صورة الفصل ايضا لك الخيار فى الحاق التاء بالفعل وفى

تركه فتقول حضر القاضى امراة وحضرت القاضى امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا

اذا كان المؤنث الحقيقى منقولا عما يغلب فى اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل

يجب اثبات التاء نحو جاءتنا اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء

او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت وجاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر

السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون بل الزيدون جاءته مطلقا اى سواء كان

واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات ومذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى

فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير

جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم

الواو ولا غير فيقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اى ضمير فعلت هو المستكن فيه المقرون

بالتاء الساكنة للتانيث تاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعنى الواو

لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير النساء وما يماثلها فى كونه

جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها فى كونه جمع المذكر لغير

العاقل فعلت وفعلن اى ضمير فعلت مقرونا بالتاء التانيث تاويل الجماعة وضمير فعلن

اى بالنون اما فى جمع المؤنث فظاهر لان هذا النون موضوع له واما فى جمع المذكر لغير

العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجرى مجرى المؤنث وفى

الحواشى الهندية موافقا للشرح الرضى ان النون موضوع لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع

العاقلين فاستعمالها فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين

مجرى غير العقلاء **المثنى** ما لحق اخره اى اخر مفرده بتقدير المضاف او بعد قوله

نون مكسورة قولنا مع لو حقهما الا ليسد التعريف لا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما

لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح

ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتى النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس

لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات

فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق

او اللاحق وحده او مع الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدمه لانه لحوقها على ذي

لانه على تقدير تسليمه اذا دل المراد من مورده على شئ صح ان يقال لهذه الامور للتثنية

دالة عليه غاية ما فى الباب انه يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اى مع

مثله فى العدد بعطف الواحد على الواحد اكون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار كونه

تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى النوع

والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه قوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف

بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بها

الطهر والحيض بل يراد بهما طهران وحيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا

والياء وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين فى المفرد وما ذكره على تقدير التسليم فى غاية السخافة وكيف

وليس الغرض عن لحاق الالف والياء والنون للدلالة على معنى التثنية

عن مجرد لحاق الالف والياء عصام الدين

يشكل

يشكل بالابوين للاب والام وكذلك تثنى القمر باعتبار معنيين متلقين هما القمر والشمس

قلت جاز ان يجعل الام مسمّا باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى

المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين

بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرءين

ايضا بلا احتياج الى ادعاء استعماله للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة

وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا اشتباه في صحة هذا الا

لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراك اللفظ بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف

اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها

فزيد مثلا اذا كان علما لكثيرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع كذا عمر اذا كان علما لعمرين

لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة ا

وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس

فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه لما كان اخر الاسم

الذي يلحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما

يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراه يعلم من تعريف المثنى فقال المقصور اي الاسم المقصور

ما في اخره الف مفردة لا اخرى ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات

والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل

بمن كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة

احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة وحكما

وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كانت

الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عدم وقد

اميل كمتيان في متى حيث جاز متى ممالا او كان بما في اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت

الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما

فهو لا يكون ... بسبب سوى كون الالف منقلبة عن الياء ... كما عرفت ...

فبني تقع في ممكن الاصل لم يعرف ...
حكما ما كان ... ما كان في حكم المنقلب عن الواو
لانه اذا كان مجهول الاصل ...
الالف نحو ... كونها
منقلبة ...
...
الاصل ... ان يكون واوا في الاصل ...

اصلها الياء تحقيقا وحكما وتخفيفا فما زاد على ثلاثة احرف لان الاسم الممدود ان كانت همزته اصلية
اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة فى الاشهر لاصالتها كقراء بضم
القاف وتشديد الراء الجيد القراءة والمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض
العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث
كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد فى الصوت والثانية للتانيث فقلبت
الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل
من جنس الالف فيبعد ان تقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة
من الياء لثقلها او لهذا تقلب الواو همزة فى مثل اقتت ووجوه وربما صحت فقيل حمراآن
وحكى المبرد انه اذ قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا اى واوا وان لم يكن
الهمزة اصلية ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة
عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداى فالوجهان المذكوران جائزان
احدهما ثبوت الهمزة وهو الاولى لان الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واو وياء اصليتين
وفى الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فتثبت فى الصورتين كما فى قراء وثانيهما قلب الهمزة
واوا لان الهمزة فى الصورتين ليست اصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها
واوا وفى الترجمة الشريفية ان الاولى من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال فى رداء
الا رداءان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور رداءان بالياء فكان ينبغى ان يقول
المص والاقوى فيهما بغير لام العهد فيكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل
لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا اذا تصفحنا كتب الثقات
كالمفصل والمصباح واللباب وجدنا فيها ابرادا يحكم باشهارة غيرها ذاتهم فى شرح الرضى
من انه قد تقلب الهمزة التى من اصل ياء وعلى هذا تم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء
ويحذف نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة لان النون لقيامها مقام التنوين
يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان

وصاحب

وحذفت تاء التانيث لئن تلتبسها ان لا تحذف عن اخر المثنى كشجرتان وثمرتان في خصيان
والیان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما
هو ان كل واحد من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن
الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشوه وقيل خصي
والي مستعملان وهما لغتان في خصية والية ان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف
النون قاعدة مستمرة اي في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف
تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة نبه بهذا اي في بيانه
بالفعل الماضي المجموع ما دل اي اسم دل على جملة احاد مقصودة اي يتعلق بها
القصد ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال
على واحد من تلك الاحاد فالكون تلك الحروف ملتبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة
او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما
متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف
حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من
تمامه كذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وقوله ما دل على
احاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد
تدل عليها استعمالا واسماء المجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة و
بقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فانه قصد بها نفس الجنس لا افراده
بحروف مفرده خرج اسماء المجموع والعدد ونحو تمر مما يكون الفارق بينه وبين واحده
التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع
كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على
الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمتين والكلمة وهو جنس
قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما

قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش والجميع سمّا الجموع التى لها احاد من تركيبها
نحو مل باقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسما الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس
او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو ذلك مما يكون الجمع
الواحد فيه متحدين بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغيير الماخوذ فيه اعم من ان يكون
بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة
اسد وهو اى المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اى الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر
وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره اى اخر مفرده واو مضموم ما قبلها فى
حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها فى حالتى الجر والنصب نون عوضا عن الحركة او التنوين
على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او
اللحوق فقط او مع النون على ان معه اى مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل
من جنسه كتفا بما ذكرنا المشيرة فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه
ولا كثرة على الواحد قبل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال
فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اى اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى او
مقدرة كقاض وقبلها كسرة حذفت الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون
نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء
الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة
الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين ان كان اخره اى اخر
اسم الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى
بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة
على الالف مثل مصطفون فى حالة الرفع ومصطفين فى حالتى النصب والجر فان اصلهما
مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء
الساكنين شرطه اى شرط اسم ويد جمعه جمع الصحيح المذكر يعنى شرط صحة جمعه ان كان

ذلك الاسم

ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكر علما اي فلكونه مذكرا علما
يعقل من حيث صفاته لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون ذلك الجمع اشرف الجموع
لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد
فيه الكل كعينين الاثنان كامراة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر
ما يكون مجردا عن التاء الملفوظة والمقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون
خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه
نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث فيهما ليس التاء
بل الالف فلا يمنع عن الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تنقلب واوا وانمحى صورة علامة التانيث
والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه
جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي
له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم
الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة الكائنة لذلك الاسم مع
المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق
بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل
لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا
غير مستو في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على
صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة
كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء
وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون اسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة
الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فانه لا
يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع
جمعا مختصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس

اعترض به الرضي وقال من قال به فقد قاس من غير مساعدة السماع عصام

مذكرا علما بقي انه لزم الفصل بالشرط المتوسط بين المبتدا والخبر فيه لسعد كانه لم يقف
الدلالة منع المنذر الاختصاص
بالشعر بقي انه منع
منع المنذر لما
اعاه

رضي من غير سند موقوف عصام

المذكر مستويا في تلك الصفة مع المؤنث والمعنى
الكلام يحتمل استواء الشيء في نفسه مع غيره ولو قال لا
مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا
واجاز المنذر ان ضمير ان لا يكون
عائدا الى المذكر لا الى
الوصف فلا

ما ذكره من وجه الاستواء ... العبارة على اجابة المنذر ولم يلتفت الى شبهة
الرضي عصام
الدين

ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة لكراهة اجتماع صيغة
جمع المذكر وتاء التانيث لو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع
بالاضافة لما مر فى التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين
بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير
والعقل ولعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت
قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ ومنها ارضين
وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما الحق اى جمع الحق
اخره اى اخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة
وله اى لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان
لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال فى جمع
حائضة حائضات فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله
ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار
شرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس
بسديد لان الاسماء المؤنثة التى بتاء المقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثها
غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكاسات وذلك
لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير فيه
بناء واحده من حيث نفسه اموره الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير
بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية
فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير
المذكور فى تعريف الجمع مط فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة
الزائدة كما يدل عليه الابهام المفيد للعموم فى قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا

علم انه لا يجوز ان حق بيان ان يقدم على بيان حذف النون
لانه لا يعرف الا بعد ذكره
نقول انه يحذف النون عند الاضافة
وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون
المراد انه ان لم يكن لمفرده مذكر اصلا او كان له مذكر لم يجمع بالواو والنون
فان اعترض بين حائض وحائضات جمع على
ثم نقول لا حاجة الى التكلف فى اخراج جمع السالم عن تعريف التكسير
مفرده بتغير اخره

كرجال

كرجال وافراس كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقى وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام و الجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفى شرح الرضى ان الظاهر انهما اى جمعى السالم لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك اى المذكور من الامثلة والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعنى بانه معنى قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول والقصر الجارى على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا او جلسة جلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلا له وويحا له لا يسمى الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اى المصدر فى الثلاثى المجرد سماعى اى سماعى غير قياسى ينتهى عدده الى اثنين وثلثين كما بين فى كتب التصريف وفى غيره اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه قياسى اى قياسى كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته فى علم التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو عجبنى ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اى غير الماضى مستقبلا كان وحالا نحو عجبنى اكرام عمرو خالدا غدا والان وذلك العمل للمناسبة لاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمى الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعنى عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجىء حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير ان الفعل وشىء مما فى حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبنى عمرا ضرب زيد لا يضمر فيه

فيه ويكون للظرف مفعول به او فيه فاعله لانه لو اضمر فيه لا ضمر في المثنى والمجموع ايضا
على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر الفاعل ولما كان تثنية الفعل
وجمعه جمعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم
فيها محذور بخلاف المصدر فانه في نفسه يثنى ويجمع والاشبه ان الاضمار فيه يستلزم
الاشتقاق وهو منتف فان قلت لو كان كذلك لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار
الاستتار عليه فيجيء مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي في عمل المصدر
لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل فيه غير ماخوذة في
مفهومه فلا يتوقف تصوره عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة
للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول
سواء كان مفعولا به او مفعولا له او فيه بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص
الجلاد وضرب يوم الجمعة ضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر متلبسا باللام اي بلام
التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان
مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء
وبين المقدر به ولم يات في القران شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او
مفعول صريح بل انما جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء وان كان
اي المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز
ان يكون للمصدر عمل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا
نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا
مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا
له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل
عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله فوجهان وجهان وانما فصل بين

قد عرفت ان عمل المصدر للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه
عصام

فتمى

تسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض

احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم

تعلقه بالقسمين على سوا **اسم الفاعل ما اشتق** اي اسم اشتق **من فعل** اي حدث

موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام

به الفعل لكان اولى لان ما جعل امرا يذكر بلفظة ما ولعله قصد التغليب يعني الحدوث

يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المصنف

في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة

وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله

بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر

ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر

من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى

الموضوع له من غير زيادة ولا نقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيما وضع

له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة

وبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع زيادة على اصل

الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى

الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل

لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم

التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويتجه انه صيغة المبالغة على هذا التقدير

يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر

وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة اشارة بتغيير ما معناه في

صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش واكل وكل ما اشتق

من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة

مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اى صيغة

اسم الفاعل من المجرد الثلاثى على وزن فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا

او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اى مع ميم مضمومة موضوعة فى موضع

حرف المضارعة سواء كان حرف المضارع مضمونة اولا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن

فيما قبل آخر المضارع كسر كما فى يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع

حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو

اتى بمتفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع ايضا مذكورا

فكما يكون لكل من ضمتى الميم مثال يكون لكل من ضمتى الكسر ايضا مثال ويعمل اى اسم الفاعل

عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا

الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان الفعل يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول

له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال

اى يعمل اسم الفاعل عمله لكونه متلبسا بشرط اى بشئ يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال

او الاستقبال الاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه بالمضارع فلزم

ان لا يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال او الاستقبال

اعم من ان يكون تحقيقيا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط

هيهنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل

العامل بمعنى الماضى كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن

وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المتصف به وهو المبتدأ او

الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب

ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او الاعتماد على الهمزة

الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او على ما النافية ونحوها من حروف النفى كلا

وان لان الاستفهام والنفى بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد اقائم

الزيدان

الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدى للماضى اى للزمان الماضى

بالاستقلال او فى ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اى اضافة اسم الفاعل

الى مفعوله معنى اى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو

امس خلافا للكسائى فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى

او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته تكون

اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائى

بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اى لاسم الفاعل

معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر دل

عليه اسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما امس فدرهما منصوب بالفعل المقدر

لما قيل معطى عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما فان دخلت اللام

الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب

ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن وغدا لانه فعل بالحقيقة

حول عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع

منه اى من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل

للمبالغة فى الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب

وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل فى

العمل واشتراط ما يشترط به عمله على هذا التقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد

اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة

مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت

بزيد الضراب عمرا الآن وغدا او امس وما فيه من معنى المبالغة نائب مناب ما فات

من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم فاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع

منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل وشرط عمله

قوله فان كان له اى لاسم الفاعل بمعنى الماضى ... ههنا انما نصب اسم الفاعل المفعول الثانى ضرورة حيث لم يكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى فى الاعمال فى اسم الفاعل بمعنى الماضى من معنى الفعل فان لا يجوز اعمال معنى الماضى فى غير هذا الا ضرورة ... لم يوجد عامل

تطرق خلل الى صيغته المفردة من حيث انها بالحاق علامتي التثنية والجمع نحو تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الان او غدا والزيدان لضاربان والزيدون الضاربون عمرا الان او غدا او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذف منها لوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب الاليم بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقرائة مع الاعتماد عليه

اسم المفعول

هو ما اشتق من فعل اي حدث موضوعا لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعتذار اقامته من مقام ما علم فيما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات من المصدر قوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل ما فاته واضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول كضروب ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتح وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله بما حد الزمانين والاعتماد على صاحبه والهمزة او ما كامر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول اخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الان او غدا او المعطى غلامه درهما الان او غدا او امس

الصفة المشبهة

باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين

لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم ونائم مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان
يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله
الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له ككريم بمعنى
صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع ليخرج
عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت بحسب
الاستعمال صيغها اي صيغ الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل اي لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلم يجئ
من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه
فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة
كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة
اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها
اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها
بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد
على الموصول لا يتأتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم
مسائلها اي جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم وتسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن
حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين
معمولها اما مضافا او ملتبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام
ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد
منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا
صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول
من حيث الاعراب في الاقسام الستة الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي

فا عليه للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول اذا كان المعمول معرفة وعلى التميز اى جعل معمول الصفة تميزا اذا كان المعمول نكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التميز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه مثله ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول وجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلاثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير المحذوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل لاستناده الى الصفة مثل الحسن الوجه الحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام

مثل الحسن وجها او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمها مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من اقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى ما يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى نعت ضمير الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعلها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا

يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها
وجمعه وقلا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر به فيها ضمير الموصوف ليكون
فاعلها مؤنثا انث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها وحسنة
وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان من
وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه وحسنون
وجها واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول
واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول بان لا اشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول
واحد فانه اذا بني اسم المفعول منه واقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول
مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل و
المفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما فتقول زيد قائم الاب ومضروب
برفع الاب ونصبه وجره فاذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يكون
الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال
الاول مفعول الضارب او فاعل له فنصب لشبهها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول
ثان للمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب لشبهها بالمفعول والمفعول الثاني
محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا و
منصوبا ومجرورا **اسم التفضيل** ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث
لموصوف قام به الفعل او وقع عليه التعميم لقصد شمول فسمي اسم التفضيل اعني ما جاء
للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما
ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر له اي لموصوف
متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف
يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك
الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي

اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل
فيستعمل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر فخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال
وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من فعل ثلاثى لا رباعى
مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة
على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة احرف ومع اسقاط
بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد او المزيد فيه فان هذه
الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كانها
اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله ومن زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين
ماهو المشتق منه فلا ينفهم المعنى ليس بلون اى من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب
ظاهرى لان منهما اشتق افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل يا خر [illegible] فلو اشتق اسم
التفضيل ايضا منهما لالتبس المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا
التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة مقدم بنائه على افعل التفضيل وهو كذلك لان
ما يدل على ثبوت مطلق الصفة متقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر فى الصفة والاولى
موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثى مجرد ليس
بلون ولا عيب هو الفضل فان قصد غيره اى غير الثلاثى المجرد بان يراد ان يدل
على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اى الى غير الثلاثى المجرد باشد ونحوه مثل
هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثى المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب
وحيث قيدنا العيب بالظاهرى لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير
اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا
بشذوذه فى نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة
فى الظاهر كما حكى عن ابن هبنقة من تعليق خرزات واعظام وخيوط على عنقه وهو
ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسى ولا اضل وتقلد ذات السلية

قال الكوفيون يجيء من البياض والسواد دون غيرهما من الالوان وقال البصريون لا جائز فيهما
شاذ ومنه قوله

تتضمن قد حكموا بشذوذه فى نحو احمق من هبنقة [illegible] يراد بالحماقة ما يبدو فى الظاهر من اثر البلادة كما
حكى عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وخيوط على عنقه وصدره [illegible] نفسه فيكون من العيوب الظاهرة [illegible]
فلا يجيء منه اسم التفضيل لا شذوذا [illegible]

اخوه بقلادة فلما اصبح قال يا اخي انت انا فانا نفيه شابيته من حمق ابن هبنقة

جواز اشتقاق اجهل وابلد لئن يكون ابار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشدة ذوا
يقول بذلك عامل والشارح الرضي عدّ نحو من ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان
والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسا
اي القياس الواقع في اسم التفضيل الاشتقاق للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا
مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع
قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس
اشغل واشهر واعرف يستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه وهي استعماله بالاضافة
او بمن او باللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء
على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما
مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين يتعين المفضل عليه
مذكورا قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي
الذي قلنا انه افضل من زيد عمرو فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب
ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام
نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو ولا يكون ذكر
اللام ومن لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست
تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا
لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله
ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف
اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة
موصوفه المقصود به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار
تحققه في ضمن بعضهم ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاكثر

التفضيل

اكثر لان وضع افعل التفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه فيشترط في

استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم

اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا

المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس

اى افضل من شاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن

اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثانى ان يقصد الزيادة مطلقة

اى ثانى معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف

اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح

اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر

وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا

المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه واله

افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس

داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوته

يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه وهو

مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعى اسم

التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد

اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان

موصوفه مؤنثا نحو زيد والزيدان والزيدون او هند والهندان والهندات

افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذى ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون

المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا

وتذكيرا وتانيثا لمن هو اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون

افضلوهم وهند فضلى النسا والهندان فضليا هن والهندات فضليات هن

ما فيه الالف

مافيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف
وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة
اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم
مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع هو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا
او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد
مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق ادات التثنية والجمع والتانيث
المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفاصل
بينه وبين بابه آخر فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع
بالفاعلية تقريبه الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل
في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما اختص بالفاعل
لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا الا ان وجد بعده ما يوهم ذلك
فانه فعل دال على نصبه باصبه قال الله تعالى هو اعلم بمن يضل عن سبيله اي اعلم من كل
واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتميز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف
والحال يكفيهما رايحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتميز ينصبه ما
يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل
بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة
ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه هو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة
اي وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه وحالا وهو
في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول
اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي هو غيره اولا على نفسه اي على نفس ذلك المسبب
باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول يكون باعتبار الاول مفضلا

وباعتبار الثانى مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر
محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد
فرجلا هو الشئ الذى ثبت له التفضيل فى اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل
وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط
ان يكون فى اللفظ ثابتا لشئ وفى المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل
له ظهر يتقوى بذلك الصاحب حتى يتيسر منه عمله كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها
عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل فى مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم
يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا
من وجه مفضلا عليه من جهة اخرى بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت
رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ
مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار و
لئلا يبقى على ما هو الاصل فى اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل
والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلى بالنفى كما سيتضح فائدته وانما اشترط
ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما
قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اى احسن فى هذا المثال بمعنى
حسن وكذا كل افعل فى المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان
يكون احسن مثلا بعد النفى بمعنى حسن لانه اذا استولى النفى على اسم التفضيل توجه النفى
الى قيده الذى هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زايدا على كحل عين زيد فينفى
اصل كحل عين رجل مقيسا الى حسن زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة ينبغى
يا باها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن فى عين كل احد الكحل دون حسنه فى عين
زيد فيكون احسن مع النفى بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفى عليه
مجردا عن الزيادة فالان نفى الزيادة لا يلايم المدح فبقى اصل الحسن وتوجه النفى الى حسن

رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام
فرجع المعنى الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة و
الزيادة بالطريق الاولى كما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا
لان في الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو
في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل كل عين رجل دون حسن
كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي مقتضيا
لجواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من
زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في
المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه
مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق
له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل و
المفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معنى التفضيل فله قوة ان يعود حكمه
بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء
لفصلوا الى بين احسن وبين معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية
وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه
الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معموله من هذه الحيثية
ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدا والخبر
اذ العامل بالحقيقة في معمول الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية
فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين
زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في
معنا تعقيد كيف وكذا لو قيل هذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي
الكحل في عين زيد لا يخرج عما ذكرناه وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة

الواردة

الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسألة الكحل وبين سرها
وما عبر عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير
عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه على ترتيب غير ترتيبه
وينتقل بهذا التغيير الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسألة
ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار
ضمير منه وكلمة في لو رفع لفظ العين من البين واكتفي بزيد كان اخصر مع ظهور
المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان المراد
من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل
الشيء على نفسه ليتعلق الكحل فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين اي كان الكحل
فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا
احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا
وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد
تقول هنا ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من
هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة
وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت على الابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية
مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى فيستوي على انه صفة مصدر محذوف
اي قلت ما رايت كعين زيد قولا مماثلا قول الشاعر وانما زاد هذا البيت ليكون مبتدا
بما هو مثل المماثلة وترك موصوف احسن في المثال ان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في
مقابلة قوله واديا وهو مذكور ولانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور ولا وتمام
البيت مع ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب

منهم في وادي السباع فقدّم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان

وهو مخصوص بركبان الابل … من ابي اذ اي كالتحية من حيي وحي وهو المكث والتحيّر

وساريا من السري وهو السير في الليل فقوله ادري اما من دريته بالبصر او من دريته بالقلب فعلى

الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدّم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول

وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف

والواو في ولا ادري اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار متعلق باقل والمجرور

عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتأنيا تمييز عن نسبة اقل الى ركب او

منصوب على المصدرية اي تأنيا تأنيا واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول المسند الى

ضمير واديا والمعنى لا ادري واديا اقل ركب منهم بوادي السباع واخوف منه ما في

ونصب وساريا اي … واديا منصوب وفي المستثنى مفرغ اي لا ادري واديا واقل

اخوف في كل وقت الا في وقت فيه الله ساريا يقول مررت على وادي منسوب الى السباع

لكن … والحال اني لا ادري مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف

الركب فيه اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع

في كل وقت الا وقتا فيه الله سبحانه ركبا ساريا اي سايرا بالليل فيه عن الآفات والمخافة

ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ادري واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع

ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل

واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صرح بمباحث الاسم بتعريفه فلما وصل

النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدّرها بتعريفه فقال **الفعل**

ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون

المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية

ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى ويكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية

ثم رجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية

لكن

لكن المطابق لما ذكرنا وجه تصحيح ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى علم ان الفعل يشتمل
على ثلاثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة
الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى الفاعل معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل
بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس الا الحدث لا النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق
الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهوم مقترن وضعا باحد
الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى خرج به الاسم
عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او
غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به
بالوضع ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين وفيه
لانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه
اي خواص الفعل دخول قد لانها انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل
وتحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على
الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي
الفعل كلم ولما او للطلب كلام الامر ولا النهي عنه كلاء النهي او لتعليق الشيء بالفعل كان وما
الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول
قد وانما اختص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الا ما له فاعل
والصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا
يرد ما اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم
ونحو تاء فعلت اذ بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل
فيه نون فعلن ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا ما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل
وفروعه حط فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز

بالمنع لان السكون اخف والحصر فهو بالتعميم اليق واجل الماضي ما دل اى فعل دل بحسب

اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية

ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب

الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان

شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا يتجه نقض

منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه

بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر المبتدأ المحذوف اى هو يعني الماضي فيبنى على الفتح

لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل

في المبني فلمشابهة المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا

وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف

الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا

كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما

قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير

الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا **المضارع** ما اشبه

اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اى حال كونه متلبسا باحد حروف نأيت في اوائله

يعنى الحروف التي جمعها كلمة نأيت في هذه المشابهة انما تكون لوقوعه اى وقوع ذلك

الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين

المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على قوله وقوعه اى وتلك المشابهة

انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني

الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وبسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان

الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم

مضارعا الا بهذا المعنى لان معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا

المشبهين

الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة
للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اى للمتكلم المفرد اذا كان معه غيره
واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب كانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب
مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد المؤنثين غيبة
اى حال كون تلك المؤنث والمؤنثين غايبات وذوى غيبة والياء للغايب غيرهما اى
غير القسمين المذكورين هما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اى غير القسمين المذكورين
بالجر على البدلية من الغايب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة
الصرفة فهو فى قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابقة و
حروف المضارعة مضمومة فى الرباعى اى فيما ماضيه على اربعة احرف مثل يدحرج اولا يخرج
مفتوحة فيما سواه اى فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا
يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام فى قوة قولنا
انما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة او خفيفة ولا نون
جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة
جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله
على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا
لمشابهتها نون جمع المؤنث فى الماضى فلا يقبل الاعراب اعرابه رفع ونصب يشارك الاسم
فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة
المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان
والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن المخاطب المؤنث
مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب فى الواحد الغايب المذكر وتضرب فى موضعين فى
الواحد الغايب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب فى المتكلم الواحد ونضرب فى
المتكلم مع الغير بالضمة فى حال الرفع والفتحة فى حال النصب لفظا اى حال كون الضمة والفتحة

قوله للتثنية اه لا حاجة الى ذكر هذه القيود لانه ليس ضمير بارز
مرفوعا الا للتثنية والجمع والمخاطب
عصام

ذلك بالنون حيث فيهما اذ لو كان لتشارك الينا ذلك
شاملا لنفس جميع المؤنث لا ينقض الحكم بجب ...
عصام

لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به

ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها

اي حذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما في الاسماء تابع للجر مثل

يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخرهما

والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو

والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو

ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد الحركة

اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يدع ولم يرم والمضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة و

الفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف

في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم

زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين

او كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل

يضرب اي رايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم

فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه

ويرتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم سوف

يقوم وفي خبر كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب في نحو الذي يضرب ويقوم

الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم

عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم ان كان الاعراب مع تقديره اسما

غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم

وجده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل

فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب

اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدلت الالف نونا وقال الخليل اصله

لان

لان تقصر كائن في اي شئ وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل اصله اذا ان فخففت
وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى
نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي لام الجارة
الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلاثة جوازية يمتنع دخولها
على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك
وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني
حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء
فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى
في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب
اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينصب به المضارع مثل
اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب
بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من
ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع
فلا تناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو
علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار
دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن
يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن
ابرح الارض ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان
يكون في قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي التابيد وحتى
ياذن للانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب
لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما

وكان تعطف على لم يعتمد اي تنصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهذا لا يمكن ان
الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك
اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع
مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل مثالا لا يحتمل الا الاستقبال فقوله
اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد تعريف للانتصاب الملحوظ منها كما اشرنا اليه وقوله مثل
اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها
الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ
والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الفاء او الواو فالوجهان جائزان النصب بناء
على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد
بالعطف وان ضعف كي اي تنصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة و
معناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة
في المثال المذكور وحتى اي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا او حالا
او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية والى لانتهاء الغاية مثل اسلمت
حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى
زمان المتكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان المتكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او [illegible]
وان [illegible] الشمس مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت
الفعل الذي دخل [illegible] الحال [illegible] زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان تكون
زمان التكلم [illegible] مثاله وحكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت [illegible]
ادخل البلد [illegible] في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول

حيث هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت حيثئذ وكان ما بعد
حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه حكيته ففي زمان الحكاية
ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى
عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء
ان يبتدأ بها كلام مستانف الا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره ليكون
حتى داخلة على الجملة كما توهم بعضهم فترتفع اي تعد حتى لعدم الناصب والجازم
ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات
الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد به الحال تحقيقا
فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثمة اي من اجل قصد ثمة الامرين اي كون حتى
عند ارادة الحال حرف ابتدا ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر
الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان
الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء
انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر
الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها لانه يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا
بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم
بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة
كان سيري حتى ادخلها لان معناه ثبت سيري فانا ادخل الان ولا فساد فيه وجاز
ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعين
الفاعل فيجوز ان يكون السبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في
التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحيته تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه
وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا
التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري لا انما

فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت كي ادخل الجنة وانما تقدير
ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام التاكيد لمعنى بعد
النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا
تقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف
المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على
تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي
سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث
يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني
ان يكون ما قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد الكلام بتقديم الانشاء او ما في
معنى النفي المستدعي نحوا باعثا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفا على الجملة السابقة امر
نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا
يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيها الدعاء اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك
او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي
نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا
انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او تمن نحو
ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي
نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو
الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير مني ففي جميع هذه المواضع
معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل المصدر معطوف على مصدر
اخر مفهوم ما قبل الفاء واما نحو سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا
بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها

المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ما قبلها
بما بعدها والا فالواو للجمع تماما وثانيهما ان يكون قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى ما
الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال
الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك
وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التى
ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان والا ان اى بشرط ان يكون بمعنى
الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها الا ان ايضا داخل فى مفهومها كالا الا بلزم
من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى حقى او الا ان
حتى ينبو به تقدها بالا بتقدير مضافا اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى حقى وغيره
يقدها بالى بتاويل مصدر مجرور بالى التى بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقى و
العاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم
واذا كانت منها من غير اشتراط ما ذكر من الشروط الصحة تقدير ان بعدها ينتصب المضارع
بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او
فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات
الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها وهو او بشرط معنى الى
ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا
وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل
العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصت
به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه فى ثم ايضا ويرد
عليه انه كان المناسب ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز
اظهار ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو

اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبنی قیامك وان تذهب لان هذه

الثلاثة تدخل علی اسم صریح نحو جئتك للاكرام واعجبنی ضرب زید وغضبه اردت

لضربك مجازان یظهر معها ما یقلب الفعل الی الاسم الصریح وهو ان المصدریة واما

لام الجحود فلما لم یدخل علی الاسم الصریح لم یظهر بعدها ان وكذا حتی لان الاغلب فیها

ان یستعمل بمعنی كی وهی بهذا المعنی لا یدخل علی اسم صریح وحمل علیها التی بمعنی الی

لان المعنی الاول اغلب فی التی یلیها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب

ما بعدها للتنصیص علی معنی السببیة والجمعیة والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم

یظهر الناصب بعدها فیجب ای اظهار ان مع لاء الداخلة علی المضارع المنصوب بها ای صورة

دخول اللام بمعنی كی علیها ای علی ان لاستكراه اللامین المتوالیین لام كی ولام لا نحو

لئلا یعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر فی غیر المواضع المذكورة كثیرا من غیر عمل لضعفها

نحو قوله تسمع بالمعیدی خیر من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ایهذا الزاجری

احضر الوغی فی روایة النصب لكن لیس بقیاس كما فی تلك المواضع ولذلك لم یذكره

وینجزم ای المضارع بلم ولما ولام الامر ولاء المستعملة فی معنی النهی احترازا عما استعمل فی

معنی النفی وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات ای ویجزم المضارع بكلم المجازات

ای كلمات الشرط والجزاء التی بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ

الكلم والمجزوم بها فعلان وهی ای كلم المجازات ان ومهما واذما وحیثما فاذ وحیث

یجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا واین ومتی وهما یجزمان المضارع مطلقا سواء

كان مع ما او لا وما ومن وای وانی واما انجزام المضارع مع كیفما واذا فشاذ لم یجئ

فی كلامهم علی وجه الاطراد وانما مع كیفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كیفما

تقرا اقرا كان معناه علی ای حال وكیفیة تقرا انت انا ایضا اقرا علیها ومن شرطه

استواء قراءة قاریین فی جمیع الاحوال والكیفیات واما مع اذا فلان كلمات الشرط

انما تجزم لتضمنها معنی ان التی هی موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع

به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اى وينجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه

انشاء الله تعالى فلم اقلب المضارع ماضيا ونفيه اى نفى المضارع ولا يبعد لو جعل

الضمير الى ما هو اقرب اعنى ماضيا ولما مثلها اى مثل لم فى هذا القلب والنفى ويختص اى لما

بالاستغراق اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم

زيد ولم ينفعه الندم اى عقيبه ثم لا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها

واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز

حذف الفعل اى ويختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو

شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها

فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك

لكونها فاصلة قوية بين العامل والمعمول ويختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع

اى ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل فى

غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هى اللام المطلوب

بها الفعل وتدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد

تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو قوله تعالى ولتات طائفة اخرى لم يصلوا

فليصلوا وثم ليقضوا تفثهم ولاء النهى هى لا المطلوب بها ترك اى ترك الفعل

وفى بعض النسخ ولاء النهى ضدها اى النهى التى هى ضد لام الامر وهى التى يطلب

بها ترك الفعل وهى تدخل على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل والمفعول مخاطبا

او غائبا او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية

الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى اى يجعل الفعل الاول سببا والثانى مسببا

وفى شرح المص وكلم المجازات ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثانى ولا

شك ان كلم المجازات لا تجعل الشئ سببا للشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم

اعتبر سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم

اذ يكون

ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر
المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم
كقولك ان تشتمني اكرمتك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا
حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا المكارم الاخلاق
يعني انه صار بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده
وسميتا اي هذان الفعلان او لهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء
من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين
نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم
واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان وما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان
الثاني فقط مضارعا فالوجهان اي فيجوز الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط
والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اقرأ وابتيه
واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل الماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى
نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا ابتدائيا لم يقترن بقد سواء كان
قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او مقدرا كقوله تعالى ان
كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت فله يجب الفاء في الجزاء لتحقق تاثير
حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنى به عن الرابطة كقولك ان اكرمتني
اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا
يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب
دخول الفاء فيه وان كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا
بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة
الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه
كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء ولم تمتنع تغيير المعنى حيث خلصت المضي

الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن
منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اى وان لم يكن الجزاء الماضى
او المضارع المذكورين فالفاء لازم فيه لان الجزاء ح اما ماض بقد لفظا كما تقول
ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك امس
بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تأثير لحرف الشرط فى الماضى فاحتاج الى رابطة
وهى الفاء واما جملة اسمية او امر او نهى او دعاء او استفهام او مضارع منفى بما او لم
او لن الى غير ذلك كالتمنى والعرض فى جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط فى الجزاء
فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التى للمفاجاة مع الجملة الاسمية التى وقعت جزاء موضع
الفاء لان معناه قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء
التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا
الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالجملة الاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون وان التى يجزم بها المضارع
حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى
اكرمك والنهى نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام
نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمنى نحو ليت لى مالا
انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل
تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا
لما تقدم وقصد السببية اى سببيته لما تقدم لم يحتج تقدر ان مع مضارع يؤخذ مما
تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما اختص تقدير ان بما
بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا لما يتعلق بمطلوب يترتب عليه
فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها او هى مسببة له فاذا كان المضارع بعد تلك
الفائدة وقصد سببيته الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك

الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فينجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب
باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سببها وقصد اداء تلك
السببية فقدان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم
تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهى قرينة الفعل
المنفى لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائى فانه لا يمنع
ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو
ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر
تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا
قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع اما بالصفة ان كان
صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى فيمن قرء مرفوعا اى وليا
وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى ونذرهم فى طغيانهم يعمهون اى عمهين وبالاستيناف
كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرء يجرى بمقدار الامر هكذا
فى بعض النسخ وفى بعضها مثال الامر وكان المراد بصيغة الامر فانهم يطلقون امثلة
الماضى وامثلة المضارع ويريدون بصيغها وفى بعض الشروح انما قال مثال الامر
لان الامر كما اشتهر فى هذا النوع من الافعال اشتهر فى المعنى المصدرى ايضا فاراد النص
على المقصود وهو فى اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره
المص فى شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غايبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما
او مجهولا من الفاعل احترازا عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل
المخاطب احترازا عن الغايب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احترازا عن مثل قوله تعالى فبذلك
فليفرحوا فيمن قرء على صيغة المخاطب وعن مثل صه ورويد وحكم اخره اى اخر الامر فى الحقيقة
عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضى اعرابه وهو حرف المضارعة
لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هى بسببه وفى الصورة حكم المجزوم

اى مثل

اى مثل حكم المضارع المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه
لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطى له حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش
واغزوا دم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يدم وذهب
الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة
او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقى امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب
ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع
من رباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما
هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة
ليتوصل بها الى النطق بالساكن فالكون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اى بعد
الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح فانه اذا قيل
فى اقتل افتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول بالماضى المجهول من الرباعى
اذا قيل اقتل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اى فيما سوى ساكن بعده ضمة سواء كان
بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم فى مثل اضرب لتلبس بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس
بالامر منه ولو ضم فى اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضى المعلوم
الرباعى نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة اضرب مثال لما يكون بعده
كسرة اعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة
لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد
لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اى فعل
المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف المضاف
اى فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر
فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول
مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل

الذى ربد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غريب صيغته دفعا للالتباس

بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب دحرج واعلم واختير هذا النوع من

التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد فى الاوزان لخروج الضمة الى

الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى

ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة فى اختياره بعد حصول

المقصود باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا

يلتبس فى الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثانى مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج

لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمته جاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله

يضم الثالث والثانى ومعتل العين اى ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل

طوى ودوى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضى الى اجتماع اعلالين فى نحو وى

يطوى مثل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عود

وصيد انما خص معتل العين بالذكر من ماضيه لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للمفعول

منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين فى المبنى للمفعول من مضارعه ان لم يكن غير ما ذكرنا

الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته

فصار بيع وقول فابدل واوا وقول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام

وهو فصيح فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل

نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا

مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هذه المواضع وقال بعضهم الاشمام هيهنا كالاشمام حالة

الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين

وقال بعضهم هو ان تاتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم

والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا

على ضعف فى نحو قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام

ماقبلها

ما قبلها ومثلكي اي مثل باب الماضي المجهول من المعتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي

المجهول من المعتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجي

اللغات الثلاث فيه اذ يقال اختير واختور واختير وانقيد وانقود وانقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم

اذ ليس لك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما

استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل

حركتهما اليه ثم تقلب العين ياء اذا كانت واوا وانقيل استخير واقيم لفظا واحدا وان

كان اي الفعل الذي ربما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه مضارعا ضم اوله و

هو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل

اخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب

العين منه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار ويقام

لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها **المتعدي وغير المتعدي**

فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي على امر غير الفاعل يتعلق الفعل به

ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة

الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن

الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل

الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي

كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب بحيث لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف

الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون

هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر

غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول

الفاعل لكن فهمه مع التعقل عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا

اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا وبتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالالف

فان فهمه يتوقف على شيء غير الفاعل

بالف المفاعلة نحو ماشيته او ببنى الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا فى الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فى ما صدق عليه نحو علم والى مفعولات ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما اصلان فى هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول اخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهى انبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث فليست اصلا فى التعدية الى ثلاثة بل تعديتها اليها انما هى بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت فى جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثانى والثالث من مفعوليها كمفعولى باب علمت ويجوز ذكر احدهما عند الاخر جواز تركهما معا

افعال القلوب

وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن اذ لا شىء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى الطرفين وهى ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهى تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اى هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هى اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه من الظن او العلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأ هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال فتنصب اى هذه الافعال الجزئين اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولا لها ومن خصايصها اى هى جمع خصيصة وهى ما يختص بالشىء ولا يوجد فى غيره اى ومن خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما اذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ او الخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة الاسم الواحد لان مضمونهما معا هو المفعول

في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا
فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا
تحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قرائة ولا يحسبن بالياء
المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم
الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غراتك
انا اذا ما قد رشينا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول
الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي
الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك
فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي علمت
فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان
الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من تسمع تخل
اي تخل مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال
عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم
ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين لصالحين لان يكونا
مبتدا وخبرا او مفعولين له فلا بد اما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدا وخبرا
مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت
زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف
فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها
ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط
وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخير قد يقع الالغاء فيها
اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل
ومعموله نحو اكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها

نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جائني زيد احسب

وعمرو ولاشك ان اعمالها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المنبئ عن

جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تاخرت يعني عنهما

وانما خص هذا الالغاء المذكور بالذكر مع انه ايضا من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه

ومنها اي ومن خصايص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها

لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او

بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت و

قبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معموليها مثل

علمت ازيد عندك ام عمرو مثال التعليق بالاستفهام وترك مثال الاخير بالمقايسة مثال

النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة

لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب

تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنا فمن حيث اللفظ

توفر على الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال و

التعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق

لا مع الزوج لفقدانه ولا بزوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزويج فالفعل المعلق

ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان

كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة المنصوب جزآها على الجملة المعلقة

نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما

ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ و

المعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصايص افعال القلوب

انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد

وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو

اياه

اي اذا ظلمت مثل عدمتني مطلقا وعلمتني مطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا
يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان
يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره
اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثمة قالوا
ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر
الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان
النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه
الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما الافعال القلوب فان المفعول
به فيها ليس المنصوب الاول بل في الحقيقة مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا
في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني
نقيضا وعدمتني حملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري راى البصرية مجرى
راى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد قال
الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكتبه لتم اني اي ارى
نفسي ولبعضها اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر غير
معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى
مفعولين وانما تعرض لذلك لئلا يتوهم الاوجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى
آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت
يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد فظننت بمعنى اتهمت
من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اتخذته مكانا للوهم والوهم
نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت
بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير
حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت

بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى وجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة
اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معانى اخر قريبة من معنى العلم والظن
لم يتعرض لعلم بمعنى صادفت وقول لشقة العليا او جدت جدة ووجدت موجدة
ووجدت وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت كانها ليس بمعنى العلم والظن الا

الافعال الناقصة

انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كلاما كالافعال
الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى لجعله فيما و
لبعده الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير
الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها
خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من
الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة فى الموضوع
له فى الافعال الناقصة لانها لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل
والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال
صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليها فى الزمان الماضى وكذا كل فعل
منها فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة
عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لبيان
الموضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات
بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت
عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة
اصلا وهى اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وعاد
وغدا وراح ومازال وماانفك ومافتئ بالهمزة وفتئ بالياء ومابرح ومادام وليس لم
يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس لم تاكد وماكان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى
عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما

تقول

تقول ثم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا
وقد جاء جاء فى قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها
اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغرائز ونحوها
لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير فيما جاءت يعود اليها وانما
انثت باعتبار خبرها كما فى من كانت امك بغيا ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء
ايضا قعد ناقصة فى قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة كانها حربة
اى مع قصر قال الاندلسى لا يتجاوز جاء وقعد من الموضع الذى استعملها العرب فيه
خلافا للفراء ثم هذه الافعال انما كان دخولها على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا
والخبر لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى بتقييم هذه الافعال
اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال حكم معناه اى اثره المترتب
عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية افاد معناه الذى
هو الانتقال اعطى الخبر الذى هو غنيا اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا
اليه ثم رفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا ونصب الجزء الثانى لشبهه بالمفعول
به فى توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كائنة لثبوت
خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا فى الزمان الماضى لا انه على دوام سابق
او انقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى
صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل
عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطى
كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن
فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان
يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبر لها مفسرا
للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذى كنت اصنع

ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اي كان يكون تامة يتم بالمرفوع من غير

حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة المقدرة وكان وكقوله

تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهي التي بوجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله

تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان

زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير

ناقصة ليستفاد بجميع معانيها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما

واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى

او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار امثال

الورود والجيء نحو ارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان لعبد قوى

بعيد وقال ما زالت تغتوي حولي بوسا وتصبح واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون

الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها الاصل وهما مثل اصبح زيد تاما وامسى زيد

مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد

بالصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران ويكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى زيد

غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة

بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح اي اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون

الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد ساهرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل

زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان

كذا وبت صيفا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك

لم يذكرهما تامتين مع فصلهما عن الافعال الثلثة السابقة والض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال

الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك اض وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا

اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط

المص ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان

الوجه في ذلك انها من الصفات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب ونحو ما
امسى وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الصفات
وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تام وما برح بمعنى من برح اى زال ومنه البارحة
لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر
تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من
المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت
يمكن ان يقبله عادة نحو ما زال زيد اميرا استمرارا امارته من زمان قابليته صلاحيته
للامارة اساد لالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت
ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت في اعتبار الصلاحية
والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت
النفي بدخول ادوات عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى
لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها
وما دام للتوقيت اى تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرفا
لزمان لم يذكر وذلك لان لفظة ما مصدرية نهي مع ما بعدها في تاويل المصدر تقدير الزمان
قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة
والى هذا اشار بقوله ومن ثمة اى من اجل انه للتوقيت بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف لذلك الظرف فضلة غير
مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام
لو لم يقع بعد اجلس لم يحصل من المجموع كلام يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة
بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام
وليس لنفي مضمون الجملة حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الان
وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا و[illegible]

تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا هو مذهب سيبويه يجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي لانه يقتضي الصدر اما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه ومن جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لنفيه بهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادة الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض لان الاختلاف ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون سيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وهذا الذي ما قيل كان من الواجب

على المصنف ان يجعل ما في اوله تاء النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها

من ابن كيسان **افعال المقاربة** ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة

على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو

رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا بجزمه به

فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك

ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا

اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل

فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمه بقرب حصوله

او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر

بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر المتصل بما يفضي اليه

فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم

بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى وهو

طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق

الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي وغير

ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاء

في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على حد استعماله

عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية

تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في

محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى

حال زيد الخروج واما في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم

وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه

على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج ای

الخروج

الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء
فهو شبيه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على
هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في الرفع بدلا عما قبله بدل الاشتمال الا انه اجمالا
ثم تفصيلا ففي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح
الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب فتقول على الاستعمال الاخير عسى ان يخرج زيد
بان يذكر مرفوعه فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغني عن الخبر
لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغني في علمت ان زيدا قائم عن المفعول
الاخر لقيام مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان قصر على المرفوع من غير قصد
اقامته مقام المرفوع والمنصوب معنى وهو خروج زيد فهي تامة فههنا احتمال اخر
هو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل
النصب بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج زيد
فان اعمل الاول كان زيدا اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثاني
كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين
ناقصة وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد
فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم
عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه
فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد
زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن
دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال فالفاعل اسم محض كما هو الاصل وخبره
فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار الدلالة عليه من غير ان يشبه لانه
على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف
ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا فاما كان كل واحد منهما

مشابهاً للآخر اعطي لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو كسائر الافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضياً كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضياً كان ومستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلو كان نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما غير لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئي ذي الرمة وذا الرمة في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة فاعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يراها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونها تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك به والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح اي الزوال فان النفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت ما ادعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت عن الاولى وقد عرفت وجه القدح فيها في تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذه وشروعه في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب

يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه
الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق
زيد واخذ زيد او كرب يفعل وجعل يقول قال الله تعالى وطفقا يخصفان او
بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل
استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل
استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء **فعل التعجب** ما وضع لانشاء التعجب
وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل
بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى
كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان
الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره وواها له لكن ينتقض الحد بمثل قاتله الله
من شاعر ولا شلت عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه
الافعال ليست موضوعة للتعجب بل تستعمل له لا بالوضع اذ المراد ما وضع لانشاء
التعجب في نفسه بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من صور النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء
وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي
تضمنه تركيب ما افعله والاخرى صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به لا تنظر بكونه
في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرف فيهما فلا يتغيران الى مضارع ونحوه
وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان
اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة
والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقته
الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او
ثلاثي مجرد مما فيه لون وعيب بمثل ما اشد استخراجه اشد بياضه بلجاى يتوصل بنا
من فعل لا يمتنع بناؤهما منه بجعل المصدر الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا ينصرف

فيهما اى فى صيغتى التعجب بتقديم اى تقديم جائز فيما عدا صيغتى التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل و لا تاخير اى تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتى التعجب فان المقام يقتضى بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان التقديم الشئ يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان واحدا منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكان اعتبار القصد و لا ينصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن فى الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازنى الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له فى الماضى حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله و ما ابتدا اى مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتدا بتقدير المضاف و فى بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شئ لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفى سببه عند سيبويه وما بعدها اى ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب موصولة اى ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا اى جعله ذا حسن شئ عظيم و قال الفراء ما استفهامية مبتدأ ما بعدها خبرها قال الشارح الرضى و هو قوى من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو و ما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد ففعل صورتا امر ومعناه الماضى من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم و الباء اى مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اى بان يقول على ما هو قياس

فالضمير عند سيبويه في افعل الى الفاعل واما الباء الا وبه اي بحسن زيد فمفعول عند
الاخفش لاحسن بمعنى صيره ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية
لجعل اللازم متعديا و فيه ضمير يرجع الى الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه
وهمزة احسن للتعدية كاخرج فيه اي في الفعل ضمير هو فاعل اي احسن انت بزيد
اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد
بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف
شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في شخص **افعال المدح و**
الذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء
مدح او ذم فلم يكن مثل كرم وحسن وذم منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما
في الاصل نعم وبئس على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه
مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية
فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا
للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء وسكون
العين قال سيبويه ان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس
ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا
بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم
الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد
او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا
مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او
ضارب رجل او زيدا وحسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل
فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون
الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوص اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات

وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو
الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام هي مخصوص وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او
الذم وتعيينه انما هو بحسب الغالب لا وقد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل
صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله اي الجملة الواقعة قبله
غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد
مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما
مبتداء ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما
قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل
زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص
وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا
وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى
نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند
وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند و
بئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما
وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال مقدر حيث وقع المخصوص
اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق
الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا وبجعل الذين كذبوا صفة للقوم
وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة
مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب عليه السلام بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم
الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي
من افعال المدح والذم حب في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء اي صار حبيبا اي
صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا

عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى وجمعا او مؤنثا
لجريه مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند
وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص
نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده
او بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا
رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا
هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد
لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فلو كان راكبا
حالا من الفاعل الاعز المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على
معنى حاصل في غيرها متعقلا بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث
يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثم اي لاجل انه
يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام الى كان او غيره الى اسم يتعقل معنا
بالنسبة اليه نحو سرت من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع
للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما كان معنى الايصال
او معنا اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما
صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها
تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او
لان اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على
سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما

باسميهما لوجودهما وكذلك مذ للذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجد بخلاف
ما بقي منها ورب وواوها اي الواو التي بعدها رب وفي عدها من حروف الجر
تسامح وواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا و
حاشا فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التي يليها يكون حرفا واسما والثلاثة التي
يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا للاسم
الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها
الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان
نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة
ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه وابتعد بالتجائي عنه على الابتداء
ويجيء من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول
في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي
هو الاوثان استقام المعنى وللتبعيض اي وقد يجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع
بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه
مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل
جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين
بقولهم قد كان من مطر وشبهه مما يتوهم فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه
مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان
بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب
بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن وكا
في المكان نحو خرجت الى السوق وفي الزمان نحو صوموا الصيام الى الليل وغيرهما نحو
قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى

ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها الانتهاء الغاية
مع كثيرا ولم يكتف فى كونها بمعنى مع تسميتها بالى كما اكتفى فى كونها الانتهاء الغاية بتلفظ
الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه
كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها
بعدها اى بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار
العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوز وفى قياسا وفى للظرفية اى
لظرفية مدخوله لشىء حقيقة نحو الماء فى الكوز ومجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا
كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة
لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما ترى فى ضربت مزيدا نحو الجملة فيه يفيد لصوق مرور بزيد
اى بمكان يقرب منه زيد وفى الاستعانة اى استعانة الفاعل بالمصدر الفعل عنه بمجروره نحو
كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج
واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملتصقا
بالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة
شىء اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل فعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير
بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهبت بزيد صدر الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد
صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختص بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى
الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها
بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد وزائدة فى الخبر فى الاستفهام
بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم ولا يقال ازيد بقائم والنفى بليس نحو ليس زيد
براكب وبما نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى الخبر فى هذه الصور قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع
فى الاستفهام والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده
اى حسبك زيد كفى الله شهيدا او القى يده وكان خبرا لكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد

فان قلت الكلام بحسبك خبره [illegible]
جاز فى [illegible] ولا
ان زيدا [illegible] المجرور بالباء
خبر مقدم وتقدير الكلام [illegible]
حسبك [illegible] ان [illegible]
على العطف [illegible]
الاكثر [illegible]
[illegible]
فى ان [illegible]
الاكثر [illegible] شرح

كان [illegible] وفيه انه لا
[illegible] الاختصاص [illegible]
فى [illegible] استعماله
ومعنى [illegible] الاختصاص عن الظاهر
عصام الدين

والنام

واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس و التعليل اي

لبيان علة الشيء هنا نحو ضربت للتاديب وخارجا نحو خرجت لمخافتك و بمعنى عن مع

القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه و زائدة نحو ردف لكم اي ردفكم و

بمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال

لله لقد طار الذباب و رب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما

ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة

موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف.

واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه

وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب في هذا الذي ذكر من التقليل اصلها

ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفي بابي

فعل رب بمعنى الذي تعلق بها رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتحقق ذلك الا في الماضي

نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم ما فارقه محذوف اي للاقيت لانه ياتي

في غالب الاستعمال لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر

مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التميز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى ومجموعا مذكرا

وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا وربه رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء خلافا للكوفيين

في مطابقته التميز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما

رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء وتلحقها اي ربما الكافة

اي المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما

زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها

اي واو رب في حكمها اي تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير

والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام

فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند ... نحو فيبين انها

قوله تعالى ربما يود الذين كفروا فهو بمنزلة الماضي

لصدق الوعد به وتحققه فهو ادن

بمنزلة الموجود

فهو بمنزلة

ولو كان ... نحو قوله تعالى ... تعلمون

... بمنزلة الموجود ...

حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا
يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك يتسبب دوا والقسم انما يكون عند حذف الفعل
اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا
من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني
كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم
الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله وغيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله
او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبة عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه
باحد القسمين وهو الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها
بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها
عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وحصر منهما هو اصل في
باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي جميع
ما ذكر من حذف الفعل وكونهما لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا وعلى اسم الله
تعالى خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما
يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على
المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا
تختص باسم الله خاصة نحو بالله لرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور
كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان
يقال الباء يوجد مع الاختصاص كما يوجد بدونه لمكان النفي ويتلقى اي يجاب القسم لغير
السؤال باللام وان وحرف النفي ما او لا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او
فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في
المنفية اسمية كانت وفعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي
لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا

يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني و بالله هل قام زيد و يحذف جوابه اي جواب

القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه

اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم و زيد قائم والله لاستغنائه

عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه و الجملة المذكورة وان كانت جوابا

للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب و هذا لان

فيها علامة جواب القسم و عن للمجاوزة اي لمجاوزة شئ و تعديه عن شئ اخر و ذلك اما

بزواله عن الشئ الثاني و وصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد

او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين

و على للاستعلاء اي استعلاء شئ على شئ نحو زيد على السطح و عليه دين و قد يكونان

اي عن و على اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني

و من عليه اي من فوقه و الكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد و زائدة نحو ليس كمثله

شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه و قد يكون اي الكاف اسما

نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته و تختص اي الكاف

بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل و نحوه و قد

يدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا

الى ما جاء في بعض اشعارهم و مذ و منذ للزمان الماضي و الحاضر فهما للابتداء في الزمان

الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت والمنفي هو

ذلك الزمان الماضي الذي يراد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من ليلة منذ سنة كذا او ما

رايتك او ما رأيته منذ سنة كذا يشعر ان يكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه ان مبدأ

زمان مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الان و الظرفية عطف على الابتداء

اي و هما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر

حاضرا و ان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي اعتبر حاضرا فالمراد انه جميع

زمان الفعل كذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا او مذ يومنا اي جميع ما
انقضاء رؤيتنا هو هذا الشهر واليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد لم يمتد
زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل ان المثالان لا بد
كونان كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثال الابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن
بتقدير المضاف اي ما رأيته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي
لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت بها ما بعدها تكون حروفا جارة مثل الا عبارة
ذكرت فيهما نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا انتصب تكون

افعالا **الحروف المشبهة بالفعل** ووجه شبهها بها اما لفظا فلانقسامها
كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها
معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت فكان المناسبة ان يعبر عنها
بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة
والعاطفة هناك بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي
جمعي القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نونها
ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل وليت اخرهما لكونهما
للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه
اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك
والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان يقتضي عدم
الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء لتحيزها تتم
كلاما ولو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس
على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك
ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لكف ما الكافة
على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع

في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح اي حينئذ يلحقها ماء الكافة على الافعال

لان ماء الكافة اخرجها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة

لا تغير معنى الجملة ولا يخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدتها افدت بقولك

زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها [illegible]

باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثم اي من اجل الفرق المذكور

وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي

في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه في موضع الجملة نحو

ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة

نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا

جملة نحو جاء الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلا نحو بلغني ان زيدا قائم

لوجوب كون الفاعل مفردا و حال كونها مع جملتها مفعولا نحو كرهت ان زيدا شاعر

لوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب

كون المبتدأ مفردا او حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب

كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانها اي ما

بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق لانطلقت

وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول

لولا التحضيضية عليه نحو لولا اني معاذ لك في عمى اي لولا زعمت اني معاذ لك ولولا

انك خبرتني صدقت منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانها اي ما بعد لو فاعل

لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك

فان جاز في موضع التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران والكسر في

ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير [illegible] انا معها

مثل من يكرمني فاني اكرمه فما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه

وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من بكر مني فجزاؤه اني كريم او

اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدا او خبر

المبتدا ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة

فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها

معها مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى

زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا

مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه

لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهازم من عظام نابتة

في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا

وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا اي ومثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في

كثير من النسخ من جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة

او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله

لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات

فان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى

المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا انها هو من جنس المقول لا لذلك لاجل

ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها

التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة

مكسورة لفظا وحكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد

العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال ان وان كانت

مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع

المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها

بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ولذا شرط في العطف على اسم ان

المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم و
عمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله الخبر لفظا
ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك
ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون
العامل فى رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل فى رفعه الابتداء
فيلزم اجتماع عاملين عليه ان والابتداء على نعت واحد وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم
لا يشترطون فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان ان عندهم لا يعمل الا فى الاسم والخبر
مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب
واحد ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبنيا فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى
الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان
فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائى فانهما يجوزان فى نحو
انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان
فى اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن فى جواز
العطف على محل اسمه كذلك اى مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل
دخوله فان معناه الابتداء وهو لا ينافى المعنى الاصلى كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز
اعتبار محل اسمه فى عطف شئ عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد لكن
عمرو خارج وبكر ولا يجوز فى ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم
بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا
يغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التى هى لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التى
هى ايضا للتاكيد دونها اى دون المفتوحة لكونها بمنزلة المفرد فلا يجتمع
معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة
على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت اللام مع المكسورة على الاسم

على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت
على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول
اللام بهذه الصور لانه فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتدا اعني ان المكسورة واللام
وهم كوهم اذ لك ... نادر وتقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما الذي يعامل في
دخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم يغير معنى الجملة
لكن لا توافق اللام مثل ان في معناها الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر
ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزم ما
بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض جهة
مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل
ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق
بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب
ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا
خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول
الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من افعال
التي هي من دواخل المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها
عليهما فاذا فات ذلك اشترطوا ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية
للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا
للكوفيين في التعميم اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لا في اصل
الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها
على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك
عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند
التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير الشان مقدرا والسبب في تقديره انه متابعة

المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها
في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم
يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير
جايز فهذه ولضمير الشان حتى يكون اسما لها بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير
الشان خبرا لها فيكون عاملا في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف
المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في
المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى
فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت
اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال
المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في
المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير
معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء
سئلتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة
مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى
وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف
كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد
ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين المصدرية
وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون الا يرجع اليهم ولم
لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين
المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان
عني به الاستقرار فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل
المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه لا للانشاء وهي حرف

براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب في مذهب الخليل انها مركبة

من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف ليعلم

انشاء التشبيه من اول الامر ففتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن

حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى

على الكسر وتخفف اى كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح وجها عن المشابهة

لفوات فتح الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملتها فلانه

تذهب لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير الشان

مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الباعث

الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة قال الكوفيون

هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة

الى الكاف فحذفت الهمزة فكلمة لكن لتقييد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا

واثباتا وكلمة ان يحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم تولد

من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمروا ايضا جاءك لما بينهما من

الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمروا لم يجئ بتوسطها اى لكن بين كلامين متغايرين

نفيا واثباتا معنى اى تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه

فاللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمروا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن

عمرو غايب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة

لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه

في بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز

اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا و

يجوز معها مشددة ومخففة الواو فهي اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية

وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اى لانشائه فتدخل على الممكن

عنو

نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو الا ليت الشباب كان يعود فاخبره بما فعل المشيب. واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اى اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان ومتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول معناه ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اى لانشائه ولا يدخل على المستحيل بمعنى توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون لعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اى بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب. وقد داع يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار مع الياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه

وحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط لما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة

ان بعض النحاة ذهب الى انهم بعض اخر فلم يعتبر عليه فلا ريب الاول الصحيح يعم من ان يكون عطفا فالمعنى لا فادة الجمع لان موضوعها الجمع في الجملة بسبيل موضوع الواو وجزء من موضوعات الواو في عصام

لئلا يتوهم مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب
ومراد النحاة بالجمع فيها ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كان في او واما
وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني
زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر
قالوا والجمع مطلقا الا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب
بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء
للترتيب بلا مهلة اي مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في الترتيب مقرونة
بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بالمهلة لكن المهلة في حتى اقل منها في ثم
فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي
المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف
من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة اي المعطوف او ضعفا
فيه اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح
لان يجعل غاية وانتهاء لتعلق المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع
اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى
بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى
جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب
الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان
يتعلق الموت بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء
بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج
على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك فمع هذا يصلح ان يقال قدم الحاج
حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء
كذلك الانتهاء بالجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى

الصباح فانه بعيد شمول النوم بجميع اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعاً الا انه لم يأت في العاطفة مائلاً في جزء الاخير فان الاصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعاً ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءاً لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءاً من متبوعه وعدل الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكماً ليشمل المجاور ايضاً كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف الثلاثة لثبوت الامرين اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الامر مبهماً اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل قوله تعالى ولا تطع منهم آثماً او كفوراً الكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين المستوي الآخر يلي همزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة اي ومن اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارأيت زيداً ام عمراً فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الآخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المصنف والمنقول عن سيبويه ان هذا وان لم يكن حسناً فصيحاً وازيداً رأيت ام عمراً احسن وافصح يكون تركيب ارأيت زيداً ام عمراً حسناً فصيحاً وان لم يكن احسن وافصح في الترجمة الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارأيت زيداً ام عمراً ولا يخفى ان الحكم بضعفه للتنزل عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة عنهما ساقط لان ما كان حسناً فصيحاً لا ينبغي ان يعد ضعيفاً بالجملة فكلام المصنف هنا لا يخلو عن اضطراب ...

سيبويه ايضا من ثمة اى من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين

اى بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين

بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلنا جاءك زيد او عمرو اجاءك اما زيد واما

عمرو فانه يصح جوابهما بلا او نعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما الا على التعيين جاءك

اولا وقد يجاب بنعم كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشائيه

يتم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه

باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط اخر لا يخرج عن سماجة

ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله

لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام

المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل

قولك انها لابل ام شاة اى ان القطيعة التي اراها لابل وهى جملة خبرية فلما علمت انها ليست

بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك

ام شاة اى بل اهى شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اى بل اعمرو وقد تقصد

الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع

اما اى غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على اخر باما يلزم ان يصدر المعطوف

عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من

اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على اخر باو

يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيدا او عمرو ولكن يجب نحو جاءني

زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل

المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم

ايراد عاطفتين معا ويكون احديهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على

المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن

الثاني

لتنبيه ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف لثلثة لاحدهما معينا اى لنسبة الحكم الى احد الامرين المعطوف و المعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جائنى زيد لا عمرو فحكم المجى فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جائنى زيد بل عمرو اى بل جائنى عمرو فحكم المجى فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشئ لا بالمجى ولا بعدمه والاخبار الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفى نحو ما جائنى زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لنقل حكم النفى من المعطوف عليه الى المعطوف اى بل ما جائنى عمرو والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفى عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه اذ الحكم منفى عنه فمعنى ما جائنى زيد بل عمرو بل جائنى عمرو وزيد اما فى حكم المسكوت عنه او المجى منفى عنه ولكن لازمة للنفى اى غير مستعمل بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهى نقيضة لا فيكون لايجاب ما انتفى عن الاول فيكون لازما لنفى الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان كانت فى عطف الجملة على الجملة فهى نظيرة بل فى مجيئها بعد النفى والاثبات فبعد النفى لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفى ما بعدها نحو جائنى زيد لكن عمرو لم يجئ وما جائنى زيد لكن عمرو قد جاء وعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفى

حروف التنبيه

الا واما وهما يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخلها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التى [illegible]

بها نحو هذا وها انا وهذان وهاتان وهؤلاء **حروف النداء** يا

اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واى

بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب كانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل

فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة ولهم

كلمتان اى والى اقرب متصف بزيادة القرب له الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له

مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب

حروف الايجاب نعم وبلى واى بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير و

ان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معانى تلك الحروف يتبين وجه تسميتها

بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اى محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهى

فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى فى جواب الم

يقم زيد بمعنى قام زيد بمعنى بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل فى موضع بلى

ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها

تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفى وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احد

يا زيد اليس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير

الاثبات بعد النفى وبلى مختصة بايجاب النفى يعنى بنقض النفى المتقدم ويجعله ايجابا

سوا كان ذلك النفى مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد اى

قد قام او مقرونا به فهو اذن لنقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى

الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا وقد جا على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب

كما تقول فى جواب اقام زيد بلى قام زيد واى اثبات بعد الاستفهام لا شك فى غلبة

استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر ايضا وذكر

ابن مالك ان اى بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف ويلزمها القسم اى لا يستعمل

الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اى اقسمت وبى ولا يكون المقسم به

الا الرب والله لعمري تقول اي والله واي وربي واي لعمري واجل وجير بالكسر و
الفتح ولا تصديقا للمخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان
للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك او لم يأتك وقد جاءت ان لتصديق الدعاء ايضا
نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله
تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل
للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها في هذين
الموضعين حاصله ما ذكره المص من كونها تصديقا للخبر
وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة و
معنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها
فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما في من
والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
افصح وكون الكلمة او الكلام بسببها مهيا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او
غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام
الفصحاء ولا سيما في كلام البارى سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن واللام
والباء فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي
نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايته وقلت زيادة ان مع ما المصدرية نحو
ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت ايضا زيادتها مع لما نحو لما ان قام
زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير
وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها
مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم على تقدير رواية جر ظبية وما تزاد مع
اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع
اي نحو ايّاما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو

ان زيدا القائم وعند غيره
ان جواز جمعهما
الفاصلة بينهما بخلاف ان فانه لا
بينهما ولذا لا يقال ان زيدا لابالزجد
لاجتماع حرفين بمعنى واحد

من البشر احدا جا الكون تلك المذكورات مع ما شرطا اى اذ وان شرط ومع بعض
حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديق
كما ان عمرا اخى وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين
قضيت فيه فيهما كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو
العاطفة بعد نفى لفظا نحو ما جائنى زيد ولا عمرو ومعنى نحو غير المغضوب عليهم ولا
الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك الا تسجد اذ امرتك اى ان
تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في
زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم فتبرز لذلك في صورة
نفى القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اى في
بئر حور نزل الحور الهلكة جمع حاير اى هالك من حار اى هلك ومن والباء واللام
تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير
اى فهى لتفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول
قطع رزقه اى مات وان وهى اى ان مختصة بما في معنى القول اى بفعل مقرر في معنى
القول نقرر المطروف في الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما
ليس في معنى القول فهى لا يفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول
مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فقوله ان يا ابرهيم تفسير لمفعول
ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان
ائت اى كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت
وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا تفسير للضمير
في به في امرتنى بمعنى القول وليس تفسيرا لما في قوله تعالى ما امرتنى لانه مفعول لصريح القول
وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى ام موسى ان اقذفيه
فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا حرف

المصدر ربما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اى ربما و
ان المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية وتجعلانها
فى تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء و
هو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية
انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضى وهو الحق
وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة
للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية و
معنى كونها للاسمية انها تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تاويل المفرد الذى هو مصدر
خبرها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك او ما فى معناه نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى
اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا **حرف**

التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها
على انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل
وفى بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا
نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه معناه اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على
ترك الفعل ومعناه فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر ولا
يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك
فى الماضى ما يمكن تداركه فى المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات

حرف التوقع والتقريب قد ويسمى بهما لمجيئهما فان هذه الحروف اذا دخلت على الماضى
او على المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف فى بعض المواضع الى هذا المعنى فى
الماضى التقريب من الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن
يتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت
الصلوة ففيها اذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق

ولا يقع بعد كلمات التحضيض الا الفعل لان
التحضيض فى الاسم محال فان وقع بعد
كلمات التحضيض اسما فاعلم ان هناك فعلا
مضمرا لكون الاسم منصوبا بمعمولية الفعل كقولك
ولا زيدا اى لولا ضربت زيدا المتكسر ١٢

التقريب من غير توقع كما تقول قد كرب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا

حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمها ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى على الانسان فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لانكار ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمل الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب والبق ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول

قوله والهمزة اعم تصرفا لان الهمزة اخف لانها على حرف واحد ولهذا قال سيبويه والهمزة ام الباب في الاستفهام

اثم اذا ما وقع وافمن كان وا ومن ثم كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة

بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فتوسع في تصرفها اكثر ومنها الشرط ان ولو واما

لما سبق الكلام الماضي فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي

وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال

سواء دخل على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال

الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك الاكرام في الاستقبال وقع مني ايضا

اكرامك فيه وكذا لو للماضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب

اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب في الماضي لوقع مني ضرب ايضا فيه

وقد يستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم و

اعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فهي الان معناها انها وضعت

لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي

كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو

جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم

انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعماله او هذا

هو الاكثر المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل

به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا لد

على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا

الاستعمال توهم البعض ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطاء عكس المشهور ولم يدر

ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء

الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب

الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان

تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت

اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء لهما استعمال اللب وهو ان يقصد

بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته

لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام

الاكرام وتلزمان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى

ان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم

فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد

فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا

وليس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل بعد من حذف

الفعل وحده ومن ثمة اي ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها

انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية

هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق

اي في موضع مثل ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل

المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض عن الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا

يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان

لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو

عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء

منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض هذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن

اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع

ذلك الاسم الجامد خبر التعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو

ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا ليوضع فعله في موضعه واذا

تقدم القسم اول الكلام اي في اول ازمان التكلم بالكلام فيصح تركه في لكونه ظرف زمان

واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم الماضي

اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنا ليكون على وجه
يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى في
الجواب كان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما
وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا
لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتنى مثال للماضى لفظا وان لم تاتنى مثال
للماضى معنى لا كرمتك فان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غير
اى تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل
ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله
ان تاتنى اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار
التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال التقديم غير
الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الجواز
اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتنى والله لا اتينك انما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة
الماضى على خلاف المثال الاول للاشارة الى اشتراط الماضى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على
تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط و
جواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على غير ترتيب اللف وباعتبار الثانى على غير ترتيبه
ففى كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثانى اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فيه
فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه فان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضى
تقديم المثال الثانى على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير
تقدم اللفين على نشريهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم كاللفظ اى كالملفوظ به او
مقدره كالملفوظ فى صدر الكلام فلزم فى الشرط الذى بعده المضى وكان الجواب
للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون
جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى بان اى لا يخرجوا وكذا

قوله تعـ وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط مضمر
وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفا لان الجملة
الاسمية لو وقعت جزا يجب فيها الفا واما للتفصيل اى تفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر
نحو جاءنى اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله فى
الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاء للاستيناف من غير ان
يتقدمها نحو اما الواقعة فى اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد
يكتفى بذكر قسم واحد بحيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على
الآخر كقوله تعـ فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة
فيها هنا غير مذكور ولكنه مقدر يعنى واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات
ويردون اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء فى جوابها وسيجيء
الاول للثانى والتزم حذف فعلها الذى هو الشرط وعوض بينها اى بين اما وبين فائها
الواقعة فى جزائها جزء مما فى حيزها اى حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها
سواء كان الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمولا لما وقع بعد الفا نحو اما يوم
الجمعة فزيد منطلق مطلقا اى تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك
الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز
التقديم لما يمتنع تقديمه مط وقيل وهو قول المبرد وهو اى ما وقع بينها وبين فائها
معمول الشرط المحذوف على ط اى معموليته مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم او
عدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ
فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن من شئ واقيم اما مقام
مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالى حرف الشرط والجزاء فصار اما
يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد
منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا

القائد

القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل ان القائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جايز التقديم على الفاء مع قطع النظر من الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اى وان لم يكن جايز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمولا للشرط المحذوف وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع اخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة دفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتدا كما كان ولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغايب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف وهو غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم الغايب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازهما بلا خلاف ثم انما مثل المصنف بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها **حرف الردع كلا** اى ردع هو الزجر والمنع تقول للمتحضر فلان يبغضك فتقول كلا ردعا له اى ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا اجابة لك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة نحو قوله تعالى كلا

ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبني لكون لفظه كلفظة كلا

الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما تقول تحقيقا لضده

لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق

مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة

لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه

فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم

ليكون الاصل في الاسم الاعراب وفي الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على بناء ما

لحقته وبحركة تلك على اعراب ما لحقته لانهما كالحرف الاخير لما تلحقانه فان كان اي المسند اليه

اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وعدمه والا

فهو اي الحاق تاء التانيث واجب في غير الحذف والا فيسا وهذه المسئلة قد تقدمت

الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وهيهنا من حيث انها من احكام

تاء التانيث واما الحاق علامتي التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل

الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات

مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا و

علامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر

لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على حال

الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف

ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الابدال ظاهر في بدل الكل عن الكل او

يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر بمعنى المثنى من في الاصل مصدر نون

اي ادخلته نونا اسم ... لشيء اعطى النون تنوينا اشعارا ... لما في

المصدر ... ولهذا يسمى ... في الاصل ... ساكنة اي نداء

فلا تقصرها الحركة العارضة مثل عاد الاولى وهي ... لذلك ولكن

امثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اى اخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا تتبع

حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها

الاخر لحوقها به من غير تخلل شئ وهيهنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان قيل

فاخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخير وقيد

اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم فى الفعل الا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا

ينتقض التعريف بالنون فى نحو يا زيد انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الاخر تبعيتها فى

الوجود نطقا لا العارض للمعترض ليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو

اى التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين

المعتبرين فى منع الصرف ولا يتصور معنا فى غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة

والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما

اما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الان واما التنوين فى نحو احمد وابرهيم فليس

للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضى وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد

للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين فى رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن

والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على الاخر كيومئذ اى يوم

اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التى كانت بعدها فلما حذفت الجملة

للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ

وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت بكل قائما اى بكل واحد

وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه

علامة الجمع كما ان الواو علامة فى جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون فى ذلك

فزيد التنوين فى اخرها ليقابله وزعم بعضهم انه للتمكن وهو ضعيف لانه اذا سميت

به امرأة مثل مسلمات يثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية و

التانيث فظاهر انه ليس تنوين التمكن لوجوه فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض

لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان الترديد في الحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني بها انما هو الاخر لئلا يخل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما ان يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مشبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال الحروف الاطلاقية به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت فقد اصابن فروي هذا البيت بالياء وحصل باشباع فتحها الالف فهو عوض عن الالف عند التغني نون التنوين اما ان يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت بها كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع ليدل القسم الاول اسم يخصه واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لا لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فهي عند تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع لشيء الا بتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحتاج الى التنوين

وجوبا من العلم حالكونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد بن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد بن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا يحذف حيثما كانت لئلا يلتبس بنت في مثل هذه هند بنت عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البنا السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها يكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لا فعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن الطلب وانما جاز قليلا لتشبهها بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعده احتياطا وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا المثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا

لئلا ينقض المقصود عن غيره وما قبلها اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت وثقيلة
مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين
ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان
النون المشددة كلمة اخرى ولثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم
يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة ليدل
على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ولثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما
قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا
كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل
التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان
واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد
اضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات
متواليات ولا يدخلها اى التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير
حده خلافا ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف
ليس بمعنى عند الاكثرين وهما اى النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اى غير التثنية وجمع المؤنث
مع الضمير البارز اى واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة يعنى
يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء
او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون
بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين
اما مع الضمير البارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا واخشوا وارموا والواحدة المؤنث
نحو اغزى وارمى واخشى واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش
فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما
حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امراة بحذف الياء

حاف في اغزي الجاش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها
مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة
نحو اخشين كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو
نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية نحو
اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن
اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل
ترين في هل ترى كما يقال ترهان هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لاسر الفتح
بفتح مع المتصل وهل ترون في مثال هل ترون باسقاط نون الجمع وواو الجمع
ضم الواو كضمها في لم ترو القوم هذا مثال لما فيه نابذ يضمه لا جل النون وهل ترين في مثال
هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال لما فيه
النون واغزون عطف على هل ترين لاعلى ترين اي من نحو اغزون
المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزن في اغزوا بحذف الواو وابقاء ضمة ما
قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزن في اغزي بحذف الياء المكسورة ما قبلها كما اغزي
القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تشريفها الواقع في كتب التصريف بعضها
لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل
وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون الخفيفة يحذف
للساكن اي لالتقاء الساكن المذكور بعدها في بعض النسخ الساكنين اي لالتقاء الساكنين
كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذف
النون الخفيفة لالتقائها بالالام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها
والا كان الواجب ان يقال لا تهن بتقصير الكسر ولم يحركوها كما تحرك الا وتنوين فرقا
بينهما وانما لم يحركوها لانها تخل الفعل عن مرتبة ما يدخله
الاسم اصلا والتنوين وتحذف ايضا الخفيفة في حال الوقف على ما الحقت به

تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا
الحقت المخففة باغزو او اغزي وقلت اغزن واغزن بحذفها والياء فاذا وقف
عليها وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله
لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل للازم مزية بابقاء اثره على
غير لازم في المخففة المفتوح ما قبلها تنقلب الفا كقولك اضربن اضربا لشبهها
بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف فنحو
اصبت خيرا واصابني خير واختم لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحقنا من تبعة
شرنا ضرا واجعل نونات نقائصنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة با[لف]
الاداب عبوديتك على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محو ارقام الضلال الاثيم
وعن مصدره استقام الجهالات شافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبائه
فقد استراح من كد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير
عبد الرحمن الجامي عليه ما عليه في وظائف عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعواض و
الاغراض ضحوة السبت الحادي عشر من شهر رمضان المنتظم في سلك شهور سبع وتسعين
وثمانمائة والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله اجمعين

hors
The
amo
C
rem
were ... item a ... one or two of the junction canals
railw ... are also controlled, and upon these
whic ... prohibitive rates in force, with the result that the
there ... kept down on the canals, and is nearly all monopolised
traffic ...
by the railways. Even with the old mode of traction by horses it is found that minerals can be sent by canal considerably cheaper than by rail. Time is, of course, an important factor for general traffic, but it is not of so much consequence for minerals, for which cheapness of transport is the first consideration. On the Continent the canals are the principal means employed for the conveyance of goods; and improvements are still being carried out in the way of widening and deepening their channels for facilitating the passage of boats; whereas in this country many of the canals are choked up with weeds, and have been allowed to fall into disrepair.

In support of the assertion that even with horse traction it has been found cheaper to carry minerals by canal than by rail, it may, perhaps, be well to quote some evidence. There are three principal causes which render transport by canal cheaper than by railway; and they are, briefly, the following:—First, on a canal there is no item of cost corresponding with the wear and tear of rails, sleepers, or fittings, though the cost of maintaining banks and locks must be taken into account. Second, there is a corresponding saving of the repairs required by rolling stock and locomotives in consequence of their running on a rigid permanent way. Third, the most important reason is that the maintenance of works on a canal is much less costly on an average than the corresponding outlay upon a railway, not only from the absence of vibration, but also from the much smaller magnitude of the works themselves. In his evidence before the Select Committee on Canals Mr. Conder gives the accompanying Table I., compiled from information at his disposal, which shows the relative costs for an equal tonnage transported an equal distance by rail and by canal. It will be seen that the carriage of heavy goods by canal costs about one-third of that by railway.

...n Table II. is added a summary of the average cost per ton-mile ...different modes of traction on canals.

... the reason why the cost of transporting goods by ...h cheaper than by railway lies largely in the cost of ... Taking the average cost of the Manchester, Sheffield

... are con... e whole ... and this, ... canals is more ... own country. The ... pulsion in this country ... the forces which can be ... controlled.

The best method of mechanical propulsion for our own country, on canals which are still in the hands of private owners, must undoubtedly be that which necessitates the least alteration to the existing boats and canals in their present conditions, so as to be applicable to the boats in their present form, without structural alterations, and without in any way preventing them from passing through existing locks. The machinery should occupy as little weight and space as possible, and should be of simple construction and capable of being managed by an ordinary bargeman; the cost of first outlay and of maintenance must be small; and last but not least, the cost of traction per ton-mile must be as low as possible. As to the best form of boat to be used on any canal, and its relation to the wetted section of the canal, the author hopes that, as soon as the experiments of M. de Mas on this subject are published, the mathematical and theoretical side of the problem will be satisfactorily settled. In conclusion he wishes to convey his best thanks to the gentlemen who have so kindly placed the results of their valuable experiments at his disposal.

MECH... ERING AS A PROFESSION.*

We re... ...ge number of letters from parents and gua... ...ormation concerning the value of engineer... ...d the road by which a young man can attain an income as an engineer. It is impossible to reply to these questions at once satisfactorily and briefly. The fact that we have recently received several letters of the kind brings about the belief that it may be useful to say here in general for the use of all our readers interested that which we have already written over and over again in a somewhat condensed form to more correspondents than we care to count. Before going further, however, we may promise a word of advice, which we know will not be accepted. Parents and guardians will act wisely if they select any other pro-

* From the *Engineer*.



